الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حمه لخضر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم مالية وتجارة دولية

مذكرة مقدمة لاستكمال نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

شعبة علوم تجارية

تخصص مالية وتجارة دولية

أثر الإنفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990 – 2019

إعداد:
سديرة سليم
عبيد محمد
عبيدي أيمن صفوان

تحت إشراف:
هويدي عبد الجليل

لجنة المناقشة

الاسم اللقب	الدرجة العلمية	الصفة
علي العبسي	أستاذ محاضر – أ – جامعة الوادي	رئـــيسا
نذيـر غانية	أستاذ تعليم عالي – جامعة الوادي	ممتحنا
عبد الجليل هويدي	أستاذ مساعد – أ – جامعة الوادي	مشرفا

السنة الجامعية: 2022/2021

كلمة شكر

نشكر اللّه عز وجل أولا وآخرا على منه وكرمه علي إذ أعاننا على إتمام هذه المذكرة، فله الحمد والثناء كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه

كما نثني على الأستاذ الدكتور: هويدي عبد الجليل وله كل الشكر وجزاه اللّه عنا وعن العلم بأحسن ما جازى أنبياءه ورسله عن أقوامهم

ولا يفوتنا ألا ننسى شكر كل من شارك في إخراج هذا العمل للنور ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة أو دعاء

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الانفتاح التجاري على نمو الاقتصادي في الجزائر كدراسة حالة بين سنة 1990-2019 وتوصّلنا إلى أن سياسة الانفتاح التجاري المتّبعة أدّت إلى زيادة معتبرة في معدلات النمو الاقتصادي، ولكن بمستويات غير متساوية، ويرجع ذلك إلى الخصوصيات الاقتصادية لكل دولة.

ومن أجل قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، تم استخدام منهجية الانحدار الخطي البسيط طبّقت على سلاسل زمنية لكل من النمو الاقتصادي معبّرا عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاحتمالي والانفتاح التجاري معبّرا عنه بمجموع الصادرات والواردات على الناتج المحلي الإجمالي، وذلك خلال الفترة 1990-2019 ، حيث بيّنت نتائج التقدير لهذا النموذج عن وجود علاقة طردية تتجه من المتغير المفسّر(الانفتاح التجاري)نحو المتغير التابع(النمو الاقتصادي)، حيث أن الاختبارات الإيجابية التي أجريت سابقاً على النموذج من تفسير النتائج بعد التأكد من أن النموذج يصلح لتفسير أثر العلاقة بشكل جيد بين متغيرات النموذج.

SUMMARY:

This study aims to find out how trade openness affects algeria's economic growth as a case study between 1990 and 2019 and found that the trade openness policy has led to a significant increase in economic growth rates ,but at unequal levels ,due to the economic specificities of each country .In order to measure the impact of trade openness on economic growth in Algeria ,the simple linear regression methodology applied to time chains for both economic growth expressed in probability GDP per capita and trade openness expressed in total exports and imports on GDP was used during the period ,2019-1990 where the results of the estimate of this model showed a correlation from the interpreted variable)trade openness (to the dependent variable) economic growth ,(as positive tests showed that the model Previously conducted on the form of interpreting the results after making sure that the model is fit to interpret the impact of the relationship well between model variables.

الكلمات الافتتاحية:

التجارة الخارجية، الصادرات، الواردات الانفتاح التجاري، النمو الاقتصادي .

الفهرس

العنوان	رقم الصفحة
كلمة شكر	
الملخص	
فهرس المحتويات	
المقدمة	ا-ب-ت-ث-ج-ح-خ-د
الفصل الأول: الإطار النظري للانفتاح التجاري	
المبحث الأول: المقاربة الاقتصادية لسياسة الانفتاح التجاري	02
المطلب الأول: مفهوم سياسة الانفتاح التجاري	03
أولا: تعريف السياسة التجارية	03
ثانيا: تعريف سياسة الانفتاح التجاري	04
المطلب الثاني: أهمية -أسباب -اشكال- أهداف الانفتاح التجاري	06
أولا: أهمية الانفتاح التجاري.	06
ثانيا: أسباب الانفتاح التجاري	07
ثالثا: اشكال الانفتاح التجاري.	08
رابعا: أهداف الانفتاح التجاري.	11
المبحث الثاني: المقاربات النظرية لسياسة الانفتاح التجاري	13
المطلب الأول: سياسة الانفتاح التجاري في الفكر الكلاسيكي	13
أولا: سياسة الانفتاح التجاري ونظرية النفقات المطلقة	14
ثانيا: سياسة الانفتاح التجاري ونظرية النفقات النسبية	15
ثالثا: سياسة الانفتاح التجاري ونظرية النفقات القيم الدولية	15
المطلب الثاني: سياسة الانفتاح التجاري في الفكر النيو كلاسيكي	16
أولا: سياسة الانفتاح التجاري ونظرية هيكشر وأولين	16
ثانيا: سياسة الانفتاح التجاري و لغز ليونتيف	17
المطلب الثالث: سياسة الانفتاح التجاري في الفكر الحديث	18
أولا: سياسة الانفتاح التجاري على أساس الفجوة التكنولوجية	18
ثانيا: سياسة الانفتاح التجاري على أساس دورة حياة المنتج	19
ثالثا: سياسة الانفتاح التجاري ونظرية اقتصاديات الحجم	20
رابعا: سياسة الانفتاح التجاري ونظرية التبادل اللامتكافئ	20
المبحث الثالث: مؤشرات قياس وتقييم الانفتاح التجاري	22
المطلب الأول: مؤشرات قياس الانفتاح التجاري المطلق	22
أولا: مؤشرات درجة الانفتاح التجاري	22
ثانيا: مؤشر التركيز السلعي الصادرات الوطنية	23

الفهرس

ثالثا: مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية	24
رابعا: الميل المتوسط للاستيراد	25
خامسا: مؤشر التبادل التجاري	25
المطلب الثاني : مؤشرات قياس الانفتاح التجاري نسبي	26
أولا: مؤشر التعريفات الجمركية وغير الجمركية	26
ثانيا: معدل التعريفية الغير الموزون	26
ثالثا: معدل التعريفية الموزون	27
خلاصة الفصل	28
الفصل الثاني: الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات	
المبحث الأول: التأصيل النظري للنمو الاقتصادي	31
المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي	31
أولا: تعريف النمو الاقتصادي	31
ثانيا: أنواع النمو الاقتصادي	32
ثالثا: اهداف النمو الاقتصادي	33
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي	33
أولا: عناصر النمو الاقتصادي	33
ثانيا: مقاييس النمو الاقتصادي:	34
المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي وعوائقه	38
أولا: محددات النمو الاقتصادي	38
ثانيا: عوائق النمو الاقتصادي	40
المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي	41
المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية	41
أولا: النمو الاقتصادي عند أدم سميت	41
ثانيا: النمو الاقتصادي عند دافيد ريكاردو	42
ثالثا: النمو الاقتصادي عند روبرت مالتوس	42
رابعا: النمو الاقتصادي عند كارل ماكس	43
المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية	44
أولا: نموذج سولو	44
ثانيا: نظرية مراحل النمو لروستو	47
ثالثا: نظرية جوزيف شومبيتر:	48
المطلب الثالث: النظرية الكنزية	49
المطلب الرابع: النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي	51

الفهرس

أولا: نموذج النمو الداخلي لقطاع واحد	52
ثانيا: نموذج النمو الداخلي لقطاعين	57
المبحث الثالث: علاقة سياسة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي	60
المطلب الأول: سياسة التصدير وعلاقتها بالنمو الاقتصادي	60
أولا: أهمية إستراتيجية إحلال الصادرات	61
ثانيا: آليات تأثير إستراتيجية التصدير على عوامل النمو الاقتصادي	63
ثالثا: مساهمة الصادرات في الناتج الداخلي الخام	65
المطلب الثاني: سياسة الاستيراد وعلاقتها بالنمو الاقتصادي	67
أولا: أهمية إستراتيجية إحلال الواردات:	67
ثانيا:آثار إستراتيجية إحلال الواردات	69
خلاصة الفصل	70
الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثرالانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019	
المبحث الأول: واقع سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر	73
المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية ومراحل التحرير التجاري	73
اولا: الإصلاحات الاقتصادية	73
ثانيا: اهم المحطات للإصلاحات الاقتصادية	76
ثالثا: البرامج التنموية المسطرة في ظل سياسة الانفتاح التجاري.	79
المطلب الثاني: تحليل تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1990-2019.	82
أولا: تطور الصادرات وتوزيعها الجغرافي	82
ثانيا: تطور الواردات وتوزيعها الجغرافي	84
ثالثا: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990- 2019	87
المبحث الثاني: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية	89
المطلب الأول : تطور مؤشر الانفتاح التجاري و تذبذب معدل النمو الاقتصادي في الجزائر و العلاقة بينهما خلال الفترة 1999-2019	89
أولا :تطور مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2019	89
ثانيا: تذبذب معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1999-2019	90
ثالثا: علاقة الانفتاح التجاري بمعدل النمو الاقتصادي خلالالفترة 1999-2019	91
المطلب الثاني: اهم القطاعات الاقتصادية المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي	92
أولا: مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي	92
ثانيا: مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي	93
ثالثا: مساهمة القطاع الخدماتي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي	94
المبحث الثالث: الدراسة القياسية	96

الفهرس

المطلب الأول: النموذج العام للدراسة ومتغيراتها	**96**
المطلب الثاني: بناء النموذج	**97**
اولا: الدراسة الإحصائية للنموذج	**97**
ثانيا: الدراسة الاقتصادية للنموذج (تفسير النموذج)	**102**
خلاصة الفصل	**103**
الخاتمة العامة	**104**
المراجع	**107**
فهرس جدول الاشكال	**113**
الملاحق	**115**

المقدمة

شهد الاقتصاد العالمي تغيرات مستمرة ومتلاحقة وخصوصا في مجال التجارة الدولية، فالتجارة ضلت العنصر الأساسي للبناء الاقتصادي لأي مجتمع ينمو ويتطور مع الأحداث المتعاقبة، الأمر الذي جعل النمو الاقتصادي محور اهتمام كل دول العالم اليوم باعتباره المعيار الأول في تصنيفها وأهم مؤشرات قياس أدائها الاقتصادي، ونظرا لأهمية النمو الاقتصادي وضرورة معرفة وتحديد العوامل المؤثرة فيه اهتم العديد من الاقتصاديين بوضع وتحليل العديد من النماذج الاقتصادية على المستوى النظري والتطبيقي، بغرض الوصول إلى صياغة وتحديد الدوال ذات القدرة التفسيرية لطبيعة واتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الأخرى.

في هذا السياق، تعد السياسات الاقتصادية المنتهجة من أهم العوامل التي تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي، والتي تظهر دور الدولة وفعاليتها في تحقيقه، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة من خلال قدرتها على توجيه الاقتصاد ككل، ومن السياسات الاقتصادية المعتمد عليها في هذا الشأن سياسة الانفتاح التجاري، كون التجارة الخارجية تعد ضمن المتغيرات الاقتصادية الهامة في دالة النمو الاقتصادي، والتي تسمح باقتصاد النفقات الإنتاجية وتوسيع حجم الاستهلاك ومنه زيادة المنافع الاستهلاكية، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتوسيع حجم السوق الوطني، الأمر الذي دفع الدول إلى التوجه نحو تحرير تجارتها الخارجية من خلال انفتاحها على العالم الخارجي، وربط أسواقها بأسواق الدول الأخرى وانتهاج سياسة التصنيع من أجل التصدير الذي يسمح بتخفيض الضغط الخارجي واستيراد أ رس المال الأجنبي في ظل المستجدات السريعة التي يعرفها الاقتصاد العالمي.

إن الجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى للاندماج الاقتصادي في ظل المنافسة الكبيرة والمنتظمة، لتكون قادرة على التأقلم مع البيئة الدولية المتغيرة بسرعة، فالانفتاح لم يعد يطرح كاختيار بديل بالنسبة للجزائر بل كمعطى واقعي يوجب تبني إستراتيجية تمكن من التحكم فيه للاستفادة من ايجابياته وتفادي سلبياته.

إشكالية البحث:

وانطلاقا من العرض السابق يمكن صياغة إشكالية هذا البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

- ما مدى تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990– 2019 ؟

ويتفرع عن الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما طبيعة العلاقة التي تربط التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي؟
2- ماهي الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الجزائر في ميدان التجارة الخارجية للوصول الى الانفتاح التجاري؟
3- ماهو واقع النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل المجهودات التي قامت بها الدولة؟
4- ماهي قوة الارتباط بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي في الجزائر؟

فرضيات البحث:

للإجابة على الأسئلة الفرعية، وغيرها من الأسئلة التي قد تُطرح، ولمعالجة الموضوع بصفة دقيقة تم صياغة الفرضيات التالية:

1- هناك تأثير ايجابي لسياسة الانفتاح التجاري على النمو اقتصادي.
2- بذلت الجزائر مجهودات كبيرة في قطاع التجارة الخارجية تجلت من خلال الإصلاحات المتجددة في هذا القطاع وتبني خيار الانخراط في منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية.
3- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الانفتاح التجاري و الناتج الداخلي الخام للفرد في الجزائر.

أهمية الدراسة :

تكتسي سياسة الانفتاح التجاري أهمية بالغة في معظم اقتصاديات الدول النامية إذ تحاول البحث عن أهم الخيارات الإستراتيجية التي تتلاءم مع اقتصادياتها، ومن بينها الجزائر التي تسعى إلى الولوج في الأسواق الدولية؛ حيث أعطت أهمية معتبرة للتجارة الخارجية من خلال جملة من الإجراءات المتمثلة في تحرير ورفع القيود على قطاع التجارة

الخارجية قصد تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وكذلك مسايرة الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي من موقع التكافؤ لا من موقع التبعية.

ومن هنا تأتي أهمية الدراسة في توضيح دور سياسة الانفتاح التجاري وأثرها على مستوى النمو الاقتصادي في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

عن أسباب اختيار هذا الموضوع تعود إلى أسباب ودوافع موضوعية وأخرى ذاتية تتمثل فيما يلي:

- **الأسباب الموضوعية** تكمن في بروزه على الساحة الاقتصادية الدولية خاصة بعد ظهور العولمة، وتأسيس المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995 ، وتسارع أغلب الدول إلى إنشاء تكتلات إقليمية، مع تسليط الضوء على الجزائر ومعرفة مكانتها وموقعها ضمن هذا النظام الاقتصادي العالمي الراهن ؛ وكون الجزائر تعتمد على الإيرادات البترولية بشكل كبير في تمويل نفقاتها العامة، وأي تغير في أسعار النفط يتبعه تغير في الإيرادات بشكل مباشر، مما يؤثر على معدل النمو الاقتصادي الجزائري.
- **الأسباب الذاتية** وتكمن في الرغبة في دراسة المواضيع التي تخص الاقتصاد الجزائري وعلاقته بالاقتصاد الدولي ونظرا للميول الشخصي، وكذا علاقة هذا الموضوع بالتخصص المدروس.

أهداف البحث:

نسعى من خلال هذا البحث للوصول إلى الأهداف التالية:

- التعرف على المفاهيم المتعلقة بالانفتاح التجاري ودوره في تفعيل التبادل الدولي وتحسين النمو.

- معرفة العلاقة الموجودة بين سياسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة ، والآثار الجانبية المترتبة على الاقتصاد الجزائري جراء سياسة الانفتاح التجاري.

- بناء نموذج قياسي يحدد فيه أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي الجزائر.

المنهج المتبع:

للإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية، واختبار مدى صحة الفرضيات السابقة، تم الاعتماد على أهم المناهج المستخدمة والمتمثلة في:

أ- المنهج التاريخي: من خلال التطرق لأهم التطورات التاريخية سواء في الجانب النظري، عند استعراض مختلف النظريات المفسرة للانفتاح التجاري وتطوراتها في مدارس الفكر الاقتصادي، وكذلك الأدبيات المتعلقة بالنمو الاقتصادي .

ب- المنهج الوصفي التحليلي: وذلك لمعرفة مؤشر الانفتاح التجاري وكيفية قياسه، وكذا تطور معدلات النمو في الاقتصاد الج ا زئري خلال الفترة 1990-2019 وذلك بتطبيق تقنيات القياس الاقتصادي بهدف قياس أثر الانفتاح التجاري على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.

صعوبات البحث:

- لم تخلو هذه الدراسة من بعض الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعدادها، خاصة فيما يتعلق بجمع البيانات والإحصائيات التي كانت أحيانا متضاربة فيما بينها، خاصة بين بيانات وإحصائيات البنك الدولي والتقارير السنوية لبنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات، ووزارة التجارة، كذلك التحفظ عن بعض المعلومات والإحصائيات من طرف الإدارة.

- انجاز البحث في سنة جامعية تميزت بانتشار فيروس كرونا المستجد الذي تسبب في غلق المكتبة والجامعة، ومن ثم صعوبة جمع المادة .

حدود ونطاق الدراسة :

1- **بالنسبة للإطار المكاني:** تتعلق بدراسة نموذج من الاقتصاديات النامية المنتقلة من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وهو الاقتصاد الجزائري .

2- **أما بالنسبة للإطار الزماني:** بعد التحولات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري من خلال التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق والانفتاح على الأسواق الخارجية، ستقوم هذه الدراسة بتغطية الفترة الممتدة من عام 1990 إلى عام 2019 ، باعتبار سنة 1990 نقطة تحول مهمة في السياسة الاقتصادية للجزائر وبداية تطبيق الإصلاحات، وخاصة السياسة التجارية، على اثر التوجه نحو اقتصاد السوق .

الدراسات السابقة:

حظي موضوع بحثنا بعدة دراسات اقتصادية تناولت محاور هامة ومختلفة منه، فيما يلي عرض بعضها:

الدراسة الأولى:

أطروحة دكتوراه نوقشت سنة 2015 بجامعة الأردن تحت عنوان: -**اثر الانفتاح التجاري والتطور المالي على النمو الاقتصادي في الأردن** للباحث محمد خالد السواعي الذي هدف من خلال دراسته إلى تبيان أثر كل من الانفتاح التجاري والتطور المالي على النمو الاقتصادي في الأردن باستخدام بيانات ربع سنوية خلال الفترة2011-1992 وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة المدى بين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وتحرير التجارة، كما أظهرت تأثيرا سلبيا للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي على المدى الطويل وعلى المدى القصير.

الدراسة الثانية:

أطروحة دكتوراه نوقشت سنة 2011 بجامعة أبو بكر بلقايد تلمسان تحت عنوان: **سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول** للباحث عبدوس عبد العزيز الذي هدف من خلال دراسته ا إلى تحديد دور سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر في رفع وتحسين القدرات التنافسية الاقتصادية، كما تهدف إلى تقدير درجة الانفتاح الاقتصادي للاقتصاد الجزائري ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي ومستويات التشغيل وعلاقة عكسية بين الانفتاح التجاري وتوزيع الدخل.

الدراسة الثالثة:

أطروحة دكتوراه نوقشت سنة 2019 بجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف تحت عنوان: **دراسة قياسية تحليلية لعلاقة هيكل التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2015** من اعداد الطالب حايد حميد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة السببية بين هيكل التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015 وذلك عن طريق تحليل بيانات سنوية. باستخدام منهجية جرانجر لاختبار العلاقات السببية، ومنهج الحدود للتكامل المشترك الذي طور من قبل "بيسران 2001" وقد بينت نتائج التحليل أن السلاسل الزمنية للواردات والناتج المحلي الاجمالي تستقر بعد أخذ الفروق الأولى، أما الصادرات فهي مستقرة في المستوى بالإضافة إلى وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بينهم. وبناءا على نتيجة اختبارات السببية نستنتج وجودعلاقة سببية ذات اتجاه واحد من الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأجلين القصير والطويل، حيث تساعد

التغيرات في هيكل التجارة في تفسير التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر. وهذا يعكس الدور الواعد الهيكل التجارة الخارجية في المستقبل في تحديد معدل النمو الاقتصادي.

الدراسة الرابعة:

أطروحة دكتوراه نوقشت سنة 2015 بجامعة أبو بكر بلقايد تلمسان تحت عنوان: **الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980–2013** للباحثة دليلة طالب وقد هدفت الدراسة إلى تبيان مدى تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ما بين 1980- 2013 بالاعتماد على نموذج المربعات الصغرى المصححة كليا لحل مشكلة الاعتماد الذاتي وتحيز المعلمات، وتوصلت الدراسة إلى أن سياسية الانفتاح التجاري المنتهجة في الجزائر لن تؤدي إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل، نظرا لضعف البنية التصديرية، وكذا ضعف الجهاز الإنتاجي، ويتوقف تأثير سياسة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر بالدرجة الأولى على أداء الصادرات النفطية.

الدراسة الخامسة:

أطروحة دكتوراه نوقشت سنة 2020 بجامعة محمد بوضياف المسيلة تحت عنوان **أثر سياسة الانفتاح التجاري على نمو اقتصاديات الدول النامية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 الى سنة 2018**من اعداد الطالب بسطالي حداد وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير سياسة الانفتاح التجاري على نمو اقتصاديات الدول النامية بصفة عامة، وعلى الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة؛ وتوصّلت إلى أن سياسة الانفتاح التجاري المتّبعة في الدول النامية أدّت إلى زيادة معتبرة في معدلات النمو الاقتصادي، ولكن بمستويات غير متساوية، ويرجع ذلك إلى الخصوصيات الاقتصادية لكل دولة.

ومن أجل قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، تم استخدام منهجية الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL طبّقت على سلاسل زمنية لكل من النمو الاقتصادي معبّرا عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاحتمالي والانفتاح التجاري معبّرا عنه بمجموع الصادرات والواردات على الناتج المحلي الإجمالي وذلك خلال الفترة 1989-2019 حيث بيّنت نتائج التقدير لهذا النموذج عن وجود علاقة طردية في الأجلين القصير والطويل تتجه من المتغير المفسّر الانفتاح التجاري نحو المتغير التابع النمو الاقتصادي وأظهرت نتائج معامل تصحيح الخطأECM أن الانحراف عن التوازن يصحح كل سنة بنسبة 17.122% أي سرعة الرجوع نحو التوازن تقدر بحوالي 6 سنوات وهذا ما يتناسب مع طبيعة البرامج التنموية الخماسية المطبقة في الاقتصاد الجزائري.

الدراسة السادسة:

أطروحة دكتوراه نوقشت سنة 2016 بجامعة أبو بكر بلقايد تلمسان تحت عنوان:**الانفتاح التجاري واثره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2013** من اعداد الطالبة زيرمي نعيمة و هدفت هذه الأطروحة إلى اختبار أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر. تم التطرق في جانبها النظري إلى التجارة الدولية ونظرياتها، ثم التحرير التجاري والنمو الاقتصادي والعلاقة المفسرة لهما، بعد ذلك تم تقديم المراحل التي مرت بها التجارة الخارجية الجزائرية، ومجهودات الدولة من أجل تحسين معدلات النمو الاقتصادي خاصة في ظل برنامج انعاش ودعم النمو.

من أجل فحص أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2013) تم بناء نموذجين، استخدمنا في النموذج الأول النمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج الداخلي الخام للفرد كمتغير تابع والصادرات والواردات، سعر النفط وسعر الصرف كمتغيرات مستقلة، باستعمال اختبار جوهانسون، تم التوصل إلى وجود علاقة تكامل متزامن بين متغيرات النموذج على المدى الطويل، وبعد تطبيق سببية جرانجر اتضح أن الناتج الداخلي للفرد يتأثر بسعر النفط والواردات، ويؤثر بدوره في سعر النفط وسعر الصرف، في حين لم تتضح العلاقة السببية بين الصادرات والناتج الداخلي الخام للفرد.

أما في النموذج الثاني فقد تم اختبار أثر الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج الداخلي الخام للفرد باستعمال اختبار نموذج الانحدار الذاتي الموزع الأبطاء ARDL، وخلصنا إلى أن هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، لكن غابت العلاقة السببية بينها.

تقسيمات الدراسة: من أجل الإلمام بالموضوع تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول هي:

الفصل الأول: يخصص هذا الفصل لدراسة الإطار النظري للانفتاح التجاري ، تطرقنا من خلاله الى المبحث الأول: المقاربة الاقتصادية لسياسة الانفتاح التجاري

المبحث الثاني: المقاربات النظرية لسياسة الانفتاح التجاري

المبحث الثالث: مؤشرات قياس وتقييم الانفتاح التجاري

الفصل الثاني: الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات:

المبحث الاول: التأصيل النظري للنمو الاقتصادي

المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصاد ي

المبحث الثالث: علاقة سياسة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي

الفصل الثالث: يتضمن هذا الفصل الجانب التطبيقي الذي يتم التطرق فيه إلى واقع كل من الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر، وكذا أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2019.

في الأخير قمنا بوضع خاتمة عامة لهذا البحث تتضمن ملخصا عاما للفصلين النظري والفصل التطبيقي والنتائج التي أمكن استخراجها من حيثيات الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري للانفتاح التجاري

تمهيد:

يعيش العالم اليوم عصر الانفتاح الاقتصادي، عصر الاندماج، عصر العمالقة الكبار عصر لا سقوف فيه ولا حدود من أجل التطور والارتقاء والفعالية، عصر الكيانات التجارية العملاقة، عصر لا مكان فيه للأقزام.
لقد أحدثت الأهمية المتصاعدة للعولمة الاقتصادية إفرازات مهارات الانفتاح الاقتصادي وإجراءات التحالفات الإستراتيجية الت يبدورها أحدثت دوامات من الفكر المتسائل ، وطرحت أسئلة كثيرة تبحث عن إجابات ، و أضافت معها تساؤلات حول ماهية السياسات الناجعة لتقوية الاقتصاديات الوطنية وتحويلها إلى اقتصاديات دولية متسلحة بالمنافسة عن طريق تبنيها سياسة الانفتاح الاقتصادي بكل أشكالها ، خاصة سياسة الانفتاح التجاري أو ما يسمى بالتحرير التجاري وسياسة الانفتاح على التدفقات الرأسمالية و إزالة كل الحواجز التي تعترض أسواقها من خلال رفع القيود على المنافسة ، ويصاحب ذلك التوجيه نحو اقتصاديات السوق من خلال إرساء المؤسسات الضرورية ، وينتج عنها إعادة توزيع العمل بين اقتصاديات العالم ، وتعتمد المزايا التي يمكن البلدان المختلفة متقدمة كانت أو نامية على التطبيق الصحيح لسياسة الانفتاح الاقتصادي و إرساء الإطار المؤسسي اللازم.

المبحث الأول: المقاربة الاقتصادية لسياسة الانفتاح التجاري

تعتبر التجارة الخارجية الشريان الأساسي الذي يربط الدول ببعضها البعض، كما أنها تعتبر القناة الرئيسية التي تمكن من التصدير والاستيراد، لأن الهدف الرئيسي من قيام التبادل التجاري هو زيادة دخل الدولة من العملة الصعبة من أجل رفع المستوى المعيشي، إذ أنه ليس بإمكان أي دولة العيش بمعزل عن العالم الخارجي، وتمثل التجارة الخارجية صورة من صور العلاقات الاقتصادية الدولية، وتؤدي دورها في الاقتصاد القومي مثلما تؤديه في الاقتصاد العالمي.
ويقصد بالتجارة الخارجية عامة تلك التجارة التي تمارس خارج الحدود الجغرافية التي لا تقتصر على السلع المادية فقط، بل تشمل كذلك تداول الخدمات، لأن الرفاهية المحققة من الخدمات لا تختلف في جوهرها عن الرفاهية الناجمة عن السلع والهدف الأساسي من قيامها توفير السلع و الخدمات لتلبية الحاجات المحلية، و بذلك تتخلص من الفائض عن طريق المبادلات التجارية، وتعرف أيضا على أنها عملية التبادل التجاري الذي يتم بين دولة و العالم الخارجي، و يمكن تصنيف الصفقات التجارية التي تتضمنها التجارة الخارجية إلى تبادل السلع المادية، تبادل الخدمات، تبادل النقود، تبادل عنصر العمل، و قد يشتمل مصطلح التجارة الخارجية على المصطلحات التالية : الصادرات و الواردات المنظورة أي السلع، الصادرات و الواردات غير المنظورة أي الخدمات، الحركات الدولية لرؤوس الأموال أي الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر، حركات الأفراد ما بين الدول، أي ظاهرة الهجرة الدولية.

المطلب الأول: مفهوم سياسة الانفتاح التجاري

تعددت الآراء حول إيجاد مفهوم شامل للانفتاح التجاري، كما تعددت الآراء حول مدى استفادة الدول من تحرير التجارة الخارجية، و تضاربت الآراء بين مؤيد و معارض لفكرة الانفتاح التجاري، و بين مؤيد و معارض زاد توجه الآراء الاقتصادية في الآونة الأخيرة نحو الانفتاح التجاري ، ولاقت هذه السياسة إقبالا كبيرا من مفكري الاقتصاد ومن الدول العظمى متمثلا في السعي نحو التجارة من خلال اتفاقية الجات و المنظمة العالمية للتجارة، حيث يؤكد الداعون لتحرير التجارة على وجود علاقة ايجابية بين تحرير التجارة و التنمية الاقتصادية، و فيما يلي أشهر التعاريف لسياسة الانفتاح التجاري:

أولا: تعريف السياسة التجارية

تتنوع مفاهيم السياسة التجارية تبعا لتنوع الأنظمة الاقتصادية وتطورها، أي تختلف من دولة صناعية إلى دولة آخذة في النمو، كما يختلف هذا المفهوم في النظام الاقتصادي الواحد تبعا لمراحل التطور الاقتصادي المختلفة للبلد. وهذا الاختلاف نابع من كون أن كل دولة تستخدم أدوات معينة من أجل تحقيق أهداف خاصة بها وقد تكون هذه الأهداف اقتصادية أو غيرها من الأهداف الأخرى.

ويمكن أن نسوق عددا من هذه التعاريف فيما يلي:

– السياسة التجارية عبارة عن مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقتها التجارية بهدف تحقيق أهداف محددة.[1]

– كما نقصد بسياسة التجارة الخارجية " مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية هدف تحقيق أهداف معينة "[2]

– كما تعرف السياسة التجارية على أنها: " وسيلة إلى جانب وسائل أخرى كالإجراءات المالية والنقدية التي تستعين بها الدولة لتحقيق أهداف معينة أهمها التنمية الوطنية، تثبيت سعر الصرف وإقرار التوازن في ميزان المدفوعات... إلخ.[3]

– كما تعبر السياسة التجارية عن " مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقتها التجارية مع الدول الأخرى بقصد تحقيق أهداف معينة".[4]

وبصفة عامة فإن السياسة التجارية هي: " السياسة الاقتصادية التي تطبق في مجال التجارة الخارجية، ويقصد بالسياسة الاقتصادية مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات ذات السيادة في المجال الاقتصادي التحقيق أهداف

[1] أحمد فارس مصطفى، العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1982 ، ص : 147
[2] مجدي محمود شهاب، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006 ، ص : 185
[3] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب ، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2005 ، ص:12
[4] غربي مريم، آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013 2012 ص 13

معينة، ويترتب على ذلك أن السياسة التجارية هي مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الخارجية لتحقيق أهداف معينة ".[1]

ثانيا: تعريف سياسة الانفتاح التجاري

في استعراض نظري لمفهوم الانفتاح التجاري تجدر الملاحظة أنه قد تعددت محاولات تعريف تحرير التجارة وفقا للتوجهات الاقتصادية للتجارة من جهة، و من جهة أخرى انتشرت مفاهيم خاطئة لتع ريف الانفتاح التجاري، التي انتشرت لدى غير المتخصصين بشكل كبير، فهناك فهم خاطئ لكثير من المصطلحات المرتبطة بالانفتاح التجاري، و كثيرا ما نجد أن أشخاص يخلطون بين سياسة الانفتاح التجاري و سياسات أخرى تتخذها الحكومة مثل سياسات سعر الصرف او سياسة الانفتاح المالي على سبيل المثال ، وهذه بعض التعاريف الأكثر انتشارا

تعريف سياسة الانفتاح التجاري حسب Bhagawati–Krueger

هي تلك السياسة التي من شأنها تقليل درجة التجهز ضد الصادرات، و يركز المحللون الاقتصاديون في الغالب على التخفيضات في رسوم و تراخيص الاستيراد كخطوة أساسية في إصلاح التجارة الخارجية و يرتبط هذا التعريف بخاصية هامة تتمثل في أن تحرير التجارة لا يستلزم بالضرورة أن تكون قيمة التعريفات الجمركية صفرا أو حتى مستوى متدن جدا، و بالتالي حسب هذا التعريف يمكن أن يوجد اقتصاد مفتوحا و محررا و في نفس الوقت يفرض تعريفات جمركية.[2]

– تعريف الانفتاح التجاري حسبM,Michelaly,Papargeorgion,A,M,Choksi

الانفتاح التجاري يعرف حسب درجة تحرره من خلال دليل الأرقام(1–20) حسب درجة تحرير التجارة، بحيث (1) هي أقل درجة تحرير، و (20) هي أكبر درجة تحرير، كما عرفوا تحرير التجارة أنه أي تغيير يؤدي بنظام تجارة الدولة إلى الحيادية، بمعنى أن يصل الاقتصاد إلى وضع يكون هو الوضع السائد و الذي لا يكون فيه أي تدخل من الحكومة، و في ظل هذا التعريف استخدموا أربعة مناهج يفسرون من خلالها تحرير التجارة من خلال الوصول لوضع الحيادية (منهج تقليل استخدام القيود الكمية، تغيير الأدوات السعرية، تغيير سعر الصرف، تغيير السياسات).[3]

– تعريف الانفتاح التجاري حسب المعهد العربي للتخطيط.

يقصد بالانفتاح التجاري تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير، و إتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد، و التخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة، بالإضافة إلى تحويل القيود

[1] عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه، جامعة ابعزائر، 2003 2002 ص 15.
[2] عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول، أطروحة دكتوراه في اقتصاد التنمية جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان – الجزائر 2011/2010 ص44.
[3] عزة فؤاد نصر إسماعيل، اثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الاقتصاد النامي، رسالة ماجستير جامعة القاهرة 2005/2004 ص 8

الكمية إلى تعريفة جمركية و الاتجاه نحو نظام موحد للتعريفة الجمركية، و بالتالي يكون مضمون برنامج تحرير التجارة شاملا للعديد من الإجراءات فيما يتعلق بسياسات الاستيراد، و سياسات تشجيع الصادرات، و سياسات سعر الصرف، و سياسات إدارة الاقتصاد الكلي، والسياسات التنظيمية والسياسات التجارية تجاه الشركاء التجاريين.[1]

– تعريف الانفتاح التجاري حسب Kahkonen(صندوق النقدالدولي)

الانفتاح التجاري يقصد به تحرير القطاع الخارجي الذي يتكون من ميزان المعاملات التجارية الجارية و ميزان المعاملات الرأسمالية، أي الانفتاح على تدفقات السلع و الخدمات و رؤوس الأموال من و إلى الخارج من كافة القيود و العقبات، و التي تتمثل في الضرائب الجمركية و القيود الكمية و الإدارية و الفنية، و هذا التعريف هو نفسه تعريف الانفتاح الاقتصادي.[2]

– تعريف أحمد فاروق غنيم

يعرفه أحمد فاروق غنيم : يرتبط مفهوم تحرير التجارة في أذهان الكثيرين بالتعريفة المنعدمة أو المنخفضة، و قد يكون ذلك صحيحا إلى حد ما و لكن الحقيقة أن تخفيض التعريفة أو إلغاءها ما هو إلا جزء بسيط من المقصود بتحرير التجارة ،والسبب في ذلك أن مفهوم تحرير التجارة مفهوم أوسع و اشمل، يشمل أمور عديدة تتراوح من تخفيض التعريفة إلى التغلب على العوائق الغير التعريفية التي تأخذ أشكالا عديدة، و انتشرت في الآونة الأخيرة إلى الإصلاحات الداخلية، و التي لا ترتبط مباشرة بالتعريفة الجمركية مثل التغلب على الإجراءات البيروقراطية على الحدود و المتعلقة بالجمارك و إجراءات، مثل إجراءات الفحص و التفتيش و شهادات المنشأ، و بالتالي نجد أن تحرير التجارة هو مفهوم واسع يتضمن نواحي و جوانب كثيرة لا ترتبط بالضرورة بالتخفيض الجمركي.[3]

– تعريف الانفتاح التجاري حسب نوعية هذا الانفتاح

يفرق الاقتصاديون بين نوعين من الانفتاح التجاري على غرار الانفتاح على السلع والانفتاح على الخدمات:

ا – **الانفتاح التجاري السطحي**: يركز هذا الانفتاح على إزالة الحواجز التقليدية كالتعريفة الجمركية، و هو أسلوب كما قلنا غير كاف للتمتع بمزايا الانفتاح التجاري.

ب – **الانفتاح التجاري العميق**: و يقصد به بالإضافة إلى إزالة الحواجز التقليدية، السماح بحرية تنقل الأشخاص، ويشمل تقريب و توحيد القوانين ذات الصلة بالتجارة، و يشمل أيضا إزالة العوائق البيروقراطية المتعلقة بإجراءات الجمارك، و قد أصبحت مقومات أو عناصر التكامل العميق ذات أهمية قصوى بعد انتشار العوائق غير الجمركية و التي تعيق جهود تحرير التجارة، و لم يعد الانفتاح التجاري السطحي كافيا لإقامة العلاقات التجارية الدولية، و خير

[1] ناجي تواتي، السياسات التنظيمية لقطاع الخدمات، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت 2001 ص 4.
[2] عزة فؤاد نصر إسماعيل، مرجع سابق ص 9
[3] احمد فاروق غنيم، حول تحرير التجارة الخارجية، مركز المشروعات الدولية، واشنطن 2002 ص 2

الشواهد على ذلك الانفتاح التجاري بين الدول العربية أو ما يسمى بمنطقة التجارة العربية، الذي مني بالفشل، كون هذا الانفتاح انفتاح سطحي أزيلت فيه كل التعاريف الجمركية منذ **2005**، و لكنه لم يرقى إلى المستوى المطلوب بفعل غياب قواعد و نصوص م وحدة و عوامل التكامل الناجحة و نفس المشاكل مطروحة بالنسبة لإقامة تكاملات إقليمية، خاصة تكامل أو انفتاح الدول النامية على الدول المتقدمة، فكثيرا ما تفشل هذه التكاملات بفعل التكامل السطحي و غياب التكامل العميق، فلطالما طالبت العديد من الدول النامية بتوفيق القوانين التي تتعلق بالتجارة، و خاصة في مجال العمل و البيئة و انتقال الأفراد و الهجرة، مع قوانين الدول المتقدمة و التي على رأسها الو.م.ا و الاتحاد الأوروبي إلا و قوبلت هذه القوانين بالرفض التام و عدم القبول بسبب ضعف الكفاءات و القدرات الفنية و البشرية للدول النامية، و بسبب مخاوف الدول المتقدمة و مراعاة مصالحها.[1]

المطلب الثاني: أهمية –أسباب –اشكال– أهداف الانفتاح التجاري

أولا: أهمية الانفتاح التجاري.

إن الحديث عن فكرة انفتاح التجارة يقوم على الأساس الذي جاء به رواد المدرسة الكلاسيكية القائم على مبدأ الميزة النسبية، والذي يعني بأن الدولة تتخصص في إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية حتى وإن كانت ذو كفاءة في إنتاج السلع الأخرى، وتخصيص الموارد إنما يكون وفقا لقواعد ومتطلبات السوق، والأسعار تعكس بالطبع التكاليف الحقيقية للسلعة.

ورغم هذا فإن الدول النامية قابلت هذا المبدأ بشيء من عدم الثقة ذلك أن العمل به يعني أن يضعها دائما محصورة في إنتاج السلع الأولية، في الوقت الذي رحبت بفكرة حماية الصناعات الناشئة أو الوليدة، ولقد اهتمت هذه الدول في بداية حصولها على الاستقلال على إتباع إستراتيجية التصنيع من أجل إحلال الواردات، أين كانت الدولة في مركز قيادي للنشاط الاقتصادي، وفي المقابل كان أسلوب بعض الدول الأخرى هو إتباع إستراتيجية التصدير، التي جعلتها تحقق معدلات نمو عالية خلافا للتوجه السابق، بالإضافة إلى الفوائد التي تجنيها من الدخول إلى السوق الدولية الواسعة، ومنه تكمن أهمية تحرير التجارة في الدول النامية في تحقيقها للعديد من المكاسب والتي منها:

– تغطية تكاليف الواردات من خلال العمل على تنمية الصادرات أي العمل على موازنة الميزان التجاري.

– تشجيع المنافسة في الأسواق المحلية بما يدفع بالمنتجين إلى التحسين والابتكار في المنتجات – العمل نحو تحقيق أكبر مستويات من الكفاءة بالإضافة إلى تقديم أو منح المستهلكين نطاق أوسع من الاختبار.

– السماح للشركات من أن تشغل مقدرتها بشكل كامل بما يتوافق مع ميزتها النسبية واقتصاديات الحجم الكبير. [2]

[1] احمد فاروق غنيم، مرجع سابق ص 12

[2] دليلة طالب، الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر أطروحة دكتوراه جامعة ابي بكر بلقايد- تلمسان – الجزائر 2015/2014 ص185-186.

– إن العمل على فتح الباب أمام التجارة يمكن من دخول التكنولوجيا الجديدة واستخدامها، كما أن تحرير كل من الصادرات والواردات يعمل على جعل الأسعار المحلية منافسة اللاسعار العالمية بما يؤدي إلى انخفاض إحداهما على الأخر وهذا يسمح للمستهلكين بشراء السلع المنخفضة الأثمان والعالية الجودة.

– كما يعد تحرير التجارة إحدى القنوات الهامة لاكتساب الخبرات والمهارات والحصول على التقنيات الحديثة.[1]

ثانيا: أسباب الانفتاح التجاري

يمكن توضيح أسباب الانفتاح التجاري من خلال ما يلي:

- يرجع السبب الرئيسي لقيام التجارة الخارجية إلى جذور المشكلة الاقتصادية، أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية، فمن الحقائق المسلم بها أنه مهما اختلفت النظم السياسية في دول العالم، ومهما كانت قد ا رتها الاقتصادية فإنها لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن.
- المكاسب والمزايا التي تتحقق من قيام التجارة الخارجية، حيث تقوم الدولة بتصدير السلع ذات الوفرة النسبية واستيراد السلع ذات الندرة النسبية، الأمر الذي يحقق لها ميزتين في نفس الوقت أولهما تصريف منتجاتها الزائدة عن احتياجات السوق المحلي، وثانيهما الحصول على سلع تستوردها من الخارج بأسعار تقل نسبيا عن تكلفة إنتاجها محليا.
- رغبة بعض الدول في تصريف منتجاتها بعد ارتفاع المستوى المعيشي فيها.
- التطور التكنولوجي والصناعي اللذان خلقا رغبة لدى الدول التي لا تمتلك هذه التقنيات الحديثة في اكتسابها.[2]
- كون الانفتاح التجاري (أو القطاع الخارجي) يعد جزء من برامج الإصلاحات الهيكلية الهادفة أساسا إلى دفع عجلة النمو.
- التدهور في شروط التبادل التجاري، خاصة في الاتجاه المستمر للانخفاض في أسعار البترول والمواد الأولية والأخرى مع مرور الزمن.
- تفاقم أزمة الديون في البلدان النامية في فترة الثمانينات والضغوط الممارسة عليها من المؤسسات الدولية والدول الدائنة الغربية، بحيث أجمعت على أن الانفتاح التجاري هو العنصر الأساسي في إنعاش الاقتصاد العالمي، وكذلك قامت بممارسة الضغط على تلك الدول من خلال هذه القروض.

[1] دليلة طالب، الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر أطروحة دكتوراه جامعة ابي بكر بلقايد- تلمسان – الجزائر 2015/2014 ص185-186.

[2] برويس منى، خياط هبة، اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر مذكرة ماستر علوم التسيير المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة – الجزائر 2020/2019 ص 5.

- إثبات الدراسات بوجود علاقة طردية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، ومثال ذلك التجارب الدولية الناجحة في هذا الميدان مثل دول جنوب شرق آسيا، والتي كشفت بأن الدول التي تركز على الانفتاح التجاري وتشجيع الصادرات تحقق نموا أكبر من تلك التي تعمل بالإحلال محل الواردات المبنية على حماية الصناعات المحلية[1]

ثالثا: اشكال الانفتاح التجاري.

1-الانفتاح نحو التجارة الخارجية:

ظهرت في الأدبيات الاقتصادية خاصة الأدبيات التي تتناول دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية عدة مصطلحات في هذا الشأن فقد نجد مصطلح التحرير التجاري la libéralisation commerciale ، ومصطلح الانفتاح التجاريl'ouverture commerciale و مصطلح الانفتاح نحو التجارة الدولية l'ouverture vers le commerce international و كلها مصطلحات يقصد بها سياسة حرية التجارة الخارجية ،أي إطلاق تيارات

التبادل الدولي حرة لا يقيدها في ذلك قيد و لا يعيق حركتها عائق تضعه الدولة أو السلطات العامة ، و تتبع سياسة الانفتاح التجاري مبدأ الحرية الاقتصادية السائد في القرن التاسع عشر، ومن الناحية النظرية ، الانفتاح التجاري لبلد ما يحدد بمستوىإنتاجيته أو مستوى تقدمه التكنولوجي حسب نظرية الميزة النسبية، ومدى تحرره من الحواجز الجمركية ، و كان الاقتصادي الشهير . دافيد ريكاردو أول من أشار إلى وجوب و ضرورة فتح الدولة لأسواقها لحرية التجارة الخارجية من خلال نظريته النفقات النسبية يرى أنصار حرية التجارة الخارجية أن تطبيق الدولة لسياسة الانفتاح التجاري ستحقق أكبر ناتج معين من الموارد الاقتصادية، بشرط أن تكون تجارة خالية من القيود و العقبات على تدفق الصادرات السلعية أو الواردات.

و كثيرا ما نجد أن عدة اقتصاديين يخلطون بين سياسة الانفتاح التجاري و سياسات أخرى تتخذها الحكومة، مثل سياسات سعر الصرف على سبيل المثال ، و كلمة "الجات" المقترنة بإزالة التعريفة الجمركية مثلا 4 ، إلا أن مفهوم تحرير التجارة لا يقتصر فقط بالتعريفة الجمركية المنعدمة أو المنخفضة فقط و لكن زيادة على ذلك أن تخفيض التعريفة أو إلغاءها ما هو إلا جزء بسيط من تعريف تحرير التجارة.

يمكن القول أن تحرير التجارة تعني دفع التكامل العالمي خاصة فيما بين الدول النامية، لأن التحرير التجاري يحقق لها الأبعاد التالية:

[1] دليلة طالب، مرجع سابق ص 187

- إن الانفتاح التجاري لطالما كان الوسيلة الأولى لتحقيق منافع الاقتصاد العالمي الجديد ، فالدول تستفيد و تكسب موارد اقتصادية هامة عندما تصل صادرات إلى الأسواق الدولية ، وبالتالي حصولها على التكنولوجيا الحديثة و تحسين تنافسيتها.
- إن الانفتاح التجاري يتيح بصورة مستمرة نقل مقار أنشطة التطبع من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية ، وهذا يحقق فرصة ربح لتوسيع تجارة السلع و الخدمات.
- إن الانفتاح التجاري و الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يعني الحفاظ على المكاسب التي تحققت في الماضي و تتحقق من خلال تحرير التجارة المتعددة الأطراف.
- ان الانفتاح التجاري لا تقتصر مزاياه على المنافع التي تجنيها الدولة من خلال المكاسب والتخصص فحسب ، بل يعتبر حافزا مهما لإرساء قواعد الحكم الرشيد وتطبيق أنظمة التسيير الجيدة ، ويشجع السياسيين على فتح اقتصادياتهم على المنافسة الأجنبية ، لأن الانفتاح التجاري يعظم ثروات السياسيين بالدرجة الأولى.[1]

2-الانفتاح نحو التدفقات الرأسمالية

توجد عدة تعريفات لهذا النوع من الانفتاح أو بما يعرف بتحرير رأس المال:

- يقصد بتحرير حساب رأس المال إلغاء الحظر على المعاملات في حساب رأس المال و الحسابات المالية لميزان المدفوعات و التي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال مثل الديون و أسهم المحافظ المالية و الاستثمار المباشر الأجنبي والثروات الشخصية ،و إزالة القيود على التدفقات المالية المغادرة ، و على المعاملات النقدية الأجنبية.
- و يعرف أيضا تحرير حساب رأس المال بأنه حرية تحويل التدفقات النقدية و المالية العابرة لحدود الدول و الخارجة منها في إطار التكامل المالي و الاقتصادي العالمي ، و عادة ما تكون هذه التدفقات ط ويلة الأجل، و التي تزيد فترات عن السنة مثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة و القروض طويلة الأجل ، و يشترط في هذا النوع من التدفقات البدء بتحرير التدفقات طويلة الأجل قبل التدفقات قصيرة الأجل ، و تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر قبل تحرير الاستثمار في المحافظ المالي ، أو ما يعرف بالاستثمار غير المباشر ، و كما يشترط أيضا أن عمليات التحرير الشامل للمعاملات و تحويلات رأس المال لا يعني بالضرورة التخلي عن كل القواعد و النظم المطبقة على معاملات العملة الأجنبية ، بل قد تحتاج هذه القواعد إلى تقوية و تعديلات تتكيف مع واقع ذلك الاقتصاد الراغب في الانفتاح.

و ينقسم بدوره الانفتاح على التدفقات الرأسمالية إلى عدة أقسام منها:

[1] عبدوس عبد العزيز، مرجع سابق ص 10/09

2-1 الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر: هو أن تفتح دولة اقتصادها نحو الشركات أو الأفراد غير المقيمين من أجل تملك مشاريع في الدول المضيفة ما لا يقل عن 10 % من رأس مال تلك الشركة المحلية في هذه الدولة.

2-2 الانفتاح على استثمارات المحافظ المالية : و يتضمن شراء الأعوان غير المقيمين (مؤسسات أفراد) للأوراق المالية و المشتقات المالية القابلة للمتاجرة و التبادل الدولي ، و يعتبر هذا النوع من الاستثمارات في الأوراق المالية من الأموال الساخنة في الأسواق المالية الدولية.

2-3 الانفتاح على استثمارات أخرى : و هي كل التدفقات الرأسمالية في الأوراق غير القابلة للمتاجرة كالقروض و الودائع و التسهيلات الائتمانية و خدمة الديون المستحقة.....الخ

ارتبط توجه الدول نحو سياسة الانفتاح على التدفقات الرأسمالية بعدة عوامل و أسباب ، منها ما يتعلق بالعوامل الداخلية ، التي عادة ما ترتبط بسياسة الدولة المحلية التي قد تلجأ إليها على أنها من الحوافز الجيدة لجذب التدفقات الرأسمالية طويلة الأجل ، و غالبا ما تكون في الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، حيث أثبتت عدة تجارب لبعض الدول النامية كالهند و البرازيل و إندونيسيا أنها استطاعت من تحقيق بعض الأهداف التي كانت تصبو إليها ومنها :

- مدى قدرة هذه السياسة على تنفيذ البرامج الناجحة لاستقرار الأسعار خاصة ، و استقرار الاقتصاد الوطني عامة (التخلص أو التخفيف من الظروف غير الملائمة كالحروب و الاضطرابات السياسية).
- مدى قدرتها على رفع معدل العائد على الاستثمار المحلي، و تحقيق دخل أكبر من شراء الأصول الأجنبية.
- مدى قدرتها على القيام بإصلاحات مؤسسية كبيرة مثل تحرير أسواق المال المحلية.

أما فيما يتعلق بالعوامل الخارجية فلطالما سعت الدول أو الاقتصاديات المفتوحة الصغيرة إلى تحقيق انخفاض في أسعار الفائدة الدولية.[1]

[1] عبدوس عبد العزيز، مرجع سابق ص 13/12

رابعا: أهداف الانفتاح التجاري.

تهدف سياسة الانفتاح الاقتصادي إلى تحسين معدلات التبادل التجاري، حيث تمكن الدول من الاستفادة من التدفقات التجارية و المالية بينها و بين العالم الخارجي، كما تهدف إلى تحسين مركز الدولة في قدرتها على المساومة و المفاوضة على شراء وبيع السلع المحلية و الأجنبية، بالشروط التي تخدم مصلحتها، و لا تضر مصلحة الدول الأخرى، مما يعزز مكانتها في السوق الدوليةو تضمن بقاءها و استقرارها.

و على العموم تهدف عملية الانفتاح الاقتصادي في مجال التجارة إلى العناصر التالية :

- التخصص و تقسيم العمل الدولي، الذي يؤدي إلى اتساع نطاق الأسواق العالمية ، على أساس اختلاف النفقات النسبية، و الظروف الطبيعية و التاريخية للسلع المناسبة للإنتاج.
- العمل على تخفيض أسعار السلع و الخدمات، إذ أن الانغلاق الاقتصادي، و ممارسة الإجراءات الحمائية لطالما تسببت في ارتفاع أسعار السلع بفضل سلوك المنشات الاحتكارية و التي تتحصن من المنافسة الخارجية بفضل هذه الإجراءات الحمائية، و فتح الاقتصاد أمام تدفق السلع الأجنبية سيكون له حتما أثارا في تخفيض أسعار السلع المحلية، و تكون لدى المستهلك أجود أنواع السلع بأحسن الأسعار، و المنتج من جهته يوجه موارده إلى إنتاج السلع التي يتميز في إنتاجها و ينتفع من مزايا التخصص ويستغل موارده الاقتصادية على أحسن وجه.
- تطبيق الخناق على قيام الاحتكارات، أو على الأقل تصعب من قيامها، فالدول المنغلقة اقتصاديا تكثر فيها المؤسسات الاقتصادية التي تمارس الاحتكار على إنتاج السلع و بيعها، أما الانفتاح يؤدي إلى خلق مؤسسات
- تعمل بالمنافسة و توفير احتياجات و مطالب السوق المحلي من السلع المختلفة و بأسعار مناسبة.
- زيادة حجم الصادرات الوطنية و تقليل حجم الواردات، و ذلك من خلال الدور الذي تلعبه الصادرات بما توفره من موارد النقد الأجنبي ، و العمل على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق، أي محاربة تصرفات بعض المؤسسات الأجنبية التي تتبع سياسة بيع سلع أقل من تكاليف إنتاجها في السوق الخارجية، ثم تعوض الخسارة بسعر مرتفع في السوق المحلية.
- تنويع مصادر التصدير و الاستيراد لتحقيق الاستقلالية الذاتية لتجارة الدولة الخارجية. ·
- تخفيض القيود و الرسوم الجمركية، حيث أن إصلاح الأنظمة التجارية و تسهيل الانفتاح في الاقتصاد العالمي يمثل الركيزة الأساسية من هيكلة البناء الذي يسبق أي انفتاح، لاسيما الانفتاح على التدفقات الرأسمالية الدولية، و يشجع تخفيض القيود الجمركية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، و يعمل على تطوير

و تنويع الصادرات و التي تخفف الآثار السلبية للازمات و الاختلالات التجارية المفاجئة، و الأزمات الأخرى التي تحدث نتيجة الاعتماد على منتج مصدر واحد.[1]

- العمل على إيجاد فرص عمل جديدة عن طريق تحرير التجارة في كل القطاعات، مما سيتيح للدول إمكانية الحصول على تكنولوجيا حديثة في مجالات متعددة، حيث أن انخفاض تكلفة العمالة في الدول النامية ستؤدي بالمكاتب الاستشارية العالمية إلى الاستعانة بهم و تدريبهم و إحلالهم محل الأجانب في إدارة تلك المكاتب ، مما ينتج عنه فرص عمل لبعض الكفاءات في هذه الدول.
- يهدف الانفتاح التجاري إلى تحسين كفاءة و فعالية المؤسسات في ظل المنافسة، حيث تنص اتفاقية الجات الأخيرة إلى زيادة المنافسة بين الدول، و ما لها من آثار ايجابية على زيادة الكفاءة الإنتاجية في أداء المشروعات في الدول النامية و تحسين جودة الإنتاج كل هذه العوامل ستنعش سوق العمل وتخلق مناصب شغل جديدة.
- انتقال العمالة المدربة من الشركات الأجنبية إلى الشركات المحلية تحت اشتداد المنافسة بين المشروعات المحلية والمشروعات الأجنبية، فتعمل على تطوير التكنولوجيا بها، وتسعى لاستقطاب العمالة المدربة بين الشركات الأجنبية واستغلال قدرتها الذاتية.
- الحد من ظاهرة انتقال وهجرة العمالة وتوطينها، حيث تؤدي مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى خلق مناصب جديدة في الدول المضيفة، من خلال تحفيزها بالأجور المرتفعة والحوافز المادية والمكافئات، خاصة الإطارات والكفاءات، لأن أغلب الدراسات و البحوث تشير أن سبب الهجرة هو إما قلة مناصب الشغل أو انخفاض الأجور بها .[2]

[1] عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسيات، دار المسيرة-الأردن 2007 ص56
[2] على عباس، إدارة الاعمال الدولية، دار حامد الأردن 2003 ص538

المبحث الثاني: المقاربات النظرية لسياسة الانفتاح التجاري

كما هو معلوم أن النظريات الاقتصادية يتمثل دورها في تجريد الأحداث الاقتصادية من التفصيلات المحيطة بها، وذلك من أجل المتغيرات القليلة المؤثرة حتى يتمكن الباحث من التنبؤ بالحدث الاقتصادي وتفسيره، ومن خلال هذه التوجهات فان نظريات الاقتصاد الدولي تفترض حدوث علاقة بين وحدتين اقتصاديتين بسبب اختلاف الأسعار ،أي إذا كانت الأسعار النسبية في حالة ما قبل حدوث التجارة مختلفة ، وعليه فان اختلاف الأسعار النسبية هو الحافز والمحرك الأساسي للتجارة، والذي بدوره يعكس تغيرات في التكاليف ، أو بمعنى أوسع يقوم التبادل الخارجي على أساس مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي، ولهذا برزت نظريات التجارة الدولية التي تدعو إلى تطبيق مبدأ الحرية التجارية، وتحليل الأسس التي تقوم عليها التجارة الخارجية ، وكذلك تحليل المكاسب التي تأتي بها ، و هدف هذه النظريات الاقتصادية هو التنبؤ ومن ثم التوضيح.

وقد اقتصرنا في دراستنا هذه على أهم النظريات التي كان لها الفضل في تفسير كيفية التبادل الخارجي بين الدول وآثاره الإيجابية على اقتصادياتها.

المطلب الأول: سياسة الانفتاح التجاري في الفكر الكلاسيكي

طفى الفكر الكلاسيكي إلى السّطح في أواخر القرن الثّامن عشر وأوائل القرن التّاسع عشر، والذي يفسر التجارة الدولية كنشاط لا يأتي بالنفع على كل البلدان المتبادلة ، أي أن البلد يربح ما يخسر نظيره ، ومن أهم روادها " آدم سميث "و " دافيد ريكاردو" و "جون ستيوارت ميل." و قد ظهرت آراءهم كردّ فعل لمذهب التّجاريين المؤيّد لفرض الدّولة قيودا على التّجارة الخارجيّة قصد الحصول على المعادن النفيسة كالذهب والفضة مقياس قوة الدّولة آنذاك.

ويستند هذا الفكر إلى جملة من الفروض الضرورية لفهم تفسير قيام التبادل الدولي بين دولتين وهي:

- ✓ تفترض النظرية وجود دولتين فقط يتمّ بينهما التّبادل قصد تسهيل الدّراسة و التحليل. ·
- ✓ تفترض أن عناصر الإنتاج تتمتّع بحريّة الانتقال داخل البلد الواحد، و لا تتمتّع به في الخارج لعوامل سياسية، اقتصادية، ·
- ✓ ثقافية....إلخ.
- ✓ تفترض التشغيل الكامل للموارد، ومنه أثر التّجارة و التّبادل الدّولي سينحصر في إعادة تخصيص الموارد. ·
- ✓ قيمة مبادلة أي سلعة تتحدّد آليّة بكميّة العمل المتضمّنة فيها، كما أنّ الإنتاج يخضع لقانون ثبات الغلّة تفترض النظرية أن تكاليف النقل و التأمين و غيرها معدومة.[1]

[1] جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة 1992 ص 10

أولا: سياسة الانفتاح التجاري ونظرية النفقات المطلقة

من رواد هذه النظرية نجد المفكر الاقتصادي آدم سميث، ومن الجدير بالذكر هنا أنه في كتاباته تبين أنه كان يستخدم حرية التجارة بمعنيين مختلفين متميزين، المعنى الأول :هو حرية التجارة بين الدول، والمعنى الثاني: هو حرية التجارة بين جميع مواطني دولة من الدول مع مستعمراتها ، وأساس دفاعه عن حرية التجارة بين الدول يتجلى في قوله "إذا كان في مقدور بلد أجنبي أن يمدنا بسلعة أرخص مما لو أنتجناها نحن ، فلنشتريه منه ببعض إنتاج صناعتنا"، أي أن سميث يرى أنه يكفي وجود فرق بين نفقة الإنتاج في بلدين حتى تقوم التجارة بينهما .

يعتمد آدم سميث على أهمية الانفتاح التجاري كأداة لزيادة الثروة لجميع الدول المتاجرة ، إذ يرى أن المنفعة المشتركة للتجارة تقوم على أساس الميزة المطلقة ، بمعنى أن التبادل التجاري بين دولتين يقوم على أساس أن تكون إحدى الدول تتمتع بكفاءة أكبر في إنتاج بعض السلع ، وكفاءة أقل في إنتاج سلع أخرى ، أو بمعنى آخر يتم التبادل بين دولتين بأن تتخصص دولة ما في إنتاج السلع التي تستطيع إنتاجها بكلفة أقل وتبادلها بسلعة أخرى كلفتها أقل في الدولة الأخرى ، و العامل الوحيد الذي يدخل في تحديد نفقة الإنتاج اللازمة لإنتاج السلعة وقياس قيمة الموارد الاقتصادية المستخدمة في إنتاجها هو العمل، وأن الربح لكل دولة متبادلة غير مرتبط بالحصول على الفائض في الإنتاج ، وهذا التخصص وتقسيم العمل بين الدوليين يؤدي إلى آثار إيجابية للتبادل الحر ما بين الدول، من بينها أن التجارة تحفز النمو بالرفع من الناتج الوطني و بخفض تكاليف و أسعار السلع المستهلكة، ومن ثم استغلال الموارد الاقتصادية لكل بلد بطريقة فعالة ،ويمكنها كذلك أن ترفع من مستوى النشاط أعلى من إشباع الاحتياجات الاستهلاكية لرأس المال، والذي بدوره يعجل بالنمو الاقتصادي و زيادة الإنتاج واتساع نطاق السوق من سوق محلية إلى سوق. عالمية واسعة.[1]

وفي عرضه للمكاسب المحتملة لتحرير التجارة الخارجية تمكن سميت من دحض أفكار تقييد التجارة ، إلا أن تحليله وتفسيره لقيام التبادل التجاري ترك بابا للتساؤلات والانتقادات ،ولعل أبرزها :

- ✓ لم يستطيع سميت أن يفسر لنا أنه لو لم تملك دولة أية ميزة مطلقة في إنتاج سلعة ما ، فكيف يمكن مشاركتها في التجارة الدولية.[2]
- ✓ لم يعطي سميت أهمية إلا لشروط العرض، حيث أنها لا يفسر محددات الربح عند كل بلد، بالإضافة إلى ذلك لم يفرق بين التجارة الداخلية و التجارة الخارجية.[3]
- ✓ تفسير سميت لقيام التجارة الدولية على اختلاف النفقات المطلقة لا يغطي إلا بعض الحالات كالتجارة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وهذا التفسير غير واقعي لمعظم التجارة الخارجية.[4]

[1] خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية، دار المناهج عمان 2006 ص 10
[2] خالد محمد السواعي، مرجع سابق ص 12
[3] عوض الله زينب حسين، الاقتصاد الدولي، الإسكندرية دار الجامعة الجديدة للنشر 1999 ص 48.
[4] على عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق ص 38

ثانيا: سياسة الانفتاح التجاري ونظرية النفقات النسبية

يعتبر دافيد ريكاردو أحد أعمدة الفكر الكلاسيكي من خلال اساهاماته القيمة في تفسير أكثر دقة لقيام التبادل التجاري، ويعد كتابه " مبادئ الاقتصاد السياسي" ثورة علمية ضخمة في تاريخ الفكر الاقتصادي ، حيث شرح فيه قانون النفقات النسبية "La Loi De L'avantage Comparative " الذي يعد من أهم القوانين الاقتصادية حتى في عصرنا هذا، والذي استطاع ريكاردوا أن يثبت أن قيام التبادل التجاري قائم حتى وان لم تستطيع دولة ما أن تمتلك ميزة مطلقة في إنتاج سلعة ما.

ترتكز هذه النظرية على أن التبادل الخارجي بين دولتين أو أكثر يتم على أساس النفقات النسبية ، أي أن كل دولة تتخصص في إنتاج سلعة ذات نفقات نسبية أقل،أي السلع التي لديها ميزة نسبية أقل تقوم بتصديرها و تستورد السلع من الدول التي تكون فيها الميزة النسبية أقل ، و بمعنى آخر فان الشرط الضروري والكافي لقيام تبادل تجاري بين دولتين تنتجان مجموعة من السلع ذاتها هو أن تختلف النفقات النسبية لإنتاج السلع من د ولة إلى أخرى ، أي أن يؤدي تساوي نسبة التبادل المذكورة إلى تساوي قيمة الصادرات بقيمة الواردات ، ولا يعتمد على النفقة التي يتم تقييمها بالنقود ، بل على كمية عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج وحدة من السلعة ، وهذا لا يعني أن العامل الوحيد في الإنتاج هو العمل بل توجد عوامل أخرى كرأس المال.[1]

لقد ساهمت هذه النظرية في بيان حرية التبادل الخارجي وأثرها على الاقتصاديات العالمية ، كما أنها نجحت في بيان أهمية الواردات بعد أن أنكرها التجاريون،إلا أنها عرفت بعض القصور خاصة عند صياغتها للفرضيات القائمة عليها كإهمالها لنفقة النقل والتعريفة الجمركية التي لا يمكن صياغتها عند أي نموذج ، وعدم انتقال عوامل الإنتاج خاصة رأس المال غير محققة في الواقع ، وإشكالية استغلال موارد البلد وأنها في حالة التشغيل الكامل ، وعموما يغلب على هذه النظرية طابع السكون ، فما يكون ميزة نسبية اليوم لا يصلح كميزة في الغد ، خاصة مع ظهور الميزة التنافسية التي حلت مكانها ، إلا أننا لا ننكر فضل هذه النظرية على الدول كحرية التبادل التجاري والدعوة لإزالة القيود عليها.

ثالثا: سياسة الانفتاح التجاري ونظرية النفقات القيم الدولية

تعتبر نظرية القيم الدولية نتيجة ضرورية لنظرية التكاليف النسبية ، فهي تحدد معنى المكسب الذي يحققه كل طرف من أطراف المبادلة والعوامل التي تؤثر في تحديد هذا المكسب ، كما قام "جون ستيوارت ميل" بالإضافة إلى هذه الأخيرة عامل الطلب في تحديد المستوى الذي يستقر فيه معدل التبادل ، حيث اكتفى "دافيد ريكاردو" في عرضه على أن التخصص الدولي يعود بالفائدة على البلدين طالما أن معدل التبادل الدولي يقع بين الحد الأدنى والحد

[1] عوض الله زينب حسين، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية ، مطابع الامل-بيروت 200 ص 19

الأقصى لثمن أحد السلعتين بالنسبة للأخرى ، ويرى ميل أنه يتوقف المكسب الذي تحققه كل دولة من التجارة الخارجية على نسبة التبادل الدولي، أي نسبة الكمية من السلع المصدرة إلى الكمية التي تدفع مقابلها من السلع المستوردة ، وتتحدد هذه النسبة عند المستوى الذي تتعادل عنده الكمية التي تعرضها كل دولة من سلعتها مع الكمية التي تطلبها الدولة الأخرى من هذه السلعة ، أي عند النقطة التي يتحقق عندها التوازن بين العرض والطلب لكل من السلعتين المتبادلتين.

على العموم تعتبر آراء جون ستيوارت ميل إضافات حقيقية في مجل التجارة الخارجية، والتي كان له الفضل في تقوية النظرية الكلاسيكية ، إلا أنها هي الأخرى تعرضت إلى الكثير من الانتقادات وكان أبرزها :

- تعود المكاسب الكبيرة من تحرير التجارة الدولية إلى صاحب الطلب الأصغر، والمكاسب الأقل إلى صاحب أكبر طلب ، إذ يتحدد معدل التبادل على قوة طلب الدولتين على السلعتين، ومرونة هذا الطلب ، وبالتالي فإن الدولة الصغيرة يمكن أن تحقق مكاسبً أكبر من الدولة الكبيرة وهذا لكون طلبها أقل.
- اهتمامها بالأسواق الرّخيصة ومحاولة التوسع في الخارج باسم الكسب الدولي.[1]

المطلب الثاني: سياسة الانفتاح التجاري في الفكر النيو كلاسيكي

ظهرت مدرسة جديدة تفسر لنا أسباب قيام التجارة الخارجية، هذه النظرية تمثل تقدما حقيقيا على النظرية التقليدية رغم أنها تخفي الجوهر الأساسي لهذه النظرية والنتائج المترتبة على الأخذ بها في تقبل المنطق الأساسي لرواد النظرية التقليدية فيما يتعلق بأسباب وشروط التبادل الدولي ، والقائم على مبدأ النفقات النسبية ، إلا أنه في الوقت ذاته تم تحريرها من القيود التي فرضتها النظرية التقليدية وهي اعتبار العمل أساسا لقيمة السلعة.

أولا: سياسة الانفتاح التجاري ونظرية هيكشر وأولين

جاءت مساهمة هيكشر ومن بعدها مساهمة أولين لتمثلا أولى المحاولات الرئيسية لتفسير الاختلال في الميزة النسبية في بداية الثلاثينات ، والتي عرفت باسم "نظرية نسب عناصر الإنتاج" ، وقامت النظرية على مجموعة من الفروض أبرزها : هو أن العمل ليس المحدد الوحيد للقيمة ، أي العنصر الإنتاجي الوحيد ،ولكي تنتج سلعة ما تحتاج إلى تضافر أكثر من عناصر الإنتاج ، وعلى وجه التحديد العمل ورأس المال والموارد الطبيعية معا ، وحصول تفاوت نسب عناصر الإنتاج في إنتاج السّلع وفقا لهذه النظرية فان الاختلاف الوحيد بين الدول هو في نسب عوامل الإنتاج المتوفرة لها ، وأن الدول متشاتها في كل الجوانب الأخرى ، هذا الاختلاف من شأنه أن يؤدي إلى اختلاف نسب أثمان السلع المتماثلة التي تشترك في إنتاجها الدول المختلفة ما دامت ظروف الطلب متماثلة ، وعليه يمكن

[1] عوض الله زينب حسين، مرجع سابق ص51

القول حتى لو تتساوى بلدان تماما في توافر عناصر الإنتاج فيهما ، فمن الممكن أن توجد إمكانية قيام التبادل بينهما.[1]

تعتبر هذه النظرية بمثابة قفزة علمية جديدة في تفسير وتحليل أهمية التبادل الخارجي للدول، كما أنها تعتبر من النظريات التي سلطت الضوء على التبادل الخارجي للدول النامية التي ترى أنه في ظل سيادة مبدأ الحرية التجارية تستطيع أن تحقق معدلات نمو مرتفعة إذا ما تخصصت في إنتاج وتصدير تلك السلع التي لها ميزة نسبية ، بسبب توفر عناصر الإنتاج التي تستخدم في إنتاج هذه السلعة ، مما سيؤدى إلى زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية لهذه الدول، وعلى الرغم من كل هذا فلم تسلم هي الأخرى من الانتقادات، أهمها أن النظرية تتركز على عدم وجود اختلافات أخرى بين الدول من حيث الذوق والتكنولوجيا ، حيث وجود مثل هذه الاختلافات قد يؤدي إلى عدم تحديد العلاقة بين عوامل الإنتاج وأسعار السلع ، واهتمامها بالجانب الكمّي لعناصر الإنتاج وإهمالها للجانب النّوعي الخاص بها، و عدم الأخذ بعين الاعتبار إنتاج وتبادل السلع في ظل الأسواق الاحتكارية ، إذ تفترض أن الإنتاج والتبادل يتم في ظل شروط المنافسة التامة.

ثانيا: سياسة الانفتاح التجاري و لغز ليونتيف

سر لغز ليونتيف يكمن حول البحث الذي أجراه على الصناعات المطبّقة في الإقتصاد الأمريكي ، حيث قام بتحليل تجارة الولايات المتحدة الأمريكية (صادرات ، واردات) من خلال ما تحتويه السّلع محل التبادل من كثافة رأسماليّة و كثافة عماليّة ، ففي بداية الأمر كان يعتقد من الوهلة الأولى بأنّ الولايات المتحدة الأمريكيّة بإعتبارها بلدا غنيا من حيث الوفرة الرأسماليّة ، ستصدّر السّلع ذات الكثافة الرأسماليّة ، وتستورد بطبيعة الحال السّلع ذات الكثافة العماليّة ، وأسفرت نتائج البحث إلى أنّ أغلب الصّادرات الأمريكيّة هي من السّلع ذات الكثافة العماليّة المرتفعة ، و أغلب وارداتها تمثّلت في السّلع ذات الكثافة الرأسماليّة العاليّة ، ولقد حاول ليونتييف شرح اللغز الذي توصل إليه بمهارة وكفاءة ، ذلك أنّ العامل الأمريكي يتميّز بكفاءة عالية تفوق أي عامل آخر ، فكفاءته تكافئ ثلاثة عمال آخرين من بلد آخر.

ولقد أدت هذه النتائج والتفسيرات إلى قيام جدل كبير بين الاقتصاديين ،نظرا للشك الذي أثارته نظرية هيكتشر وأولين ، ولم يلقى هذا التحليل قبولا منهم وأرجعوه إلى أن تفسيره قائم على أساس افتراضي خاطئ بين معدل رأس المال/العمل في بعض صناعات التصدير مع معدل رأس المال/العمل في بعض الصناعات المنتجة لسلع بديلة الواردات ، حيث كان من المفروض أن يقارن بين معدل رأس المال/العمل في كل من سلع التصدير والاستيراد في مكان صناعتها خارج الولايات المتحدة الأمريكية، أثار التناقض الذي تحصل عليه ليونتييف عدة دراسات نظرية وتطبيقية، مما سمح من إعادة النظر في تفسير التجارة الدولية.[2]

[1] سامي السيد، الاقتصاد الدولي مركز، جامعة القاهرة 2005 ص 112
[2] على عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق ص154

المطلب الثالث: سياسة الانفتاح التجاري في الفكر الحديث

أولا: سياسة الانفتاح التجاري على أساس الفجوة التكنولوجية

تم تقديم هذا النموذج من طرف الاقتصادي بوزنر في عام 1961 ، ويركز في تحليله أنه تعقد صفقات تجارية ضخمة على أساس إدخال أنماط جديدة من الإنتاج أو طرق إنتاجية جديدة في الأسواق ذات جودة أفضل أو منتجات بتكاليف إنتاجية أقل، مما يؤدي إلى اكتسابها لمزايا نسبية مستقلة عن غيرها من الدول، فالاختلاف في مستوى التكنولوجيا يؤدي إلى اختلاف مناظر في المزايا النسبية المكتسبة ، وتؤدي بالتالي إلى قيام التجارة الخارجية بين الدول عن طريق:

- تسمح زيادة الكفاءة الإنتاجية لدولة ما في إنتاج سلع معينة، اكتساب هذه الدولة لميزة نسبية دون غيرها من الدول، وبالتالي تصدير هذه السلعة.
- إدخال بعض الدول سلع جديدة ذات مستويات تكنولوجية متقدمة إلى الأسواق الدولية ، في الوقت الذي تعجز فيه بقية الدول في بداية إنتاجها الداخلي أو تقليدها، لأنها لا تملك أساليب الإنتاج المتفوقة أو الوسائل التكنولوجية اللازمة لإنتاج هذه السلع ، وبالتالي ستتمتع الدولة المخترعة بميزة نسبية مؤقتة مرتبطة بطول الفترة التي تحتفظ بها الدولة المخترعة بتفوقها النسبي، فالدول صاحبة الاختراع تمثل هذا المصدر الوحيد للسلع كثيفة التكنولوجيا في جميع الأسواق الدولية ، إلى أن تستطيع الدول الأخرى تحقيق نجاح في مجال نقل أو تقليد التكنولوجيات المتكافئة.[1]

الشكل رقم (01): نموذج الفجوة التكنولوجية

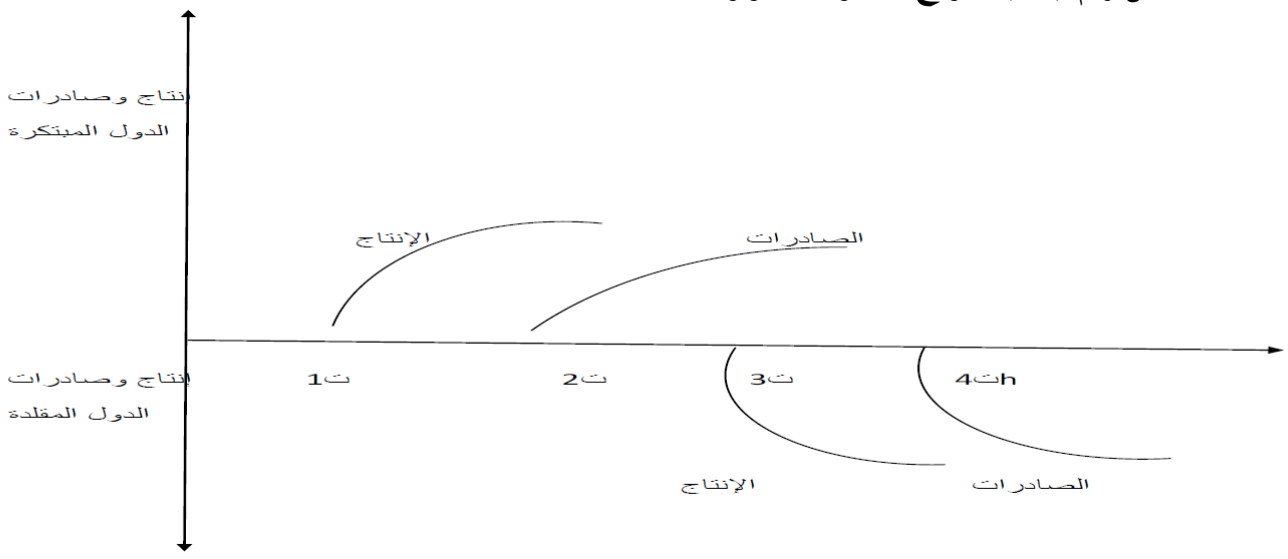

المصدر: عفيف حاتم سامي التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، دار المصرية اللبنانية – مصر 1991 ص 221

[1] زايري بلقاسم، اقتصاديات التجارة الدولية، دار الاديب للنشر والتوزيع، وهران ط2006 ص240

ثانيا: سياسة الانفتاح التجاري على أساس دورة حياة المنتج

نموذج دوران المنتج أوسع من نموذج الفجوة التكنولوجية ، الذي طوره Vernon سنة 1996، ويوضح النموذج المراحلالتي يمر با المنتج الجديد في مسيرة تطوره ،والتغيرات التي تحدث في ميزته النسبية خلال هذه المراحل التي يمر بها ، ويفرق فرنون بين ثلاث مراحل لتطوير شروط أماكن إنتاج المنتج وهي كما يلي:

1. مرحلة الإنتاج: يبدأ صنع هذا المنتج في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يصاحب هدا المنتج نوع من عدم التأكد، بحيث يجعل تسويقه في السوق المحلي وتكون تكلفة الإنتاج مرتفعة.

2. مرحلة النضج: يبدأ المنتج بالتنوع ، وهنا تبدأ الولايات المتحدة الأمريكية في تصدير بعض الكميات من السوق المحلي إلى السوق الخارجي ، و تستمر في إنتاج هذا المنتج إلى الدول الصناعية ، ولا تتردد في استيراده إذا كانت وفرات الحجم تفوق تكاليف النقل.

3. مرحلة النمطية الشديدة: أي معناها أنه في هذه المرحلة يصبح المنتج نمطيا بدرجة كبيرة ، كما أن سوقه أصبحت معروفة بالكامل ، وهنا يبدأ التفكير في إقامة المشاريع في بعض الدول النامية ، وذلك بسبب انخفاض مستويات الأجور فيها رغم ارتفاع تكاليف قطع الغيار ومعدات الصيانة.[1]

الشكل رقم (02): دورة حياة المنتج

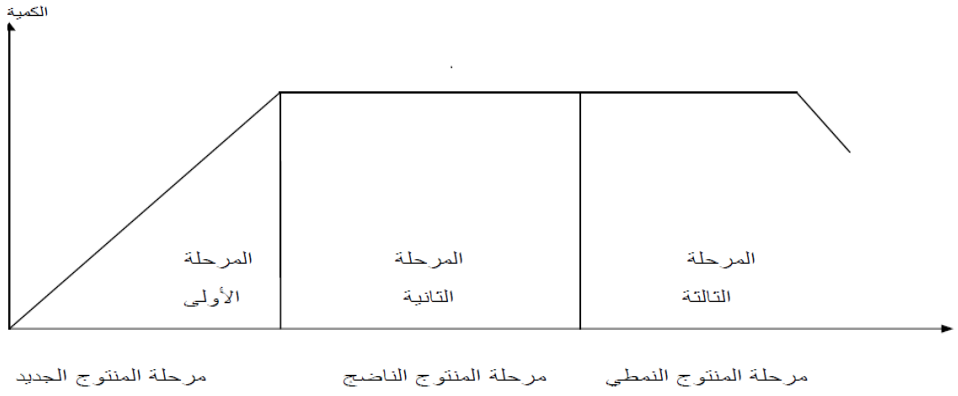

المصدر: بن ديب عبد الرشيد تنظيم وتطوير التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر) اطروحة دكتوراه جامعة الجزائر 03 2003/2002 ص58

[1] جون هد سوف، العلاقات الاقتصادية الدولية ،دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية 1987 ص 135.

ثالثا: سياسة الانفتاح التجاري ونظرية اقتصاديات الحجم

تعتبر هذه النظرية بالنسبة للتجارة الخارجية نموذجا تطويرا وتعديلا آخر لنموذج هيكشر أولين لنسب عناصر الإنتاج، بإدخالها وفرات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة ، فهذه النظرية تعتبر أن تزايد غلة الحجم في العمليات الإنتاجية الكبيرة تساعد على تقسيم العمل وكذلك التخصص ، كما أن العمليات الإنتاجية الكبيرة تمكن من إدخال الآلات أكثر تخصصا وإنتاجية ، ويقسم النموذج وفرات الحجم إلى وفرات داخلية التي تعتمد على حجم المنشأة و وفرات خارجية ، التي تعتمد على حجم القطاع الصناعي التي تنتمي إليه المنشاة ، كما تفترض النظرية توافر سوق داخلي ضخم شرطا أساسيا لتصدير تلك السلع التي يتم إنتاجها في ظل شروط اقتصاديات الحجم المتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج.

يمكن القول بأن نظرية اقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير مثل الو.م.أ، ألمانيا، فرنسا، المملكة المتحدة إيطاليا في جانب ،وبين الدول الصناعية ذات السوق الداخلي الصغير مثل بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، اسبانيا، اليونان، الدول الإسكندنافية في جانب آخر.

يمكن القول عموما أن أغلب النظريات المذكورة تعترف بالدور الإيجابي للانفتاح التجاري ، بالرغم من أن هناك نظريات تسمح بتفسير جزء من التبدل الدولي الحالي، حيث أنها تفسر التبادل الواقع ما بين دول الشمال ودول الجنوب وسبب قيامه ، بينما تهمل التبادل ما بين دول الشمال فيما بينها، كما فعلته النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية ، أما الاتجاهات الاقتصادية في الفكر التجاري فإنها تفسر التبادل أو العلاقة بين الدول المصنعة الجديدة والدول الصناعية.[1]

رابعا: سياسة الانفتاح التجاري ونظرية التبادل اللامتكافئ

كانت لمساهمة "ارجيري ايمانويل" التي ظهرت في السبعينات الفضل في تنظير هذا الواقع القائم على أساس التفاوت في مستويات التطور، وذلك بالانتقال من نموذج التبادل المتكافئ إلى نموذج التبادل اللامتكافئ، وقبل شرح مساهمة ايمانويل لا بد من إعطاء تعريف لكل من التبادل المتكافئ والتبادل اللامتكافئ، فالأول يقصد به تبادل سلع متساوية من حيث القيمة وخصائصها الاستعمالية المختلفة، أما التبادل اللامتكافئ فيقصد به أن السلع لا تتبادل بقيمها الحقيقية، وانما بانحراف القيم عن السعر، ومن هنا تظهر أطروحة ايمانويل في أن السلع لا تتبادل بقيمها الحقيقية، وانما تتبادل بانحراف قيمها عن سعرها السائد في السوق، ويميز ايمانويل صورتين للتبادل غير المتكافئ هما: [2]

[1] على عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق ص149

[2] مولحسان آيات الله، " المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية -دراسة حالة الجزائر-مصر . أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر 2011/2010 ، ص 10/09

– **الصورة الأولى:** تكون الأجور واحدة في الدولتين بينما يكون التركيب العضوي ل رأس المال مختلفا، وبفعل قانون تحويل القيمة)تحويل القيمة إلى أثمان الإنتاج(فإن ساعة من العمل الكلي للدولة التي يرتفع فيها التركيب العضوي لرأس المال يمكنها في السوق العالمي من الحصول على منتجات أكثر مما تحصل عليه ساعة من العمل الكلي للدولة التي ينخفض فيها التركيب العضوي ل رأس المال؛ أي أن اختلاف إنتاجية العمل يترتب عليه اختلاف في معدلات مبادلة ساعة من العمل الكلي في الدولتين.

– **الصورة الثانية:** فتمثل حالة تساوي التركيب العضوي ل رأس المال في الدولتين مع اختلاف معدلات الأجور فيهما، وفي هذه الحالة يكون ما تحصل عليه الدول النامية ذات الأجر المنخفض عن طريق التبادل الدولي أقل مما تحصل عليه الدول المتقدمة؛ أي أن قيام التجارة يؤدي إلى تحويل فائض القيمة من الدولة ذات الأجر المنخفض إلى الدولة ذات الأجر المرتفع عن طريق معدل التبادل الدولي، وهو ما يسميه ايمانويل بالتبادل اللامتكافئ.

وفي هذا الإطار، فقد وجه "سمير أمين" انتقادا لايمانويل على طريقة تفسيره للتبادل اللامتكافئ بين الدول، حيث يعتبر **" سمير أمين"** أن التبادل غير المتكافئ بين الدول ليس أساسه الاختلاف في الأجور والتركيبة العضوية و رأس المال فقط، وانما جوهره يعود بالدرجة الأولى إلى البنية والهيكل الاقتصادي للدول النامية الذي تركه الاستعمار الذي قام بدور كبير في زيادة الفجوة و اللامتكافئ بين مستويات التطور بين الدول، غير أنه اتفق معه في أن سبب عدم التكافؤ بين الدول يرجع إلى عدم تساوي الأجور بين الدول النامية والدول المتقدمة نتيجة لتوفر يد عاملة رخيصة كما برجع سمير أمين أسباب اختلاف الأجور بين الدول المتقدمة والنامية إلى أسباب تاريخية ناجمة عن اختلاف التشكيلات الاجتماعية، حيث يفسر ارتفاع الأجور في الدول المتقدمة إلى مستوى التطور الذي عرفته هذه الدول في القوى الإنتاجية والتي استفادت من معدلات النمو المرتفعة بها.

وعليه يعرف **" سمير أمين"** التبادل غير المتكافئ بأنه تبادل لمنتجات في إنتاج يكون فيه الفرق بين الأجور أعلى من الفرق بين الإنتاجيات[1]

[1] أمين سمير، "التطور غير المتكافئ - دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطة- "، الطليعة للطباعة والنشر، بيروت،1974 ص 110

المبحث الثالث: مؤشرات قياس وتقييم الانفتاح التجاري

تظهر الأهمية النسبية للتجارة الخارجية في اقتصاد بلد من جانب تبعية الاقتصاد الوطني للتجارة الخارجية، فكلما زادت التجارة الخارجية بالنسبة إلى الدخل القومي كلما زاد أثر الاتجاهات العالمية على التنمية ، فالبلد الذي يصدر للخارج نسبة مرتفعة من إنتاجه الكلي، يقال أنه أكبر تبعية من البلد الذي يصدر نسبة أقل، و منه يكون أكثر حساسية للظروف الاقتصادية الدولية ، كما أنه يعتبر بلد أكثر تبعية للخارج كلما كانت وارداته أكثر أهمية بالنسبة لإنتاجه.

قد ظهرت في الأدبيات الاقتصادية العديد من المؤشرات التي تعنى بقياس درجة الانفتاح التجاري، ونعني بالمؤشرات هي مجموعة السياسات التجارية المتبناة التي تعبر عن الادعاءات التجارية لبلد ما، حيث تسمح هذه المؤشرات بمعرفة مدى انفتاح الدول اقتصاديا بصفة عامة وتجاريا بصفة خاصة على بعضها البعض، كما تستخدم من أجل ترتيب الدول وتصنيفهم حسب درجة انفتاحهم.

المطلب الأول: مؤشرات قياس الانفتاح التجاري المطلق

تعتبر هذه المؤشرات الأكثر استخدام واستعمالا منذ القديم، حيث تهدف إلى تقييم مباشرة درجة انفتاح اقتصاد ما على التجارة الخارجية، ويكون الاستنتاج إما بملاحظة النتيجة بمعدل الانفتاح وإما بتقييم مباشرة القياسات الحمائية المطبقة داخل الدول المعنية ، ونجد في هذه الفئة من المؤشرات ما يلي :

أولا: مؤشرات درجة الانفتاح التجاري

تعتبر الدول ذات معدلات الانفتاح العالية على العالم الخارجي والتي تمتاز بتنوع هياكل الإنتاج وهياكل صادراتها وبالأخص الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي العالي أكثر قدرة من الدول ذات الانفتاح المنخفضة والتي تتصف بهياكل إنتاج وصادرات أولية محدودة ، بحكم درجة الانفتاح على الأسواق الدولية بعض العوامل منها حجم التجارة الخارجية ، حيث تعتبر نسبة مجموع التجارة الخارجية إلى إجمالي الإنتاج الداخلي الخام من أهم مقاييس درجة الانفتاح على الاقتصاد الدولي.

يبين مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي الأهمية النسبية للتجارة الخارجية (مجموع الصادرات الوطنية والواردات الوطنية منسوبا إلى الناتج الداخلي الخام ، و يسمى هذا المؤشر بمعامل التجارة الخارجية الاقتصاد الوطني (**e**) ويبين أيضا درجة انكشاف الاقتصاد على العالم الخارجي ومدى ارتباطه به ، أو درجة انفتاحه عليه، والذي يعبر عنه رياضيا كما يلي :

$$F = \frac{\sum(X + M)}{PIB}$$

حيث أن:

M:الواردات

X:الصادرات

PIB:الخام الداخلي الناتج

تبرز أهمية هذا المؤشر في أنه يدلنا على مدى مساهمة التجارة الخارجية بشقيها (الصادرات والواردات) في تكوين الناتج الداخلي الخام للدول، وبتعبير آخر فإنه يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأية دولة على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد لهذا الدولة.

وعليه فإذا كان هذا المؤشر مرتفعاً دل ذلك على اعتماد الدولة وبشكل كبير على العالم الخارجي، مما يجعل اقتصادها أكثر تعرضاً للتقلبات الاقتصادية العالمية ويجعلها في حالة تبعية (انكشاف) للعالم الخارجي ، ويشير أيضا ارتفاع هذا المؤشر إلى عمق اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته وللحصول منه على حاجته من سلع وخدمات استهلاكية واستثمارية، و التبعية للخارج ، ومن ثم إلى مدى حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية والسياسات المالية والاقتصادية التجارية للشركاء التجاريين والاتفاقيات والتكتلات الاقتصـــادية والأحداث السيـــاسية العالمية .[1]

ثانيا: مؤشر التركيز السلعي الصادرات الوطنية

يقيس هذا المؤشر مدى تركيز صادرات الدولة على سلعة أو عدد من قليل من السلع ، وتتصف صادرات الدول النامية

باحتوائها على عدد قليل من السلع التي هي في الغالب لا تزيد عن المواد الأولية ، وتصدر في غالبيتها إلى الدول المتقدمة ، وبالتالي يعتبر الزيادة في التركيز على سلع معينة في التصدير من مظاهر التبعية التي تربط اقتصاديات الدول النامية باقتصاديات الدول المتقدمة ، وذلك من خلال اعتماد الدول النامية على المنتجات الأولية في توليد الجزء الأكبر من دخلها القومي، حتى أصبحت تلك الدول المصدر الرئيسي لتلك المنتجات للدول المتقدمة ، بالإضافة إلى ذلك فإن هناك مظهراً آخر من مظاهر التبعية يتمثل في وجود التخصص المتطرف داخل النشاط الاقتصادي لغالبية الدول النامية، وذلك باعتمادها على سلعة واحدة أو عدد ضئيل من السلع الأولية في صادراتها الإجمالية، ويستخدم هذا المؤشر أيضا في قياس التبعية الاقتصادية.[2]

[1] عبدوس عبد العزيز، مرجع سابق ص69/68

[2] خالد محمد السواعي، مرجع سابق ص 59

عندما تبلغ نسبة هذا المؤشر أكثر من 60 % في دولة ما ، فتصبح هذه الدولة في خطر كبير خاصة إذا كانت تركز في صادراتها على سلع تتعرض في الغالب إلى تقلبات حادة في الأسعار، مما ينعس سلبا على حصيلة تلك الدولة في حصولها على العملات الصعبة.

يقاس مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية باستخدام معامل جيني–هيرشمان وهو أكثر المقاييس استخداما لقياس هذا المؤشر، ويمكن التعبير عنه على النحو التالي :

حيث أن:

$$cc=[\sum_{i=1}^{i=n}(x_{it}/x_t)^2]$$

cc : مؤشر التركيز السلعي للصادرات

X_{it} :صادرات الدولة خلال السنة (i)

X_t :مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة (i)

ثالثا: مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية

يقيس مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية مدى اعتماد الدولة في صادراتها على دولة معينة أو عدد معين من الدول ، وارتفاع درجة هذا المؤشر يجعل الدولة المعنية عرضة للتقلبات الاقتصادية والسياسية في الدول المستوردة ، فكما هو معلوم أن الدول النامية هي من أكبر الأقطار التي تصدر المواد الأولية إلى الدول المتقدمة ، ولهذا فان التقلبات الاقتصادية والسياسية التي تحدث في الدول النامية قد تؤثر بشكل جذري على اقتصاديات الدول النامية ، كما يحدث أغلبها في (الجزائر ، العراق ، الأردن ، المغرب...) ، ويعتبر هذا المؤشر كسابقه من أهم المؤشرات التي تحكم به على تبعية تلك الدول المصدرة للدول المستوردة ، حيث من المفروض أن لا يزيد على نسبة 60 % ، و إلا اعتبر هذا الاقتصاد المصدر تابع تبعية كاملة للاقتصاد المستورد.[1]

يقاس مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية باستخدام معامل جيني –هيرشمان بنفس طريقة قياس مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية مع استبدال متغير البلد مكان متغير السلعة مكان، ويمكن التعبير عنه على النحو التالي :

$$cc=[\sum_{i=1}^{i=n}(x_{it}/x_t)^2]$$

حيث أن:

[1] خالد محمد السواعي، مرجع سابق ص 61

cc : مؤشر التركيز السلعي للصادرات

X_{it} : الصادرات الوطنية للدولة(i) خلال السنة (i)

X_t : مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة (i)

رابعا: الميل المتوسط للاستيراد

يمكن الكشف عن مدى انفتاح أو انغلاق اقتصاد ما إذا ما قيس درجة انفتاحه بمتوسط نسبة الواردات إلى الناتج المحلي

. الإجمالي وهو ما يعرف بالميل المتوسط للاستيراد أهمية هذا المؤشر توضح مدى اعتماد الدولة على دول العالم الخارجي في استيراد احتياجاتها السلعية، بمعنى أنه يعكس مدى ترابط الإنتاج القومي للإنتاج العالمي، حيث إنه كلما زادت نسبة هذا المؤشر دل على اعتماد الدولة علي العالم الخارجي والعكس صحيح.[1]

خامسا: مؤشر التبادل التجاري

يعتبر مؤشر التبادل التجاري من بين المؤشرات الأكثر استخداما للتعبير عن درجة انفتاح بلد ما ، ونظرا لأهميته فقد جلب انتباه الاقتصاديين و الإحصائيين وصناع السياسة ، ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى زيادة انفتاح هذا البلد من خلال تحسين معدل ، التبادل التجاري ، وانخفاضه يشير إلى تدهور معدلات التبادل التجاري لهذا البلد ومن ثم تراجع درجة انفتاحه في فترة معينة.

ويفسر هذا المؤشر عدد الوحدات المستوردة التي يتم مبادلتها بوحدة صادرات الوحدة ، فارتفاعه عن المائة يعني أن هذه الدولة قادرة على الحصول على وحدات إضافية من المستوردات مقابل وحدة صادرات ، وتراجعه عن المائة يعني أن الدولة تحصلت على كميات قليلة من المستوردات مقابل وحدة واحدة من الصادرات ، وبالتالي تتراجع درجة انفتاحها على التجارة الخارجية ، ويعتبر هذا المقياس من المقاييس التي تعبر عن رفاهية المجتمعات باعتباره يعكس ليس فقط سلوك الاقتصاد الخارجي ، بل حتى سلوك الاقتصاد المحلي لأنه يعتمد على متغيرات حقيقية كالقدرة على توظيف الموارد الاقتصادية المحلية وتوزيع الدخل ونمط الإنتاج والأسعار ...الخ.[2]

رياضيا يعبر مؤشر التبادل التجاري عن نسبة الرقم القياسي لوحدة سعر صادرات دولة ما إلى الرقم القياسي لسعر وحدة مستورداتها مضروبة في مائة

أي:

$$\text{مؤشر التبادل التجاري} = \frac{\text{الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لسعر وحدة الواردات}} * 100$$

[1] محمد عثمان مصطفى، اقتصاديات التجارة الخارجية دار المختار للنشر 1984 ص114

[2] خالد محمد السواعي، مرجع سابق ص 48 ص51

المطلب الثاني : مؤشرات قياس الانفتاح التجاري نسبي

تهدف هذه الطرق إلى تقييم الانفتاح التجاري لبلد ما على أساس استخدام مقاييس مركبة أو ملاحظة في بلد أو منطقة تعتبر منطقة مرجعية لاستخدام هذا النوع من المقاييس ، ويقاس الانفتاح عن الفرق الموجود بين القيمة الملاحظة في البلد وبين هذا المعيار الذي يكشف عن درجة انفتاح البلد.

أولا: مؤشر التعريفات الجمركية وغير الجمركية

بالإضافة إلى المؤشرات المستخدمة في قياس الانفتاح التجاري ، هناك مؤشرات أخرى تعتمد في قياسها للانفتاح على مدى المتسببة من قبل التعريفات الجمركية وغير الجمركية مثل "Les distorsions commerciales" التفاوتات التجارية رخص الاست يراد أو حصص التصدير أو الإعانات...الخ ، وتعتبر مسألة التعاريف الجمركية من أحد القضايا البارزة في مناقشة طرق وأساليب قياس الانفتاح التجاري .

لقد وجدت عدة دراسات سعت إلى تقييم درجة الانفتاح التجاري بواسطة قياس التفاوت التجاري في الأسعار الداخلية والأسعار الأجنبية ، إلا أن أغلبية هذه الدراسات تعرضت إلى عدة صعوبات ، وكان أهمها:[1]

- ✓ أن يظهر من الصعب تحديد الفوارق بين الأسعار الداخلية والأسعار العالمية من طرف السياسات التجارية بالإضافة إلى تكاليف النقل.
- ✓ عدم تسوية سعر الصرف.
- ✓ فوارق المرونة السعرية و السلوكات الإستراتيجية للمؤسسات والتميز في الأسعار، وكذلك تظهر الصعوبة في تحديد الفوارق بين الأسعار الداخلية والأسعار الأجنبية للسلع القابلة للتداول وغير القابلة للتداول.

لكن المشكل المطروح عند قياس الانفتاح التجاري بطريقة الحواجز الجمركية وغير الجمركية يكمن في طريقة تكميم هذا المتغير، وحتى وان استطعنا أن نقيس القيمة التي يمكن الاستنتاج منها مستوى التكلفة الإضافية من بلد إلى بلد ، فان مستوى هذا الحاجز . يمكن أن يتغير على حسب تكرار استعماله وعلى حسب تقسيم هذا الحاجز.

إذن، من خلال هذا الاستعراض البسيط لهذه الطريقة ، السؤال الذي يتبادر إلى الأذهان هو كيف يمكن قياس التعريفة الجمركية ومن ثم الحكم على مدى انفتاح هذا البلد ؟

ثانيا: معدل التعريفية الغير الموزون

يحسب هذا المعدل بمتوسط عدد معدلات التعريفة الجمركية

مثال : يستورد بلد ما ثلاثة سلع وتفرض عليها ثلاثة معدلات التعريفة الجمركية، السلعة (أ) تفرض عليها 15 % ، السلعة (ب) تفرض عليها 20 % ، السلعة (ج) تفرض عليها 25%

[1] باريك مراد، التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي، ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان الجزائر 2013/2012 ص62

فيصبح معدل التعريفة غير المتوازن= (**15%+20%+25%**)/**3=20%**

لكن هذا المؤشر لا يعكس مستوى الانفتاح الحقيقي، لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للسلع ،ولهذا نلجأ إلى استخدام مؤشر آخر يعكس الأهمية النسبية للسلعة.

ثالثا: معدل التعريفية الموزون

حيث يأخذ معدل تعريفة كل سلعة ويرجح بأهمية النسبية ، فإذا افترضنا أن قيمة الاستيراد من السلعة (أ) بلغت 700 وحدة نقدية ، والسلعة (ب) بلغت 400 وحدة نقدية ، والسلعة (ج) بلغت 200 وحدة نقدية:[1]

$$\text{معدل التعريفة المتوازن} = \frac{(0.25*200)+(0.2*400)+(0.15*700)}{200+400+700} * 100$$

معدل التعريفة المتوازن = 18.1 %

[1] على عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق ص283/284

خلاصة الفصل:

تناول الفصل الجوانب النظرية والمقاربات الفكرية لسياسة الانفتاح التجاري حيث يؤدي بالدولة التي تتبع سياسة الانفتاح التجاري إلى التخفيض من الرسوم الجمركية وإلغاء القيود والحواجز غير الجمركية –نظام الحصص– بين الدول، وزيادة التبادل فيما بينها عن طريق الصادرات والواردات، بما يعود بالمنفعة على كل الاطراف، كما تكمن أهميتها في العلاقة التي تجمعها مع النمو الاقتصادي، إذ يؤكد العديد من الاقتصاديين أن تحرير التجارة يؤثر إيجابا على معدل النمو الاقتصادي، ومن ثم على المستوى العام للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية معا، باعتبار أن النمو الاقتصادي هدف تسعى إليه التنمية الاقتصادية في كل دول العالم.

إن مؤشرات الانفتاح التجاري هي عبارة عن مجموعة السياسات التجارية المتبناة التي تعبر عن الأداء التجاري للدولة وتسمح لها بمعرفة مدى انفتاح الدولة على العالم الخارجي، كما تستخدم هذه المؤشرات كذلك من أجل ترتيب وتصنيف الدول حسب درجة الانفتاح، ويقاس مؤشر الانفتاح التجاري عادة بحاصل قسمة مجموع الصاد ا رت والواردات على الناتج المحلي الإجمالي، وهو المؤشر الأكثر استخداما.

وأخيرا بالنسبة لاختيار السياسات التجارية لتحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية، أن أي استراتيجية تنموية تقوم بها الدول النامية يجب أن تحقق الأمن الغذائي أولا وبعد ذلك تتجه إلى توسيع الصادرات، والانفتاح على العالم الخارجي.

الفصل الثاني

الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي

مفاهيم ونظريات

تمهيد:

أفرزت العولمة وسياسات الانفتاح الاقتصادي العديد من الفرص والتحديات لاقتصاديات العالم ، خاصة النامية منها ، فسياسة الانفتاح التجاري أظهرت العديد من المكاسب التي يمكن الحصول عليها من زيادة معدلات الدخول في الأسواق الأجنبية ، التطور لتقني ، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي ، كما أن توسع نشاطات الشركات المتعددة الجنسيات والتدفقات الرأسمالية عبر الحدود قد أوجدت فرصا جديدة للارتقاء بالتجارة والاستثمار والتنمية الاقتصادية.

ولكي تتمكن الدول النامية من مواكبة هذه التطورات والاستفادة منها، لابد أن تضع السياسات الكفيلة بتهيئة مناخ الاستثمار والتجارة الحرة وتنشيط آليات السوق، بما يحقق فعالية توظيف الموارد وحرية وعدالة الدخول للأسواق ، وتكمن التحديات في التوفيق بين ضرورة تفعيل المنافسة وتحرير التجارة من جانب ، فضرورة حماية الصناعات الناشئة والإستراتيجية وتدخل الدولة لتوجيه مسار التنمية الاقتصادية من جانب آخر.

وفي هذا الصدد بدأ التحول نحو سياسة التحرير والانفتاح الاقتصاديين على الاقتصاد العالمي، وإزالة الحواجز أمام التجارة الخارجية وتدفق رؤوس الأموال ، وأضحى العديد من بلدان العالم يعدل تشريعاته ليواكب هذا التحول في الفكر والممارسة وبرزت مسألة المنافسة بين الدول لجذب رؤوس الأموال وإيجاد أسواق لصادراتها أو زيادة حصة صادراتها في الأسواق الدولية من جهة ، ومن جهة أخرى تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستديم القادر على تحسين ورفع مستوى معيشة السكان من خلال التنمية الشاملة.

وفي ضوء التحرير الاقتصادي بشكل عام وتحرير التجارة الخارجية على وجه الخصوص، يثور التساؤل حول علاقة المنافسة

الدولة بمثل هذه السياسة (الانفتاح التجاري) ودورها في رفع القدرة التنافسية ، حيث أكدت عدة دراسات حديثة ،أن جزءا من أسباب ضعف التجارة الخارجية وضعف القدرة التنافسية للدول تعود إلى العوائق والصعوبات المرتبطة بإجراءات التجارة الخارجية ، وعليه يمكن القول أنه لتحقيق التنافسية في ظل الاقتصاد العالمي ينبغي على كل الدول أن تعمل في نطاق القواعد الخاصة بالنظام التجاري العالمي ، وكذلك القدرة على مواجهة متطلبات العصر، ومن هذا المنطلق وجب الاهتمام بتحرير التجارة الخارجية لغرض الوصول إلى تشابك الاقتصاد المحلي مع الاقتصاد العالمي من أجل تعزيز القدرات التنافسية للدول ، ومنه يمكن إثارة التساؤل التالي: أيهما يحظى بالأولوية : الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال التوجه نحو تطبيق سياسة الانفتاح التجاري ، أم تعزيز القدرات التنافسية للدول ؟ فالجواب يكمن في تطبيق الخطوة الأولى لتحقيق الخطوة الثانية.

المبحث الاول: التأصيل النظري للنمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى مختلف الدول المتقدمة والنامية إلى تحقيقها، باعتباره أحد الشروط الضرورية لرقيها وتقدمها، وكذا تحسين مستوى معيشة شعوبها، وقد حظي النمو الاقتصادي باهتمام كبير من طرف الباحثين والمفكرين الاقتصاديين بهدف التعرف على مصادره وأساليب تحقيقه، وفيما يلي ع رض لبعض تعاريف النمو الاقتصادي، عناصره وكذا أنواعه.

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي

تزامن ظهور النمو الاقتصادي كمصطلح جديد مع ظهور ال أ رسمالية والتحليل الاقتصادي المنتظم ابتداء من المدرسة الكلاسيكية، واستمرت دراسته لفترة طويلة من طرف مختلف الاقتصاديين الذين قدموا له تعاريف مختلفة يتم التطرق إليها في هذا المطلب بالإضافة إلى خصائصه.

أولا: تعريف النمو الاقتصادي

للنمو الاقتصادي عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

– النمو الاقتصادي هو عبارة عن تغير تدريجي منتظم يحدث على المدى الطويل نتيجة للزيادة الكمية في الموارد.[1]

– النمو الاقتصادي هو أحد الأهداف الاقتصادية الرئيسية التي تسعى إلى تحقيقها جميع دول العالم، بهدف تطوير اقتصادياتها، وتحقيق مستويات أعلى من الرفاهية لمجتمعاتها.[2]

– النمو الاقتصادي هو الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، والتي تتم باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية والمتمثلة في الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم.[3]

– النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي.[4]

– النمو الاقتصادي هو الزيادة المطردة في إمكانيات الاقتصاد لإنتاج السلع والخدمات اللازمة للمجتمع معب ا ر عنها بالزيادة المستمرة في إجمالي الناتج الوطني ومتوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي الحقيقي.[1]

---

[1] مدحت مصطفى محمد، أحمد عبد الطاهر سهير، " النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية "، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر1999، ص 40

[2] العبسي نزار سعد الدين، " الاقتصاد الكلي - مبادئ وتطبيقات-" ، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن،2006 ص 43

[3] يوسفات علي، " عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الج ا زئر"، مقال منشور في مجلة الباحث، العدد 99 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،2012 ص 68 .

[4] . محمد عبد العزيز عجمية، علي الليثي محمد، " التنمية الاقتصادية- مفهومها، نظرياتها، سياساتها "، الدار الجامعية، مصر،2004 ص 73

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن تغير كمي في الطاقة الإنتاجية المتاحة في القطاعات الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، والذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في نصيب الفرد من الناتج الوطني الحقيقي.

ثانيا: أنواع النمو الاقتصادي

يمكن تصنيف أنواع النمو الاقتصادي إلى خمسة أنواع، وذلك حسب مدة حدوثه ومسبباته

1- النمو الاقتصادي الطبيعي: ويتم هذا النوع بشكل تلقائي، دون استخدام التخطيط العلمي المسبق، كما حدث

في أوربا الغربية منذ قيام الثورة الصناعية، وهذا النوع يتطلب درجة عالية من المرونة في الإطار الاجتماعي، ويمكن أن ينتقل من قطاع إلى آخر عن طريق أثر المضاعف وأثر المعجل.

2- النمو الاقتصادي العابر: ويتم هذا النوع كنتيجة لظهور عوامل طارئة، عادة ما تكون عوامل خارجية حيث يختفي النمو باختفاء هذه العوامل، ويسود هذا النوع من النمو في الدول النامية استجابة لبعض الظروف الطارئة، كارتفاع أسعار بعض صاد ا رتها، أو كنتيجة لتوفر مؤش ا رت مفاجئة في تجارتها سرعان ما تتلاشى أو مثلا كإعانة تقدم لأحد الدول الفقيرة تزيد من دخلها في فترة معينة بما يحقق زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي.

3- النمو الاقتصادي المخطط: ويكون هذا النوع نتيجة لتخطيط شامل لموارد ومتطلبات المجتمع، وترتبط فاعليته بقدرة القائمين على التخطيط، وواقعية مخططاتهم بفاعلية التنفيذ والمتابعة ومشاركة الجمهور؛ ويعتبر النمو المخطط والنمو التلقائي نموا ذاتي الحركة بينما يعد النمو العابر نموا تابعا.

4- النمو الاقتصادي الموسع: يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن، ويقوم على أساس التوسع في المدخلات، التي من المرجح أن تخضع لقانون تناقص الغلة، لذا غالبا ما ينظر إليها على أنه ليس لها تأثير على الفرد في المدى الطويل.

5- النمو الاقتصادي المكثف يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع الدخل الفردي، وهذا ناتج من خلال التغير التقني الحاصل داخل المنشآت الاقتصادية، نتيجة ت ا ركم رأس المال والذي يؤثر بدوره على حوافز المشاركة في التغير التقني الموفر لليد العاملة، وهذا ما يؤثر على نسبة رأس المال إلى العمل.[2]

---

[1] دباغ أسامة بشير، " مقدمة في الاقتصاد الكلي "، دار المناهج للنشر والتوزيع، مصر،2003 ص 399

[2] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية "دراسة نظرية وتطبيقية"، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2000
. ص 51

ثالثا: اهداف النمو الاقتصادي

تبدو العلاقة وثيقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، لان النمو الاقتصادي يعد أمرا ضروريا لإحداث تنمية اقتصادية، و إن كان غير كاف بحد ذاته لتحقيقها، فالنمو الاقتصادي يمكن أن يرفع من الإيرادات العامة التي يمكن أن تستخدم في عملية التنمية. كما يقوم النمو الاقتصادي بتوسيع القاعدة المادية لتلبية الحاجيات البشرية، وهو بذلك يساير عملية التنمية وذلك من اجل:

- تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق
- تقليص فجوة الأجور بين الجنسين والقضاء على بطالة الشباب
- إنهاء جميع أشكال عمل الأطفال وإضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد غير الرسمي
- تشجيع المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم
- حماية حقوق العمل وتعزيز بيئات عمل توفر السلامة والأمن
- يعتبر التمويل المحلي أحد أهم محركات التنمية المستدامة العمال المهاجرون
- الفضاء على الفقر و الجوع
- تحقيق الصحة الجيدة و رفاهية المعيشة و التعليم الجيد.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي

أولا: عناصر النمو الاقتصادي

للنمو الاقتصادي مصادر كثيرة يصعب دراستها وتحليلها جميعا، لذلك نذكر منها ما يلي:

1-العمل:

يعتبر العمل عاملا مؤثرات بشكل كبير في عملية الإنتاج، وهو عبارة عن القد ا رت الجسمية والفكرية التي يمكن للإنسان استخدامها في العملية الإنتاجية، ويرتبط حجم اليد العاملة بعدد السكان الناشطين الجاهزين للعمل والقادرين عليه وبساعات العمل التي يبذلها كل عامل، وتساهم الزيادة في عدد السكان في ارتفاع حجم العمالة في الدولة، ويتم تحسين وتطوير عنصر العمل عن طريق التدريب والتعليم.

2-رأس المال

يعتبر عنصر رأس المال عنصر ت ا ركمي، وهو يتكون من آلات ومباني وأراضي وأصول عادية، والتي تدخل في العملية الإنتاجية، ويتم تمويل رأس المال من خلال الادخار الذي يوجه للاستثمار، لذلك تؤدي زيادة الادخار إلى

زيادة الاستثمار الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل، مما يزيد في القدرة على التكوين ال أ رسمالي في الاقتصاد، كما يمكن أن يمول رأس المال عن طريق الاقراض الداخلي والخارجي والمساعدات الدولية.

3-التطور التكنولوجي

يزيد التقدم التكنولوجي من إنتاجية عنصر العمل ورأس المال بنفس النسبة، لذلك تبقى نسبة رأس المال إلى عنصر العمل ثابتة بعد حدوثه مثلما كانت قبله.[1]

ثانيا: مقاييس النمو الاقتصادي:

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المقاييس أو المعايير المستخدمة في قياس النمو الاقتصادي، وهي تتعلق بمعايير الدخل، المعايير الاجتماعية والمعايير الهيكلية، وسنتناول هذه المعايير تبعا فيما يلي:

1- معايير الدخل: تعتمد هذه المعايير في مجملها على الدخل سواء في شكله الاسمي أو الحقيقي، والذي يستخدم لقياس النمو ودرجة التقدم الاقتصادي، ومن معاييره نجد:

1-1 الدخل القومي الكلي: يعتمد هذا المعيار على مقارنة مدى تقدم الدول قياسا بالدخل القومي الفعلي المحقق في كل دورة اقتصادية، وقد لقي هذا المعيار بعض المعارضة من طرف بعض الاقتصاديين، وذلك لكون أن زيادة حجم الدخل القومي يجب أن ي ا رفقها معرفة بعدد سكان الدول محل المقارنة، إضافة إلى عدد الأف ا رد المهاجرين منها واليها.

1-2 الدخل القومي الكلي المتوقع: اقترح بعض الاقتصاديين الأخذ بهذا المعيار الذي يعد تعديلا للمعيار السابق كونه يأخذ بعين الاعتبار الموارد الكامنة للدولة وامكانياتها المختلفة.[2]

1-3 متوسط نصيب الفرد من الدخل: يعتبر هذا المقياس أفضل من المقياسين السابقين لكونه يأخذ بعين الاعتبار حجم الدخل وعدد السكان معا، ويمثل متوسط الدخل الفردي حجم الدخل القومي إلى إجمالي عدد السكان، ورغم كون هذا المقياس من أكثر المقاييس استخداما فإنه يصعب في بعض الحالات حسابه للأسباب التالية:

- ضعف الأنظمة الإحصائية في الدول النامية، مما يدفع إلى التشكيك في دقة الرسمية التي تعطي قيما غير دقيقة لعدد السكان وحجم الدخل، وهو ما يؤدي إلى ارتكاب أخطاء في حساب متوسط دخل الفرد.

[1] الغرباوي شادي جمال، " أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين "، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين،2015 ص24/23 .

[2] عجمية محمد عبد العزيز، ناصف إيمان عطية، "التنمية الاقتصادية –دراسات نظرية وتطبيقية قسم الاقتصاد-"، كلية التجارة بالإسكندرية، مصر 2002 ص87

– وجود خلاف حول كيفية حساب هذا المقياس في كونه يحسب لإجمالي عدد السكان أم يختص فقط بالسكان العاملين، وقد حسم أمر ذلك بأن حسابه بالنسبة لإجمالي عدد السكان يكون مفيدا في الدراسات المتعلقة بالاستهلاك، أما إذا خص بالسكان العاملين فإنه سيكون مفيدا من نواحي الإنتاج، الأمر الذي يترتب عليه حساب معدلين للنمو الاقتصادي، وهما:[1]

- معدل النمو الاقتصادي البسيط، والذي يحسب وفق العلاقة التالية:

حيث:

$$Tc = \frac{Yrt - Yrt - 1}{Yrt - 1}$$

Yrt-1: الدخل الحقيقي في الفترة السابقة.

Yrt: الدخل الحقيقي في الفترة التالية.

Tc: يمثل معدل النمو.

- معدل النمو الاقتصادي المركب الذي يحسب وفق العلاقة التالية:

حيث:

$$Yrn = Yro\,(1+TC)^{n} \rightarrow TC = \sqrt[n]{Yrn\,.\,Yro}$$

Yrn: الدخل الحقيقي قي الفترة n.

Yro: الدخل الحقيقي في فترة الأساس.

TC: معدل النمو.

N: عدد السنوات.

- معادلة النمو الاقتصادي لسنجر: وضعت هذه المعادلة من طرف الأستاذ "سنجر" سنة 1953 م، وهي نتيجة توصل إليها بمساعدة أعمال بعض الاقتصاديين كهيكس وهارو–دومار، وتعطي هذه المعادلة وفق العلاقة التالية:

حيث:

$$D = SP - R$$

D: معدل النمو السنوي لدخل الفرد.

P: إنتاجية رأس المال.

S: معدل الادخار الصافي.

R: معدل نمو السكان السنوي.

وقد افترض "سنجر" قيما لهذه المتغيرات وهي: S=6% و P=0.2% و R=1.25% غير أن هذه التقديرات تعرضت لمجموعة من الانتقادات يمكن إيجازها على النحو التالي:

[1] عجمية محمد عبد العزيز، ناصف إيمان عطية مرجع سابق ص87

– أن نسبة الادخار الصافي من الدخل القومي 2% تعتبر مقبولة وقت صياغة "سنجر" لمعادلته، أما في الوقت الحاضر فإن بعض الدول في مقدورها تحقيق نسبة أكبر وتؤدي الزيادة في هذا المتغير في بعض الدول إلى حساب معدلات نمو موجبة.

– قدر "سنجر" معدل النمو السكاني ب 9.68 % وهذا الرقم أقل بكثير من المعدلات السائدة في الدول النامية، إذ يقدر بحوالي 6.4 % في الدول النامية عامة.

– قدر "سنجر" إنتاجية الاستثما ا رت السائدة ب 4.6 % وهي نسبة منخفضة، وتقل عن النسبة المحققة في العديد من الدول.

2– المعايير الاجتماعية

يقصد بالمعايير الاجتماعية المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات المرتبطة بالحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعتريها من تغيرات، وهي تشمل الجوانب الصحية، الجوانب الخاصة بالتغذية، وكذلك الجوانب التعليمية والثقافية

2–1 معايير صحية

ويستخدم فيها كل المقاييس التي تقيس مدى التقدم الصحي لبلد ما مثل:

– عدد الوفيات لكل ألف من السكان أو عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان.

– معدل توقع الحياة عند الميلاد، أي متوسط عمر الفرد.

– عدد الأف ا رد لكل طبيب، وعدد الأف ا رد لكل سرير بالمستشفيات وهكذا...

و يمكن استعمال هذه المعايير وغيرها بإيجاد "عتبة" معينة تتم المقارنة من خلالها، حيث تكون هذه .WHO "العينة" مأخوذة عن هيئة غالبا ما تكون دولية كالمنظمة العالمية للصحة.

2–2معايير تعليمية

نظرا لأهمية التعليم ودوره في تكوين رأس المال البشري الذي أصبح من أهم عوامل النمو الاقتصادي، وضعت معايير لقياسه، والتي من خلالها قياس درجة تقدم أو تخلف أي بلد معين، ومن بين المعايير التعليمية الأكثر استخداما نذكر ما يلي:

– نسبة الذين يعرفون الق ا رءة والكتابة من أفراد المجتمع.

– نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي، وكذلك نسبة المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع.

– نسبة الإنفاق على التعليم في جميع م ا رحله إلى إجمالي الناتج المحلي، وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي وغيرهما.

وبنفس طريقة المعايير الصحية فإنه يكفينا معرفة عتبة معينة تحددها هيئة من الهيئات الدولية في الغالب لها صلة بالجانب التعليمي كمنظمة التربية والثقافة والعلوم "اليونسكو".[1]

2-3 معايير التغذية

يعتبر الغذاء حاجة أساسية لأف ا رد المتجمع، فسوء التغذية يؤدي إلى انخفاض مستوى الصحة، وهو ما بدوره ينتج عنه انخفاض القدرة على العمل، فتنخفض إنتاجية الفرد، ومن ثم انخفاض دخله، فسوء تغذيته أكثر، لذلك فإن تحديد معايير لقياسه يعتبر جزءا من قياس التنمية، ومن معايير التنمية المستعملة للتعرف على سوء التغذية أو نقصها نجد:

– مستوى نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية.

– نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد.[2]

2-4 المعايير الهيكلية:

توضح المعايير الهيكلية الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية المختلفة وأثرها على هيكل الصاد ا رت والواردات وعلى فرص العمل المختلفة وعلى توزيع السكان بين الريف والحضر، ويمكن الاعتماد على هذه المتغيرات كمؤشرات للدلالة على درجة النمو والتقدم الاقتصادي، ومن بين هذه المؤشرات نذكر على سبيل المثال:

– الأهمية النسبية للصاد ا رت من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات.

– نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

نسبة الإنتاج الصناعي إلى الناتج المحلي[3]

[1] عجمية محمد عبد العزيز، ناصف إيمان عطية مرجع سابق ص 91-93

[2] بن قانة إسماعيل محمد، " اقتصاد التنمية -نظريات، نماذج، استراتيجيات-"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن،2012 ص249-251

[3] بن صوشة رياض، " البحث التنمية البشرية والنمو الاقتصادي" ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ص14

المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي وعوائقه

أولا: محددات النمو الاقتصادي

1- رأس المال البشري

يعتبر رأس المال البشري أو الاستثمار البشري من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي، وأهم عنصر في تكوينه هو السكان، نوعيتهم والهرم السكاني، وزيادة السكان تعني زيادة عرض العمل مع الأخذ بعين الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الناتج الوطني، حيث يشكل ذلك مصدرا رئيسيا للطلب الفعال ومن ثم استمرار دورة النشاط الاقتصادي وزيادة النمو الاقتصادي، وبالتالي يمكن القول أن زيادة الاستثمار في رأس المال البشري لابد أن يتوازن ويتواكب مع زيادة رأس المال المادي للتمكن من زيادة إنتاجية العمل، وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي.

2- رأس المال المادي

وهو عبارة عن كمية رأس المال في الدولة أو الاقتصاد في فترة زمنية معينة، وهو يعبر عن ما تملكه الدولة من مباني ومعدات وآلات، بالإضافة إلى التجهيزات والبنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية سواء كانت زراعية أو صناعية أو خدمية، ويتخذ رأس المال المادي صورة عينية في الأساس وعند إعطائه قيمة يتحول إلى شكل نقدي، ويشار إلى رأس المال المادي كذلك بعبارة التكوين ال أ رسمالي، وهو عملية تراكمية تضاف من سنة لأخرى، ويتعلق تراكم رأس المال بحجم الادخار؛ أي بحجم الدخل الذي يمكن للمجتمع توفيره وعدم إنفاقه على السلع الاستهلاكية، أو توجيهه إلى الإنفاق على السلع الرأسمالية كالمعدات، الآلات الإنتاجية وغيرها.[1]

3- الموارد الطبيعية

يعتمد إنتاج اقتصاد معين وكذا نموه على تحسين ونوعية موارده الطبيعية، والتي يتم استغلالها لتحقيق الأهداف والغايات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

4- التخصص وتقسيم العمل

يعتبر آدم سميث من أوائل الاقتصاديين الذين أبرزوا أهمية التخصص أو تقسيم العمل في كتابه المشهور "ثروة الأمم" الذي نشر في سنة 1776 ، فقد أوضح أن التحسين في القوى الإنتاجية ومهارة العامل يعزي إلى تقسيم العمل، وأكد سميث بأن تقسيم العمل يتحدد بحجم السوق، فإذا كان حجم السوق صغيرا فإن تقسيم العمل سيكون أقل، وبالتالي يقل حجم العمليات الإنتاجية، ويكون حجم الإنتاج عادة في المراحل الأولى للتنمية

[1] عريقات حربي محمد موسى، " مبادئ الاقتصاد -التحليل الكلي-"، دار وائل للنشر، الأردن، 2006 ص 270

الاقتصادية ضئيلا وكذا الحال بالنسبة لمستوى التخصص، كما أن معظم الإنتاج يكون لأغراض الاستهلاك العائلي وليس من أجل السوق، وبعد أن يتوسع حجم السوق ويزداد التقدم التكنولوجي يزداد التخصص في العمليات الإنتاجية، والذي يؤدي بدوره إلى رفع حجم الإنتاج وتقليل التكاليف، و يتضح من خلال ما سبق أن النمو الاقتصادي ليس مجرد زيادة في كمية عوامل الإنتاج، وانما يتضمن تغيرات أساسية في تنظيم العمليات الإنتاجية، ولذلك يتحدد النمو الاقتصادي لبلد معين بمدى قدرات البلد على زيادة التخصص في موارده الاقتصادية.

5- المعدل والتقدم التقني والتكنولوجي

يعد معدل التقدم التقني والتكنولوجي من العوامل النوعية التي تساهم في تحديد النمو الاقتصادي، ويقصد به تطوير وتطبيق المعرفة الفنية من أجل زيادة مستوى المعيشة للسكان، وتعد الاختراعات التي حدثت في القرنين الثامن والتاسع عشر خير دليل على مدى التطور الاقتصادي الذي رافق هذه الاختراعات في كل من انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك فإن التقدم التكنولوجي يعني الجهود المستمرة التي يبذلها المجتمع ككل في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وتطوير واكتشاف موارد أخرى جديدة عن طريق تحسين مستوى كل من التعليم، الإدارة والتسويق.[1]

6- العوامل البيئية

إن توفر مجموعة من العوامل المشجعة السياسية، الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية وكذلك الاستقرار السياسي ووجود قطاع مصرفي متطور تعتبر من متطلبات النمو الاقتصادي مما يدعم التقدم الاقتصادي، وتجدر الإشارة أن بعض هذه العوامل هي نوعية أكثر منها كمية، فمن الصعوبة تحديد مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي، ولذا فمعظم الاقتصاديين يؤكدون على ثلاث عوامل محددة للنمو الاقتصادي هي:

- زيادة رأس المال.
- زيادة القوة العاملة.
- التقدم التكنولوجي.

ويمكن قياس أثر كل من القوة العاملة ورأس المال، بينما من الصعب قياس أثر التقدم التكنولوجي على النمو الاقتصادي من الناحية الكمية بصورة مباشرة، وانما يمكن تقدير ذلك بصورة غير مباشرة.[2]

[1] الأشقر احمد، "الاقتصاد الكلي"، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن 2002 ص 74
[2] عريقات حربي محمد موسى، مرجع سابق ص ص 173 274

ثانيا: عوائق النمو الاقتصادي

هناك عدة معوقات للنمو الاقتصادي، تتمثل أساسا في العوائق الداخلية، عوائق مرتبطة بالتجارة الدولية، : وعوائق تتعلق بالمالية الدولية، ويمكن إيجازها فيما يلي:

1-العوائق الداخلية

وتتمثل في:

- سيطرة القطاع العام على الجهاز البنكي والمصرفي في الدول النامية؛
- تعدد المشاكل المتعلقة بالهياكل القاعدية، وخاصة مشكل التمويل؛
- عدم فعالية النظام الجبائي، والافتقار إلى قواعد وحقوق الملكية؛
- عدم الاستقرار السياسي، وكثرة الفساد وانعدام العدالة في توزيع الدخل؛
- تطور الاقتصاد الموازي، بالإضافة إلى العوائق الثقافية والاجتماعية والنمو السكاني.

2- عوائق مرتبطة بالتجارة الدولية

وتتمثل في التبعية المتزايدة للمنتجات الأولية، والتي تؤدي إلى عدم الاستقرار في الأسعار على المدى القصير، وتدهور معدلات التبادل، بالإضافة إلى إتباع السياسات الحمائية.

3- عوائق تتعلق بالمالية الدولية

وتتمثل في المديونية الخارجية للدول النامية، هروب رؤوس الأموال، بالإضافة لعدم قابلية تحويل العملات.[1]

[1] اسماعيل دحماني، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص، ص 124،125

المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية

أولا: النمو الاقتصادي عند أدم سميت

بداية التفكير الاقتصادي المنظم والمتصل منه بعملية النمو الاقتصادي بصورة خاصة، ويعتبر (A-Smith) تمثل أفكار سميت بأن العمل مصدر لثروة الأمم، وتقسيم العمل هو وسيلة لزيادة إنتاجية العمل، وبالتالي ثروة الأمم، وقد اهتم سميت بتحديد العوامل التي تحقق النمو، ومن أكبر مساهماته فكرة زيادة عوائد الإنتاج المستندة إلى ظاهرة تقسيم العمل والتخصص، وتتحقق مزايا عديدة من جراء تقسيم العمل أهمها:

- زيادة إنتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العملين.
- زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص.
- تناقص وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية.[1]

يؤكد سميت أن نمو الإنتاج و مستويات المعيشة يعتمدان على الاستثمار و تراكم رأس المال ،و أن الاستثمار بدوره يعتمد على الادخار، الذي ينجم عن الأرباح المتولدة من النشاط الصناعي و الزراعي ومن تخصص العمل ، و أن تقسيم العمل يعتمد على حجم السوق، و تحسن وسائط النقل ، كما أن حجم السوق يزداد و يصبح العمل أكثر تخصصا و تحل النقود محل المقايضة و تزداد الإنتاجية ، و من جهة أخرى فان حجم السوق بدوره يعتمد جزئيا على تقسيم العمل الذي يحدد معدل دخل الفرد ، كما أن التجارة الخارجية تعتبر في نظر آدم سميت أداة مهمة في توسيع السوق ، وأن التجارة الحرة تقود إلى توزيع كفء في الموارد ، وأن الأسواق التي تنظم نفسها بنفسها ، التي تعتبر بمثابة اليد الخفية ، فتحول المصالح الخاصة إلى منافع اجتماعية ، وفي نظر ادم سميت فإن ثروة الأمم تزداد من خلال زيادة إنتاجية العمل والمتأتية من زيادة العوائد الناجمة عن تقسيم العمل.

يعتبر سميت أن زيادة العوائد تسود في معظم النشاطات الصناعية، بينما انخفاضها يخص النشاطات المعتمدة على الأراضي مثل الزراعة والمناجم لأن الأرض عامل ثابت من عوامل الإنتاج.

ويؤكد سميت أن الإدخارات عامل مهم في تراكم رأس المال وأن هذا الأخير عامل مهم في النمو الاقتصادي، ولهذا فانه يؤكد على أهمية الإدخارات وتراكم رأس المال إن نموذج سميت للتنمية يحرك رأس المال المولد من الأرباح الناجمة عن النشاط الصناعي وأن الاستثمار يعتمد على معدل الربح، فإذا انخفض معدل الربح ينخفض الاستثمار. وافترض سميت أن كل ادخار يتم استثماره ولهذا لا يمكن حصول تراكم رأس مالي وتنميته دون وجود ادخار.

[1] عجمية محمد عبد العزيز، عبد الرحمن يسرى، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الابراهيمية- الإسكندرية 1999 ص 64

ثانيا: النمو الاقتصادي عند دافيد ريكاردو

يعتبر ريكاردو من أبرز كتاب المدرسة الكلاسيكية، وقد ارتبط اسمه بالعديد من الآراء والأفكار منها الربح والأجور والتجارة الخارجية.

يرى ريكاردو أن الزراعة من أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تساهم في توفير الغذاء للسكان ، لكنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة ، وأنه لم يعطي أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في القليل من أثر ذلك ، ولهذا فقد تنبأ بأن الاقتصاديات الرأسمالية سوق تنهي إلى حالة الركوض و الثبات بسبب تناقص العوائد في الزراعة ، و يعتبر توزيع الدخل العامل الحاسم المحدد لطبقة النمو الاقتصادي عند ريكاردو الذي يحلل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاثة مجموعات : هم الرأسماليون والعمال والزراعيون و ملاك الأراضي ، فالرأسماليون دورهم مركزي في عملية التنمية و النمو، إذ يوفرون رأس المال الثابت للإنتاج و يدفعون أجور العمال ويوفرون مستلزمات العمل ، ومن خلال اندفاعهم لتحقيق أقصى الربح يعملون على تكوين رأس مال والتوسع فيه وهذا يتضمن تحقيق النمو[1]

أما العمال الزراعيون الذين يمثلون الأغلبية من السكان يعتمدون على الأجور وعددهم يتقرر تبعا لمستوى الأجور (أجر الكفاف)، لأن زيادة الأجور تؤدي الى زيادة عدد السكان وزيادة عرض العمل، مما يخفض الأجور إلى مستوى الكفاف، أما ملاك الأراضي فيحصلون على دخولهم عن طريق الريع لقاء استخدام الأراضي المملوكة لهم.[2]

ثالثا: النمو الاقتصادي عند روبرت مالتوس

لقد تطرق "مالتوس" في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي" لدراسة موضوع النمو الاقتصادي، حيث اشتهر من بين الكتاب الكلاسيك بنظريته المعروفة عن السكان، فقد أوضح بأن عدد السكان يتزايد وفق متتالية هندسية في حين أن إنتاج الغذاء يتزايد وفق متتالية عددية، كما بين مالتوس أهمية توجيه رؤوس الأموال إلى القطاع الصناعي باعتباره الوحيد القادر على امتصاص الزيادة في السكان، وأن السياسة المناسبة تقوم على رأس المال المستثمر في كل من القطاعين الصناعي والزراعي–سياسة النمو المتوازن–حيث بين أهمية التشابك بين القطاعات الإنتاجية، باعتبار أن كل قطاع يمثل سوقا لمنتجات قطاع آخر، وفشل أي قطاع سيؤثر سلبا على القطاع الآخر.

ومما سبق يتضح أن الاقتصاديين الكلاسيك يؤمنون بضرورة الحرية الفردية، وأهمية حرية الأسواق، وسيادة المنافسة الكاملة، والبعد عن أي تدخل حكومي في الاقتصاد، ويرون أن التكوين ال أ رسمالي هو مفتاح التنمية،

[1] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، جامعة البلقاء الأردن، 2007 ص 58

[2] عجمية محمد عبد العزيز، محمد الليثي، التنمية الاقتصادية، الإسكندرية، مؤسسة الشهاب الجامعة، 1996 ص 57 58

حيث ينظر إليه جميع الكلاسيكيون على أنه المحرك الأساسي للتنمية، لأنه له الفضل في تحقيق التقدم الفني وامكانية تطبيق التخصص وتقسيم العمل، ولذلك أكدوا جميعا على ضرورة تحقيق قدر كاف من المخدرات.

رابعا: النمو الاقتصادي عند كارل ماكس

تقوم النظرية الماركسية في النمو الاقتصادي على فكرة التفسير الذاتي للتاريخ التي تستخلص في أن النظام الاقتصادي هو أساس النظم الاجتماعية التي مرت على العالم منذ بدايته، فقد تعاقبت على الإنسانية عدة نظم اقتصادية لها خصائص متميزة تختلف عن بعضها البعض، وتعكس م ا رحل التطور الاقتصادي، أما النظام الاقتصادي الذي ركز ماركس اهتمامه عليه فهو النظام ال أ رسمالي، والذي يرى أنه يحتوي على كل أنواع المتناقضات الداخلية والتي تحول في ظنه دون تحقيق عملية التنمية، بل تجعل عملية التنمية ذاتها مستحيلة، ومن هنا يظهر أن نظرية التطور ال أ رسمالي عند "ماركس" تقوم على التحليل انتقادي لعملية الإنتاج والت ا ركم في هذا النظام، فهذه التناقضات تعمل على انهيار النظام الرأسمالي ليحل محله النظام الاشتراكي، وفي ظل هذا النظام الجديد اللاطبقي سوف تستخدم القوى الاقتصادية التي تعزز النمو، استخداما كاملا، وسوف يستفيد كل افراد المجتمع من عملية التنمية المترتبة عن ذلك، كما رأى "مالتوس" أن التسيير الرأسمالي للاقتصاد بهدف تحقيق المنفعة العامة سوف يؤدي بكل مؤسسة للبحث عن فائدتها الخاصة؛ أي الطريقة التي تمكنها من تحقيق فائض القيمة الخاص بها، وحتى تحقق المؤسسات أكبر فائض قيمة ممكن فإنها تسعى إلى تخطي المنافسة والوصول إلى الإنتاج الموسع، بهدف خفض تكاليف الإنتاج، ويؤدي ذلك إلى تركز الإنتاج في أيدي قلة من الرأسماليين، وبالتالي لا تستطيع المؤسسات الصغيرة الصمود في وجه المنافسة، وينجم عن هذا زيادة الفائض المحقق من طرف الرأسمالية الاحتكارية.

هذا، وقد وجهت عدة انتقادات للنظرية الكلاسيكية رغم الأفكار التي جاءت بها حول النمو الاقتصادي منها:

– عدم قدرة النظرية الكلاسيكية على توقع انتشار الثروة التكنولوجية بالرغم من أن مفكري المدرسة الكلاسيكية أشاروا في بعض آرآئهم إلى الدور الذي يقوم به التقدم التقني في الرفع من مستوى الإنتاجية.

– إعطاء أهمية أقل للتقدم التكنولوجي.

– التقدم الفني يطبق في القطاع الصناعي دون القطاع الزراعي الذي يتميز بتناقص الغلة، وقد أظهر الارتفاع في المستوى التقني في الدول المتقدمة عكس ذلك؛ أي أن هناك زيادة في الإنتاج الفلاحي، وبالتالي تحقيق فائض في الموارد الزراعية يمكن تصديره إلى الخارج.

– تجاهل الطبقة الوسطى.

– إهمال القطاع العام.

– عدم واقعية مفهوم عملية النمو، حيث افترضت النظرية الكلاسيكية حالة من السكون مع وجود تغير يدور حول نقطة التوازن الساكنة، أي أن الكلاسيك افترضوا حدوث بعض النمو في شكل ثابت مستمر.[1]

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية

سيطر فكر المدرسة الكلاسيكية الجديدة على الاقتصاد الحديث وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية حينما أصبحت مشكلة النمو والتراكم الرأسمالي تشكل محور اهتمام الحكومات والاقتصاديين، وقامت أبحاث مفكري هذه المدرسة على الافتراضيات التالية:

– رفض معظم النيوكلاسيكيين قبول فكرة سيادة حالة الركود، والتفاؤل بالتقدم التكنولوجي ومرونة الطلب على الاستثمار.

– أن التقدم التكنولوجي ومعرفة الموارد يزيد من تكوين رأس المال، ويعد التقدم التكنولوجي عاملا مشجعا على نمو الدخل الوطني، لأن التحسن في معدات الإنتاج يشجع المنتجين على زيادة الإنتاج.

– أن المنافسة التامة داخل الاقتصاد والتغيرات في الأسعار) مرونتها (تجعل المستثمرين يستجيبون لهذه التغيرات نتيجة إدخال تغيرات في الأسلوب الإنتاجي.

– إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، وهما العمل ورأس المال.

– أهمية عملية تكوين رأس المال بالنسبة للنمو، خاصة مع إمكانية الاستبدال بين رأس المال والعمل في ظروف زمنية معينة، وهذا يعطي إمكانية تك وين رأس المال دون أن تكون هناك ضرورة لزيادة العمل.

– اعتماد الاقتصاد على بضاعة واحدة، وأن الاستهلاك يعتبر هدفا للإنتاج وليس العكس.[2]

أولا: نموذج سولو

يعتبر نموذج "روبرت "سولو" من أهم الأعمال لتفسير النمو الاقتصادي خلال القرن العشرين، وكان هدف" سولو" تقديم حل للمشكلة التي واجهت "هارد –دومار"، حيث وصل بطرق مختلفة إلى إجابة تقليدية بسيطة مفادها :

معدل الادخار القومي: معامل رأس المال الناتج * معدل نمو القوى العاملة كما كانت كتابات" ها رد" بصفة خاصة مليئة بادعاءات غير مبلورة بأن النمو المتواتر يمثل في أي وضع نوعا من التوازن الذي يتسم بعدم استقرار كبير، وأي انحراف صغير عن هذا الوضع سيكون مصيره التضخم المتناهي بعملية بدأت وكأنها تعتمد أساسا على تعميمات غامضة في شأن سلوك التنظيم، حيث أدخل "سولو" نمط إنتاجي إضافي –عنصر العمل–

[1] عجمية محمد عبد العزيز، الليثي محمد علي، مرجع سابق ص ص 69 75

[2] فليح حسن خلف، " التنمية والتخطيط الاقتصادي "، دار الجدار للكتاب العالمي، الأردن 2006 ص ص 127 128

ومتغير مستقل ثالث هو المستوى التكنولوجي لمعادلة النمو، وحاول "سولو" تطوير النموذج لتفسير النمو الاقتصادي في الرأسمالية المتقدمة، حيث قام باختبار الفرضية التي قبل بها معظم الاقتصاديين، والتي مضمونها أن تراكم رأس المال هو السبب الرئيسي لزيادة إنتاجية ساعة العمل، وأنه مع تراكم رأس المال ترتفع حصة كل عامل من رأس المال مع مرور الوقت.[1]

وقد قام "سولو" باختبار هذه الفرضية بناء على التغيرات السنوية في الإنتاج الإجمالي لساعة العمل في الولايات المتحدة خلال الفترة 1909-1949 من خلال تحليل نمو الإنتاج في ساعة العمل الواحدة إلى جزئيين منفصلين:[2]

- الجزء الأول: مرتبط بزيادة رأس المال الموظف لكل ساعة عمل.
- الجزء الثاني: الجزء الذي لا يمكن أن يؤدي لزيادة رأس المال.

وجاءت النتائج مفاجئة للعديد من الاقتصاديين حيث أظهرت النتائج أن 96.8 % فقط من تغير الإنتاجية على المدى الطويل يعود لزيادة رأس المال الموظف، أما الجزء الأخر من النمو الإنتاجية يعود لما سماه" سولو" بالتحول التقني، حيث يمثل التحول التقني الجزء المتبقي من النمو الذي لا يؤدي إلى زيادة استخدام رأس المال، ويمكن أن يحتوي هذا الجزء على العديد من العوامل، إلا أن التطورات التكنولوجية كان لها دور أكبر في ذلك الوقت.[3]

وحسب النظرية النيوكلاسيكية للنمو يكون النمو الناتج من واحد أو أكثر من العوامل الثلاثة:

- ✓ الزيادة الكمية أو النوعية في عنصر العمل عن طريق تطوير التعليم والنمو السكاني.
- ✓ الزيادة في عنصر رأس المال عن طريق الادخار والاستثمار.
- ✓ التحسينات التكنولوجية.

ويؤكد نموذج" سولو" على أهمية الادخار والاستثمار، بالإضافة لشرحه لمساهمة المصادر المختلفة لنمو الناتج، والتي يمكن توضيحها من خلال المعادلة التالية:

$$DY/Y = (1-a)\,(DL/L) + (a)(Dk/k) + (DA/A) \quad \ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث أن:

DY/Y: نمو الإجمالي للمخرجات (الناتج المحلي).

Dk/k: معدل نمو رأس المال.

DL/L: معدل نمو العمل.

a: حصة رأس المال من الناتج.

1-a: حصة العمل من الناتج.

---

[1] بدر شحدة، سعيد حمدان، " تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني "، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، . جامعة الأزهر، فلسطين، ص ص 28 29

[2] على عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق ص 40 41

[3] قريشي مدحت، مرجع سابق ص 89 90

DA/A:معدل التغير التكنولوجي، ويعرف باسم التغير في الإنتاجية الكلية.

وهذه المعادلة توضح مساهمة كل من المدخلات – العمل و رأس المال– ومساهمة التحسينات التكنولوجية في نمو المخرجات.

وتحسب مساهمة كل عنصر كما يلي:

– مساهمة عنصر العمل= معدل نمو العمل * حصة العمل من الناتج.

– مساهمة عنصر رأس المال= معدل نمو رأس المال * حصة رأس المال من الناتج.

– مساهمة التقدم التقني هي عبارة مقدار الزيادة في المخرجات التي تعود إلى التحسينات في التكنولوجيا، وذلك مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، بمعنى أخر يكون هناك تقدم تقني عندما يكون بالإمكان إنتاج المزيد من المخرجات بنفس المقدار من المدخلات– كالعمل و رأس المال

ويمكن الاستدلال على مساهمة التقدم التكنولوجي في النمو من خلال النمو المتبقي في الناتج بعد استبعاد مساهمة كل من العمل و رأس المال في النمو الناتج، نظرا لصعوبة قياس التقدم التكنولوجي مباشرة،–TFP– ويطلق على التغيرات في التكنولوجيا التغير في معامل الإنتاجية الكلية

يمكن الاستدلال عليها من خلال –TFP– ولعدم وجود طريقة مباشرة لقياس معامل الإنتاجية الكلية إعادة ترتيب المعادلة كما يلي: .....(2)(a)(Dk/k) –)(1–a) (DL/L)(– DY/Y =DA/A

ومن المعادلة يتضح أنه يمكن الوصول للمساهمة النسبية للتقدم التكنولوجي في النمو الاقتصادي من خلال طرح معدل نمو المخرجات من معدل نمو جميع المدخلات، كما يتضح من المعادلة –2– أن معدل التغير التكنولوجي متغير خارجي تحدده متغيرات أخرى تسهم في رفع الإنتاجية مثل البحث والتطوير والتقدم العلمي والتعليم والتدريب، وطريقة قياس التغير التكنولوجي في المعادلة السابقة تنسب كل ما تبقى من المخرجات بعد طرح مساهمات عنصري العمل ورأس المال في النمو، ولذلك تسمى بواقي "سولو"، وشرح "سولو" نظريته وبين أهمية التقدم التكنولوجي في زيادة معدل النمو من خلال عدة م ا رحل كما يلي:

– شرح نموذج النمو النيوكلاسيكي بدون تغير تكنولوجي.

– بيان أثر التغير في معدل الادخار ومعدل النمو السكاني في حالة عدم وجود تغير تكنولوجي.

– شرح نموذج النمو النيوكلاسيكي في حالة وجود تغير تكنولوجي.

ثانيا: نظرية مراحل النمو لروستو

حاول-روستو- أن يطرح آرآئه في النمو الاقتصادي والمتمثلة في وجود خمس م ا رحل يمر بها المجتمع عند نموه، وهي:

1: مرحلة المجتمع التقليدي

تتميز هذه المرحلة أساسا بما يلي:

- مساهمة كبيرة لقطاع الز ا رعة في الدخل الوطني، ويتميز هذا القطاع بانخفاض الإنتاجية واستخدام الطرق البدائية في الإنتاج، ويكون الهدف الرئيسي من الإنتاج هو الاستهلاك العائلي وليس السوق.
- اقتصاد ذو بنية ضعيفة لا يضمن نمو فعال وحقيقي ومستدام.
- غياب سلطة الدولة على الأعوان الاقتصاديين، وترتكز ملكية وسائل الإنتاج لدى كبار الملاك.
- وجود نقص في استخدام العلم والتكنولوجيا الحديثة.
- الصراعات والحروب والنزاعات القبلية.

2: مرحلة التهيؤ للإقلاع

وتتميز هذه المرحلة بما يلي:

- ظهور السلطة الفعالة للدولة.
- الحركية الاقتصادية المتمثلة في توسيع الأسواق الوطنية والعالمية.
- ظهور مستثمرين جدد يعتمد نشاطهم على الادخار والمخاطرة.
- القيام بالاستثمار بشكل مت ا زيد ومستمر.
- استخدام وسائل وتقنيات حديثة في الزراعة والصناعة.

3: مرحلة الإقلاع

تتميز هذه المرحلة بما يلي:

- ارتفاع الإنتاج الحقيقي للفرد.
- حدوث تغيرات كبيرة في التقنيات المستخدمة والتي تعتبر من أهم خصائص هذه المرحلة.
- تقتصر في هذه المرحلة الطبقة المستخدمة للثقافة الجديدة والصناعة المتطورة على حساب الطبقة التقليدية المحافظة على أنظمة إنتاجية قديمة.[1]

4: مرحلة الاندفاع نحو النموذج

وتتميز هذه المرحلة بالخصائص التالية:

[1] أمين عبد الوهاب، "التنمية الاقتصادية"، دار حافظ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2000 ص 50.

– استثمار ما بين10 % – 20 % من الدخل القومي بشكل ثابت، وارتفاع الدخل بمعدل يفوق معدل النمو السكاني.

– نمو قطاعات مختلفة داخل الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى القطاع ال ا رئد الذي ساد مرحلة الإقلاع.

– زيادة الصادرات وخاصة صادرات السلع الصناعية وانخفاض الواردات.

– إنتاج مختلف السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع، نظرا لتوفر المقدرة والمعرفة التقنية والمهارة الإدارية.

5: مرحلة الاستهلاك الوفير

وتتلخص ميزات هذه المرحلة فيما يلي:

– إنتاج البضائع الاستهلاكية المعمرة والكمالية، نظرا لارتفاع دخل الفرد.

– تغير تركيب القوى العاملة بارتفاع نسبة سكان المدن، وارتفاع نسبة الموظفين الإداريين والوظائف الصناعية التي تتطلب المهارة.[1]

ثالثا: نظرية جوزيف شومبيتر:

تتميز نظرية شومبيتر عن غيرها باهتمامها الخاص بالمنظم والدور الذي يقوم به من خلال الابتكارات، حيث تنطلق هذه النظرية من فرض وجود اقتصاد تميزه المنافسة التامة في حالة توازن ثابت.

وتتمثل أهم أفكاره في التالي:

– أن التطور في ظل النظام ال أ رسمالي يحدث في فت ا رت متقطعة تصاحبها فترات من الكساد والرواج قصيرة الأجل ومتعاقبة، وذلك بسبب التجديدات والابتكارات التي يحدثها المنظمون والتي من شأنها زيادة الإنتاج وتحقيق النمو.

– يتوقف النمو على عاملين أساسيين الأول هو المنظم، والثاني هو الائتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانية التجديد والابتكار.

– إعطاء المنظم أهمية خاصة ووصفه بأنه مفتاح التنمية الاقتصادية، وبهذا قد حدد شومبيتر لرأس المال البشري دورا مهما في النمو، من خلال دور المنظم أو المبتكر، الذين يعدان من مكونات رأسا لمال البشري.

– التطورات التي يحدثها المنظم تؤثر في العادات والتقاليد وأذواق المستهلكين، حيث أن مصدر الاستثمار والادخار ليست طبقة الرأسماليين فقط، حيث عرف الادخار بأنه الاستهلاك في المستقبل أو الاستثمار، وبالتالي ليست من الضروري أن يكون المدخر هو نفسه المستثمر.

[1] أمين عبد الوهاب، "التنمية الاقتصادية"، دار حافظ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية 2000 ص 51

– الادخار يرتبط بعلاقة طردية مع سعر الفائدة، ووجود علاقة طردية بين الدخل والادخار.

تتميز نظرية شومبيتر عن غيرها باهتمامها الخاص بالمنظم والدور الذي يقوم به من خلال الابتكارات، حيث تنطلق هذه النظرية من فرض وجود اقتصاد تميزه المنافسة التامة في حالة توازن ثابت.

وتتمثل أهم أفكاره في التالي:

– أن التطور في ظل النظام ال أ رسمالي يحدث في فت ا رت متقطعة تصاحبها فت ا رت من الكساد والرواج قصيرة الأجل ومتعاقبة، وذلك بسبب التجديدات والابتكارات التي يحدثها المنظمون والتي من شأنها زيادة الإنتاج وتحقيق النمو.

– يتوقف النمو على عاملين أساسيين الأول هو المنظم، والثاني هو الائتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانية التجديد والابتكار.

– إعطاء المنظم أهمية خاصة ووصفه بأنه مفتاح التنمية الاقتصادية، وبهذا قد حدد شومبيتر لرأس المال البشري دورا مهما في النمو، من خلال دور المنظم أو المبتكر، الذين يعدان من مكونات أ رس المال البشري.

– التطورات التي يحدثها المنظم تؤثر في العادات والتقاليد وأذواق المستهلكين، حيث أن مصدر الاستثمار والادخار ليست طبقة الرأسماليين فقط، حيث عرف الادخار بأنه الاستهلاك في المستقبل أو الاستثمار، وبالتالي ليست من الضروري أن يكون المدخر هو نفسه المستثمر.[1]

– الادخار يرتبط بعلاقة طردية مع سعر الفائدة، ووجود علاقة طردية بين الدخل والادخار.

المطلب الثالث: النظرية الكنزية

بعد أزمت الكساد العالمي سنة 1961 ظهرت أفكار كينز، واهتم بتحليل الوضع الاقتصادي في الدول المتقدمة، حيث تناول كينز النمو الاقتصادي من وجهة نظر التحليل الكلي وركز في تحليله على المتغيرات الكلية التالية: سعر الفائدة، عرض النقود والاستثمار، وافترض كينز دائما في تحليله فكرة التوظيف الكامل في الأجل القصير، وقد اعتبر الادخار ومن ثم الاستهلاك دالة في الدخل، وقد وضع كينز عددا من الأسس الجديدة لمعالجة الأوضاع الاقتصادية التي عاصرها، وتتمثل هذه الأسس والقواعد فيما يلي: [2]

– الاهتمام بتكاليف وأرباح الوحدة المنتجة، معتبرين في ذلك أن الأرباح هي مصدر لت ا ركم ال أ رسمالية،

[1] الغرباوي شادي جمال، "اثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاديات التنمية، جامعة الإسلامية، غزة فلسطين 2014-2015 ص 27 28

[2] النحفي سالم توفيق، القريشي محمد صالح تركي، " مقدمة في اقتصاديات التنمية "، العراق،1989 ص 70

لأن هذا الأخير هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.

– أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من العمل –الاستخدام– والدخل، وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل، منتقدا بذلك النظرية الكلاسيكية وقانون ساي.

– أن المشكلة التي مر بها النظام ال أ رسمالي ليست بسبب العرض من السلع والخدمات، بل تكمن في الطلب الفعال، والذي عرفه على أنه جزء من الدخل القومي الذي ينفق على الاستهلاك، حيث أن انخفاضه أدى إلى هذه المشكلة.

– أن الادخار ومن ثم الاستهلاك دالة في الدخل على عكس سابقيه الذين يعتبرون أن الدخل دالة في معدل الفائدة، أما المستوى التوازني للدخل حسب كينز فإنه يتحدد وفق العرض والطلب على الاستثمار، والذي يتوقف بدوره على معدل الفائدة السائد في السوق.

– ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل توجيهه، لأنه يؤدي إلى الاقت ا رب من التشغيل التام عكس الكلاسيك الذين اعتقدوا أن التشغيل التام يحدث تلقائيا.

وقد صاحب هذه الأفكار العامة لكينز نماذج كمية خاصة بالنمو الاقتصادي ومن أهم هذه النماذج نجد نموذج "هارود–دومار "، وهو من أبرز النماذج التي فسرت النمو الاقتصادي ومتطلبات حدوثه، وكان من أكثر النماذج شيوعا واستخداما، ويعتبر الادخار و رأس المال أساس عملية النمو الاقتصادي، ووفقه يجب على كل بلد ادخار نسبة معينة من الناتج القومي الإجمالي كحد أدنى سنويا لغرض استبدال رأسا لمال الثابت؛ أي الإهتلاك السنوي لقيمة الموجودات

–المعدات، الأبنية، الطرق والجسور وغيرها–، وذلك من أجل المحافظة على مستوى الناتج الوطني، ولأجل تحقيق زيادة صافية في الناتج القومي–من خلال زيادة معدل النمو الاقتصادي– لابد من زيادة الاستثمارات الكلية بنسبة أعلى من النسبة المطلوبة لأغراض الإهلاك، وتتمثل هذه الاستثمارات الإضافية زيادة فيما يسمى رأس المال، ويعتبر الادخار أهم مصدر للاستثمارات، وبالتالي فهو المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي، ويعد هذا النموذج من أقدم نماذج النمو الاقتصادي وأسهلها تطبيقا.[1]

ويقوم نموذج "هارود –دومار" على الفرضيات التالية:

– أن الاقتصاد مغلق.

[1] بدر شحدة، سعيد حمدان، 2012 ، " تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني "، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، فلسطين.2012 ص 25 27

– وجود مستوى معين من الناتج في ظل العمالة كاملة.

– ثبات مفاهيم الدخل والادخار والاستثمار.

– يفترض أن متوسط الادخار يساوي الميل الحدي للادخار.

– ثبات العلاقة بين الادخار والميل الحدي ل رأس المال ثابت.

– ثبات المستوى العام للأسعار.

وقد وجهت لهذا النموذج جملة من الانتقادات نذكر منها:

– أن فرضية ثبات الميل الحدي للادخار ومعدل رأس المال الناتج غير واقعية، حيث يمكن أن يتغير في الأمد الطويل، الأمر الذي يؤدي إلى تغير متطلبات النمو المستقر.

– أن فرضية ثبات نسب استخدام كل من رأس المال والعمل غير مقبولة، وذلك بسبب إمكانية الإحلال فيما بينهما وتأثيرات التقدم التقني.

– النموذج لم يهتم باحتمال تغير مستوى أو سعر الفائدة.

– فرضية المساواة فيما بين معامل رأس المال الناتج والمعامل الحدي ل رأس المال الناتج غير واقعية،

وخصوصا إذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد.

– إن النموذج غير واقعي بالنسبة للدول النامية بسبب اعتماده على مبادئ غير متوفرة بالقدر المطلوب كالادخار، عدم تدخل الدولة في الاقتصاد وحالة التشغيل الكامل.

المطلب الرابع: النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي

إن الأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية في إلقاء الضوء على مصادر النمو الاقتصادي في المدى الطويل قاد لعدم الرضا عن تلك النظريات، والتي تؤكد على إن هناك خاصية في الاقتصاديات المختلفة تجعلها تنمو لفت ا رت طويلة، وفي الصدمات الخارجية أو التقدم التكنولوجي فإن كل هذه الاقتصاديات ستصل إلى توقف النمو، أي أن زيادة في الدخل القومي الإجمالي لا يمكن إرجاعها إلى تكييفات قصيرة الأمد في مخزون رأس المال والعمل وانما تعود لمجموعة ثالثة من العوامل تعرف ببواقي "سولو"، وترجع النظرية النيوكلاسيكية معظم النمو الاقتصادي لعمليات خارجية مستقلة للتقدم التكنولوجي مما أدى لمعارضة هذه النماذج خاصة في الثمانينات وبداية السبعينات، ولم تنجح هذه النظرية في تفسير التباعد أو الاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان

المختلفة، الأمر الذي أدى لظهور نظرية جديدة هي نظرية النمو الداخلي، وأرجعت هذه النظرية عدم قدرة نموذج "سولو" على توضيح التفاوت الحاصل بين الدول الغنية والدول الفقيرة لسببين هما:[1]

- افتراض ثبات معدل نمو التقدم التكنولوجي.

- افتراض دالة الإنتاج فردية متزايدة بمعدل متناقص.

ولقد تضمنت فكرة النمو الاقتصادي الداخلي النقاط التالية:

- اعتبار التقدم التكنولوجي محددا داخل نموذج النمو، وأن التقدم التكنولوجي في أي بلد يعتمد على حجم الإنفاق على نشاطات الاختراع والابتكار، وعلى عدد المختصين في مراكز البحث والتطوير.

- وجود سياسات حكومية تقود لرفع الكفاءة التنافسية في الأسواق المختلفة والى زيادة عدد المخترعين والابتكارات التي تؤدي لزيادة معدل النمو الاقتصادي باستمرار.

- إن تحقيق معدلات أعلى للاستثمار البشري -في التعليم والتدريب- توافقه بالضرورة معدلات متزايدة للعوائد.

- إن حماية حقوق الملكية للفكر تعتبر حاف ا ز لنشاطات البحث والتطوير.

وأدخلت نظرية النمو الداخلي مصادر جديدة تؤدي لتحفيز النمو، بالإضافة للمصادر السابقة المشار يركز أبحاثه في هذا المجال على البحث والتطوير، Romer إليها في النظرية النيوكلاسيكية، فنجد مثلا على Barro فقد ركز على رأس المال البشري، وركز Lucas بالإضافة إلى التمرين عن طريق التطبيق، أما البني التحتية والنفقات العمومية، وركز آخرون على الانفتاح الاقتصادي ودوره في النمو الاقتصادي ومازلت نظريات النمو الداخلي قديد التطوير.[2]

أولا: نموذج النمو الداخلي لقطاع واحد:

1- نموذج AK

من الخصائص الأساسية لنماذج النمو الداخلي عدم تناقص مردودية رأس المال -K- ويعود غياب تناقص هذا إلى ال أ رس المال البشري، وتعطى صيغة النموذج العام كما يلي: $Y = AK$

A: تمثل ثابت موجب لمستوى التكنولوجية.

[1] قريشي مدحت، مرجع سابق ص99

[2] القريشي مدحت، مرجع سابق ص 13

كما يعبر عن الإنتاج الفردي ب Y = AK ، والإنتاجية المتوسطة والحدية ل رأس المال ثابتة ومساوية ل ، وبتعويض

∫k/k= A في المعادلة (2-2) في نموذج سولو نحصل على $gk = SA - (n\delta)$ ومادام

$Y = AK$ و $C = (1-S)Y$

فإن معدل نمو الناتج والاستهلاك الفردي هي مساويات لـ gkوعليه فإن الاقتصاد ذو نموذج بتكنولوجيا ak يمكن أن يكون لها معدل نمو فردي موجب مستقل عن التقدم AK فإن الاقتصاد ذو نموذج بتكنولوجيا التقني، بالإضافة إلى أن معدل النمو مرتبط بمعدل الادخار ومعدل النمو السكاني، وعلى عكس النموذج النيوكلاسيكي فإن من هذا النموذج لا يتنبأ بتنبؤ شرطي قارب مطلق أو شرطي حيث agy/y =0 وهذا من أجل مستويات Y.[1]

2- نموذج رومر 1990.

إن نموذج "رومر" 1990 يعتبر من أبرز النماذج في نظريات النمو الداخلي، إذ عمل على تقديم حلة جديدة لنماذج النمو التي ترى في أن التقدم التقني مصدر خارجي للنمو، ويرى هذا الاقتصادي بأن التقدم التقني عنصر داخلي معبرا عنه في صورة البحث عن الأفكار الجديدة من طرف المخترعين والمبتكرين تحت وازع الربح، كما يرى أن المعرفة سلعة اقتصادية عامة غير تنافسية، فقد اهتم "رومر" بالتناقضات التي ظهرت عن فرضية "صولو" التي يرى من خلالها أن التقدم التقني نابع أساسا من الخارج. فلم يتبنى "رومر" هذه الفكرة، ورأى أن التغيرات هي عبارة عن ناتج البحث الأكاديمي.[2]

وقد وضع "روما" مجموعة من الافتراضات لنموذجه هي:

- في هذا النموذج الرقي التقني داخلي المنشأ وينتج عن إنتاج المعارف من طرف باحثين دافعهم الربح.
- يبحث النموذج في تفسير كيف ولماذا البلدان الأكثر تقدما تعرف نموا مساندا (مضاعفا).
- الرقي التقني المرتبط بنشاطات البحث والتطوير (R et D) هو أساس التفسير.

[1] القريشي مدحت، مرجع سابق ص 13

[2] Robert J.Barro, Xavier Sala-I-Martin, op cit, p : 6-63.

– دالة الإنتاج التي تكون النموذج هي مجموعة من المعادلات التي تشرح الطريقة التي تتطور بما عوامل الإنتاج في الزمن وهي على الشكل التالي:[1]

حيث:

$$Y = K^{\alpha}(AL_Y)^{1-\alpha}$$

$0 < \alpha < 1$

A : رصيد الأفكار.

K : رصيد رأس المال.

– إن مردودية لا هي ذات غلة حجم ثابتة في L و K ، ولكن عندما يتم اعتبار A عامل إنتاج تصبح دالة الإنتاج المعطاة ذات غلة حجم متزايدة، ويتراكم K مثل "صولو" بتحويل الاستهلاك الحالي الى فترة أخرى أي الادخار بمعدل ثابت ويهتلك بمعدل خارجي المنشأ δ وعليه نكتب:

$$\dot{K} = sY - \delta Y$$

– إن العمل العائد إلى اليد العاملة بنسبة خارجية المنشأ ثابتة n ، حيث: $\frac{\dot{L}}{L} = n$.

– في نموذج "صولو" كان A خارجي المنشأ ويتزايد بمعدل ثابت، أما في نموذج "رومر" يكون داخلي المنشأ حيث A هو رصيد أو مخزون المعارف المتراكمة عبر التاريخ حتى اللحظة t، وA هو عدد الأفكار الجديدة في كل لحظة والتي تساوي عدد الأشخاص الباحثين عن الأفكار الجديدة LA مضروبا في المعدل الذي يجد به الأشخاص هذه الأفكار (Y)، وعليه تكتب المعادلة التالية:

حيث : L الإنتاج المباشر و LA إنتاج الأفكار أو التكوين.

– يمكننا $\gamma = bA^{p}$ افتراض أن

وهذا الافتراض استمد من الملاحظة الواقعية حيث : b وp ثوابت، فعندما يكون (p> 0) فإن إنتاجية البحث ترتفع مع رصيد المعارف والأفكار المكتشفة، أما عندما يكون (p<0) فإن الأفكار الجديدة تصبح أكثر فأكثر صعبة الاكتشاف.

[1] البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، قياس أثر التكنولوجي على النمو الاقتصادي -حالة الجزائر- منتدى الاقتصاديين المغاربة بدون تاريخ ص4

- فإذا فرضنا أن عدد الاكتشافات يرتفع مع عدد الباحثين يكون لدينا:

$$LA = L_A^{\lambda} \qquad (0 \prec \lambda \prec 1)$$

حيث يكون عدد الاكتشافات يساوي عدد الباحثين عندما يكون معامل الامتلاك المعرفي A يساوي 1 ومنه فإن التغير المعرفي يأخذ الشكل التالي :

$$\dot{A} = bA^{\rho} L_A^{\lambda}$$

حيث نلاحظ أنه يأخذ كل باحث على حدى فإن (A) يعتبر ثابت –مردودات ثابتة – أما على المستوى الكلي فإن (y) يتغير متأثرا بنشاط المجموعة – ظهور الآثار الجانبية Externalities وفي نفس السياق يتم معاملة A^p بطريقة خارجية المنشأ من طرف الأفراد مع أنه داخلي المنشأ من طرف المجموعة.

في سبيل صياغة نموذجه افترض "رومر" ثلاثة قطاعات مكونة للاقتصاد هى :

أ– قطاع البحث والتطوير: في هذا القطاع تكون المعرفة غير تنافسية وغير محتكرة، أي تعتبر سلعة عامة بحتة فأي باحث باستطاعته أن يستخدم تشكيلة من المعارف المتوفرة من أجل تقديم ابتكارات واختراعات جديدة تساهم في صنع أنماط سلعية جديدة كنتيجة للاستثمار الفعال في مجال البحث والتطوير.

ب– قطاع السلع الوسيطية : يفترض "رومر" أن المنشأة : في قطاع إنتاج السلع الوسيطية تنتج سلع

رأسمالية s بواسطة براءة الاختراع المشتراة من قطاع البحث والتطوير، وقدر معين من السلع النهائية، وهناك عدد A من السلع الوسيطية محتكرة من طرف عدد A من المؤسسات في هذا القطاع، كل منها له وضع من الاحتكار يبيع فيه إنتاجه، قوة هذا القطاع ناتجة عن وجود نظام براءة اختراع المعتمد من طرف الدولة، ويفترض "رومر" أن شراء براءة الاختراع يكلف المؤسسة PA وهو تكلفة براءة الاختراع المحددة من قبل الشخص المحتكر.

ج– قطاع السلع النهائية: من خلال هذا القطاع يتم إنتاج السلع النهائية بمقدار رأس المال البشري (الأفكار الخاصة بقطاع السلع النهائية) وجزء من العمل ورأس المال وقدر معين من التكنولوجيا.

وتتمثل دالة إنتاج السلع النهائية في دالة إنتاج كوب دوغلاس مع بعض التغيير فيها والتي تعطي وفق الشكل التالي: [1]

$$Y(H,L,X) = H_Y L \sum_{i=1}^{X} X_i^{1-\alpha-\beta}$$

[1] حايد حميد، أثر السياسات الصناعية على النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير، المدرسة العليا للاقتصاد والاحصاء التطبيقي، 2010 /2011 ص46

حيث:

Y: هو الإنتاج النهائي. H_Y : رأس المال البشري المستخدم في إنتاج السلع النهائية، L: العمل المادي،

$\sum x_i$: يمثل رأس المال المادي.

ولقد أوضح "رومر" في هذا النموذج أن مستوى إنتاج سلع الاستهلاك لا يتعلق فقط بكمية العمل ورأس المال بل على الآلات المختلفة التي يستخدمها هذا الأخير (أي رأس المال) ومن ثم فإن زيادة مخزونه من خلال الزيادة في أنواع الآلات المكونة له كما ونوعا مع التقدم الفني والتكنولوجي المندمج فيها ستكون بفضل البحث والتطوير، وهكذا أوضح "رومر" أن الابتكارات وبراءات الاختراع الجديد تعتبر القلب النابض في عملية النمو مع بقائها محتكرة على منتجها ستحقق فائدة إضافية.[1]

نقد النموذج:

– لقد انتقد نموذج "رومر" على أنه يفسر النمو في الاقتصاديات المتقدمة فقط، لأن هذه الاقتصاديات هي الوحيدة التي يمكنها في أغلب الأحيان تحقيق التفاعل بين مخزون المعرفة ورأس المال البشري من أجل إنتاج اختراعات جديدة، وذلك للمستوى الراقي لرأس المال البشري الذي تتمتع به تلك الدول، وعلى العكس من ذلك فإن الدول النامية تعاني من ضعف في رأسمالها البشري كما تعجز على تحقيق الابتكار التكنولوجي.

– افتراض النموذج ثبات مخزون رأس المال البشري غير صحيح فقد ينمو في ظل افتراض ثبات بقية عوامل النمو الأخرى مما يؤدي إلى ارتفاع كبير لمعدل النمو الاقتصادي (لاحظ فقط نمو رأس المال البشري في الجزء الشمالي من كوكب الأرض وما ترتب عليه من نمو ملحوظ في معدل النمو).[2]

3– نموذج بارو لتراكم رأس المال العام

في سنة 1991 نشر روبرت جوزيف بارو R.J.Bario " مقال بعنوان " Economic Growth in cross section of countries "، حيث حاول فيه إثبات الرابطة التي تربط رأس المال العام بالنمو الاقتصادية.[3]

[1] إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات- نماذج- استراتيجيات)، الطبعة الاولى، دار – أسامة للنشر والتوزيع ، عمان، الاردن، 2012 ص150

[2] حمزة مرداسي، دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010/2009، ص64

[3] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 154

وقد اعتمد في دراسته على دراسة كل من " أشوي (Aschauer)" في أواخر الثمانينات وكذا مينل (Mummell) في أوائل التسعينات التي تضمنت تأثيرات رأس المال العام (البنية التحتية) على أداء القطاع الخاص الأمريكي حيث وجد انخفاض في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وذلك بسبب انخفاض الاستثمار العام، ويعتبر بارو من الأوائل الذين عالجوا الاستثمار العام للبنية التحتية والتأثيرات الخارجية.[1]

حيث قدم نموذجا للنمو الداخلي يتسم بعائدات ثابتة وذلك بإدخال النفقات الحكومية الممولة من الجباية.

إن نموذج "بارو" ينطلق من فكرة أن المنشآت التحتية تساعد على الرفع من الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص، فالنفقات المخصصة لتجهيز البناءات القاعدية كالطرق السيارة وخطوط السكك الحديدية وشبكات الاتصال الخاصة، يحفز نشاط المؤسسات الخاصة ويجعلها أكثر فعالية.[2]

ثانيا: نموذج النمو الداخلي لقطاعين

1- نموذج لوكاس

لقد استعملت دراسات النمو العديد من الافتراضات لإضفاء تغييرات على النظرية النيوكلاسيكية للنمو حتى تتمكن من تفسير معدلات النمو في المدى الطويل بالاعتماد على أدوات السياسة الاقتصادية عوضا من الارتكاز على معدلات النمو في العنصر التقني والعامل الديموغرافي.[3]

قام "لوكاس" في نموذجه لسنة 1988 بمعالجة الاستثمار في رأس المال البشري، حيث اعتمد في دراسته على أعمال بعض الاقتصاديين الذي سبقوه مثل "ماديسون Maddison 1987" الذي أدخل في نموذجه نوعية اليد العاملة، وكذلك أعمال "بيكر Baker 1964" الذي بين أن التعليم هو اختيار عقلاني التحقيق النمو، وكذلك نموذج " إيزووا Uzowa 1965" الذي أدخل عنصر رأس المال في دالة الإنتاج إلا أنه اعتبر إنتاجيته الحدية متناقصة.

وقد تميز نموذج "لوكاس" عن النماذج السابقة بأنه اعتبر متغير رأس المال البشري متغير داخلي يتأتي من التراكم، كما أنه رفض فكرة تناقص العوائد الحدية لتراكم رأس المال البشري، وكان يرى أن العوائد تكون ثابتة على الأقل مما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي، وقد أوضح أن إنتاجية الأفراد ترتفع إذا ارتفع عدد الأفراد الأكفاء في الاقتصاد، وهكذا فإن أي فرد سترتفع فاعليته إذا أحيط بمجموعة من الأفراد ذوي كفاءة عالية.[4]

---

[1] طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2012/1970 - أطروحة دكتوراه جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان الجزائر، 2014/2013، ص 129

[2] حايد حميد، مرجع سبق ذكره، ص 47

[3] حايد حميد، مرجع سبق ذكره، ص 48

[4] Philippe aghion, petre howitt, Théorie de la croissance endogène, traduit par fabrice mazerolle, Dunod,

وقد قدم "لوكاس" نموذجه بالاعتماد على الفرضيات التالية:[1]

1- يتكون الاقتصاد من قطاعين:

قطاع إنتاج السلع والخدمات وتكون الدالة على شكل دالة كوب دوغلاس وتأخذ الصيغة التالية:

$$Y = A_t K^{\alpha} (u_t h_t)^{1-\alpha} h_a^{\lambda}$$

وتتميز بعوائد ثابتة

حيث:

Y_1: إنتاج الفرد (المؤسسة)، K_1: رأس مال الفرد (المؤسسة)، U_1: الوقت الذي يأخذه الفرد لإنتاج السلعة

h: مخزون رأس المال البشري للفرد، h_1: متوسط مخزون رأس المال البشري لبقية الأفراد، A_1: مقدار تأثير المعرفة الخارجية على دالة الإنتاج المتأتي من تأثير رأس المال البشري على النشاط الإنتاجي. ب. القطاع الثاني هو قطاع يهتم بتكوين رأس المال البشري الذي لم يستعمل في القطاع الأول ويعطى بالصيغة التالية:

$$h_1=Q(1-u)h$$

حيث : h : مقدار التغير في رأس المال البشري، Q: معلمة تعبر عن فعالية نشاط تراكم رأس المال.

(u – 1): تمثل الوقت المخصص للتكوين والتدريب المتعلق بتراكم رأس المال البشري.

وتتميز هذه الدالة بعوائد حجم ثابتة وهذا لضمان تحقيق النمو الداخلي، كما أن العائد الحدي لرأس المال البشري ثابت.

2- الأعوان الاقتصاديين عددهم ثابت (N) وكلهم متماثلين.

الاستثمار في قطاع الإنتاج $I_t = \dot{K}_t - \delta K_t$ يأخذ الصيغة

التوازن يأخذ الصيغة $Y_t=C_t+I_t$

إذن مفهوم رأس المال البشري هو عبارة عن مخزون المعارف المكتسبة عن طريق التأهيل والإعداد الخاصة بالأشخاص والتي تزيد من إنتاجيتهم وهي لا تنحصر في الكفاءة فقط بل يتعداه إلى الصحة والنظافة والغذاء.[2]

Paris, 2000.

[1] طاوش قندوسي مرجع سبق ذكره، ص 125

[2] Delalande, Daniel, Croissance Economique, Les Cahier Français, Découverte de l'économie, 1. Concepts et mécanismes, La documentation francaise, n° 279, 1997, p : 46.

وفي هذا النموذج قام "لوكاس" بتخصيص جزء من وقت العمال لتحسين قدراتهم وإعدادهم وتكوينهم، وفي هذه الحالة تتميز دالة الإنتاج بوجود نوعين من المدخلات هما : مخزون رأس المال المادي وتراكم العمال الفعال. أي عرض العمل المادي بعد إعادة تقويمه باستخدام مؤشر الفعالية الذي يعبر عن تأثير الوفورات الإيجابية لإعداد أو التكوين على إنجازات العمال مطروحا منه الوقت المخصص لهذا التكوين.[1]

وقد استنتج لوكاس من نموذجه خلاصتين أساسيتين :

أ- فصل النمو الأمثل عن النمو المتوازن، بفضل وجود وفورات خارجية إيجابية، فمعدل نمو رأس المال الأمثل يعتبر أكثر ارتفاعا من معدله المتوازن الناجم عن فائض الفاعلية الجماعية[2]

ب- الاقتصاد الذي يولي أهمية الرأس المال المادي والبشري سوف يضل دائما محققا لنمو أفضل من غيره

من الاقتصادات الأخرى، وهذا يدل على أن هذا النموذج يفسر الاستمرار في التباعد في مستويات الدخول بين الأقطار.[3]

وفي الأخير نجد أنه يحدث نمو ذاتي في نموذج لوكاس يجب أن تكون الإيرادات الجدية لرأس المال البشري (المخصصة للتكوين والاعداد) ثابتة، أما اذا كانت متناقضة فإنه لا يوجد نمو طويل الأجل بينما إذا كانت متزايدة فإنه يوجد نمو عميق.[4]

[1] وفاء عبد الباسط، النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي نظريات النمو الذاتي "دراسة تحليلية نقدية"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000 ص52

[2] Muet, Pierre-Alain, Croissance et Cycles : Théories contemporaines, Paris, Economica, 1993, p : 349.

[3] Henin, Pierre- Yves et Ralle, Pierre, les nouvelles théories de la croissance, Revue économique, hors série, 1994, p 83.

[4] Guellec, Dominique et Ralle, Pierre, Les nouvelles théories de la croissance, édition la découvert, Paris, 1996, p : 49.

المبحث الثالث: علاقة سياسة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي

لطالما ثار جدل حول اختيار السياسات التجارية الملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية : هل تتحقق التنمية بالتوجه نحو الخارج من خلال تبني إستراتيجية إحلال الصادرات ، أما التوجه نحو الداخل من خلال تبني إستراتيجية إحلال الواردات ، وقد دار نقاش وجدل كبيرين في خمسينات القرن الماضي بين مؤيدي الانفتاح التجاري الذين يؤيدون التوجه نحو الخارج بإتباع إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير ، وبين الداعيين للحماية الذي يؤيدون إستراتيجية التصنيع من أجل الاستيراد ، وقد سيطر التوجه للإستراتيجية الأولى ابتدء من سنوات السبعينات لدى مفكرين الغرب والبنك الدولي.

من الناحية العملية وللتمييز بين الإستراتيجيتين وجب المقارنة بين سعر الصرف الحقيقي للصادرات مع سعر الصرف الحقيقي للواردات، وعليه فإذا حصلت الدول المصدرة على كمية أكبر من العملات المحلية لكل عملة أجنبية مقارنة مع ما ينبغي أن تدفعه الدول المستوردة، تكون الدول متبنية لإستراتيجية الصادرات بدلا من إستراتيجية الواردات.

في الحقيقة، قد جربت كلا الاستراتيجيين من طرف الدول النامية بدرجات مختلفة، ففي الخمسينات والستينات من القرن المنصرم تبنت دول أمريكا اللاتينية وآسيا وبعض بلدان إفريقيا وشبه الصحراء إستراتيجية إحلال الواردات بحجة إحلال الإنتاج المحلي محل السلع المستوردة، بما يحقق لها نمو اقتصادي في قطاعاتها، وعلى عكس ذلك تبنت بعض دول آسيا الجنوبية ككوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونغ كونغ إستراتيجية إحلال الواردات في مطلع السبعينات كتعويض عن الإستراتيجية الأخرى.[1]

المطلب الأول: سياسة التصدير وعلاقتها بالنمو الاقتصادي

تعتبر التجارة الخارجية خصوصا الجانب التصديري منها من أبرز التحديات التي تواجه دول العالم وفي مقدمتها دول العام الثالث ، والتجارة الخارجية ليست مجرد تبادل سلع ومنتجات واستيراد وتصدير مع د ول العالم ، بل هي مؤشر يبين مستوى تطورها الاقتصادي وانفتاحها على الأسواق العالمية ، ومن هنا أصبحت معظم دول العالم تبدي اهتماما كبيرا بالارتقاء بمستوى سياستها التجارية وذلك من خلال الانفتاح على الأسواق العالمية وتحديث وتطوير التشريعات العالمية .

[1] مدحت القريشي التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر الأردن 2007 ص238

يعتبر التصدير أحد أهم محركات النمو الاقتصادي ومن أهم النشاطات الاقتصادية الأساسية في دفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام ، فتصدير المنتجات والسلع الوطنية تعتبر أمرا ضروريا لدعم ميزان المدفوعات وتغطية الاحتياجات من مختلف السلع المستوردة من الخارج .

وتكمن أهمية قطاع التصدير بالنسبة لعملية التنمية الاقتصادية في زيادة إيرادات الدولة من مختلف العملات الصعبة، حيث تتزايد تلك الأهمية بتزايد حاجة البلد المصدر لهذه العملات ، إضافة إلى إيجاد فرص عمل جديدة والحفاظ على الوظائف القائمة وتحسين مستوى دخل الفرد ، ولأهمية قطاع التصدير فان معظم دول العالم تسعى إلى توفير كافة أشكال الدعم لهذا القطاع الهام والحيوي في النشاط الاقتصادي.

يشير مؤيدي إستراتيجية إحلال الصادرات للسلع الأولية والسلع المصنعة إلى المنافع والآثار التي يمكن أن تحصل للنمو من خلال تطبيق سياسة الانفتاح التجاري والمنافسة ، وأهمية إحلال الأسواق الدولية الكبيرة محل الأسواق المحلية الصغيرة ، وتجنب تذبذب تشوه الأسعار، ويستشهدون بذلك بتجربة جنوب آسيا الناجحة التي ارتبط تصديرها بتصنيع سلع كثيفة العمالة ورأس المال والتقدم التقني في قطاعي التصنيع والاستيراد على حد سواء.

أولا: أهمية إستراتيجية إحلال الصادرات :

على العكس من إستراتيجية إحلال الواردات هناك زيادة في الاهتمام والرغبة في الممكنات التي توفرها إستراتيجية التصنيع من أجل إحلال الصادرات، وهذه السياسة تعني إحلال الصادرات الحديثة أو غير التقليدية مثل السلع المصنعة من المواد الأولية، أي تصنيع المواد الأولية قبل تصديرها وإحلال السلع شبه المصنعية والسلع المصنعة محل الصادرات التقليدية من المواد الأولية، ومن المعروف أن عملية إحلال الصادرات لها فوائد معينة تفوق بما عملية إحلال الواردات يمكن تلخيصها فيما يأتي:

- ✓ أن كلفة الموارد المحلية للحصول على وحدة واحدة من العمالة الأجنبية عن طريق إستراتيجية إحلال الصادرات تميل إلى أن تكون أقل من كلفة الموارد المحلية لادخار وحدة واحدة من العملة الأجنبية عن طريق إحلال الواردات.
- ✓ أن سياسة التصنيع التي تعتمد على إستراتيجية إحلال الصادرات لا تتعرض أو لا تكون محددة بالحجم الصغير للسوق المحلية، ولهذا فإن إستراتيجية النمو الاقتصادي المعتمدة على التصدير ملائمة بشكل أفضل للحصول على وفرات الحجم .
- ✓ التصنيع عن طريق إحلال الصادرات يساهم في تحقيق أهداف معينة كالتوسع في العمالة والتحسن في توزيع المدخل، وذلك بصورة أكبر من التصنيع من خلال عملية إحلال الواردات.[1]

[1] سالم توفيق نجفي، محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في إقتصاد التنمية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة الموصل 1988 ص188

وتشمل هذه الإستراتيجية : .

1- إستراتيجية التصنيع من أجل تصدير السلع الأولية :

إن أغلبية الدول النامية تعتمد في إستراتيجية صادراتها على تصدير المواد الأولية ، لكن هذه الإستراتيجية لم تكن في صالحها ، حيث أن تصدير المواد الأولية نما بمعادات منخفضة باستثناء البترول والغاز (المحروقات) مقارنة مع معادلات التبادل الدولية الأسباب تتعلق بجانب الطلب والعرض نتيجة التقدم التقني الذي حققته الدول الصناعية، فاتجهت أسعار السلع الصناعية التي تصدرها الدول المصنعة إلى الدول النامية إلى الارتفاع الشديد.[1]

على الرغم من الصعوبات التي يمكن أن تواجه الصادرات من البلدان النامية وضرورة إيجاد حلول لتلك الصعوبات لزيادة تلك الصادرات والابتعاد كليا عن الصعوبات والمشاكل التي يجب التغلب عليها للوصول إلى الزيادة في الإنتاج بكفاءة عالية، فإن على البلدان النامية ألا تيأس من زيادة صادراتها، لأن التجربة الماضية توحي أو توضح أن البلدان النامية إذا ما اتبعت ونفدت سياسات ملائمة فإن الصادرات يمكن أن تزداد بسرعة ، لذلك فإنه من الخطأ إهمال الصادرات بسبب النظرة التشاؤمية إلى نتيجة المحاولات التي تجري لتشجيع وتعزيز الصادرات من البلدان النامية ، حيث تستطيع حكومات البلدان النامية أن تزود الشركات الصناعية بالخدمات التي لا يمكن لها أن تؤديها بنفسها في أسواق التصدير ونشاطات التسويق تتطلب مثلا المساعدة من الحكومة لا سيما الصناعات أو الصادرات الناشئة التي لا تحتاج نشاطات التسويق فقط ، وإنما تحتاج إلى التمويل ونشاطات التأمين أيضا لتغطية المخاطر التجارية وغيرها في أسواق الصادرات الجديدة [2]، ومن الضروري كذلك أن تقوم حكومات البلدان بدعم بعض الصادرات لحفز أصحاب المصانع والمشاريع الأخرى لزيادة الاستثمار ولتوسيع الطاقة على التصدير إلى الأسواق العالمية ، وفي هذا المجال يمكن أن يحصل الدعم من خلال تخفيض معدلات أسعار الفائدة أو الدعم النقدي المباشر ، وعدد آخر من الوسائل التي تساعد على دعم الصادرات وإيصال حجم إنتاجها إلى الأحجام الاقتصادية لجعلها منافسة للصادرات الأجنبية، أما البلدان النامية التي ترغب في جعل المنتجين المحليين يتحولون إلى الإنتاج للأسواق العالمية أكثر جذبا للمنتجين ، وهذا يتضمن تخفيض التعريفات الجمركية على عناصر الإنتاج المستوردة التي تدخل في عمليات الإنتاج في صناعات التصدير فضلا عن تخفيض أو تجنب القيود الكمية على تلك الاستيرادات من عناصر الإنتاج، والسبب وراء هذا الإجراء هو أن الإستراتيجية بحاجة إلى شركات أو مؤسسات تنتج بكفاءة حسب المعايير الدولية من أجل أن تكون تلك الإستراتيجية ناجحة.[3]

[1] وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، الواقع والتحديات، جامعة ورقلة العدد2001/01 ص09
[2] يلماظ اكيوز، الدول النامية والتجارة العالمية: الأداء والافاق المستقبلية ، دار المريخ للنشر 2008 ص43
[3] سالم توفيق نجفي، محمد صالح تركي القريشي مرجع سابق ص189

2- إستراتيجية التصنيع من أجل تصدير السلع الصناعية :

حققت تجارة السلع الصناعية كثيفة المهارة والتكنولوجيا نموا أسرع بكثير من تجارة السلع كثيفة العمالة و كذلك المواد الأولية ، وهذا راجع إلى السياسات الحاكمة لبعض الدول الصناعية ، حيث تفضل القطاعات كثيفة المهارات ، والتي تمتلك فيها هذه الدول ميزة تنافسية على السلع الزراعية والسلع نصف المصنعة ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة للدول النامية ، وقد كان لبعض الدول النامية نصيب في هذه الإستراتيجية ، بفضل تحقيقها اندماجا قويا في نظام التجارة العالمية وإرساء قاعدة صناعية كبيرة،[1] إلا أن صادراتها ما زالت تعتمد على استغلال الموارد الطبيعية والعمالة غير الماهرة ، بالرغم من أن نمو صادراتها قد نما بمعدل 7% في . 1965 إلى نحو 18 % في 1990[2]

لكن ما ينبغي الإشارة إليه هو أن الدول الصناعية مازالت تمارس سياسة الحماية في وجه الدول النامية على بعض المنتجات الصناعية الموجهة للتصدير، فالرسوم الجمركية والحصص والقيود الأخرى في هذه الأسواق تشكل العقبة الرئيسية أمام الصادرات الصناعية للبلدان النامية ، فخلال الثمانينات قامت دول متقدمة يزيد عددها عن 23 برفع معدلات الحماية على المنتجات الصناعية الموجهة للتصدير نحو الدول النامية بأكثر من المعدلات المتعارف عليها ، كما تمارس الدول المتقدمة ضغوطا وقيودا على صادرات الدول النامية بتكلفة تزيد عن 24 بليون دولار كبضائع ضائعة وغير مرغوب فيها في اقتصاديات الدول الصناعية.

ثانيا: آليات تأثير إستراتيجية التصدير على عوامل النمو الاقتصادي

توصلت العديد من الدراسات النظرية والتجريبية إلى أن النمو السريع للصادرات يحرك النمو الاقتصادي نحو الارتفاع ، كما أثبتت تجارب الدول النامية التي تبنت سياسة تشجيع الصادرات كإحدى إستراتيجيات التنمية الاقتصادية أن تنمية الصادرات تهيئ وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسة إحلال الواردات أو السياسات الأخرى، ولقد تزايد اهتمام الاقتصاديين بسياسة تشجيع الصادرات ، وتركزت جهودهم في بحث وتحليل علاقة الارتباط السببية بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي وتوضيح أسباب هذه الظاهرة ، وأجريت العديد من الدراسات التجريبية لبحت أثر إستراتيجية التصدير على نمو: اقتصاديات الدول النامية من جوانب متعددة ،نذكر منها على سبيل المثال [3]

[1] يلماظ اكيوز، مرجع سابق ص45
[2] مدحت القرشي، مرجع سابق ص241
[3] وصاف سعيدي، مرجع سابق ص09

- أثر نمو الصادرات على كفاءة رأس المال وإمكانية التغلب على الأزمات الاقتصادية الخارجية(1981) Bela Balassa
- أثر نمو الصادرات على آثار الحجم و الوفرات الخارجية (1981) William G.Tyler ·
- أثر نمو الصادرات على كفاءة تخصيص الموارد(1982) Gershon Feder

ولقد توصلت هذه الدراسات إلى فعالية نمو الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي للدول النامية مع أخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية العالمية الحالية والمستقبلية.

وبناءا عليه، فمن المتوقع أن تؤثر الصادرات طرديا في عملية النمو الاقتصادي، فزيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة معدل النمو

الاقتصادي من خلال عدد من الآليات من أهمها:

1 – الصادرات وتخصيص الموارد الاقتصادية

تؤدي تنمية الصادرات إلى توجيه الموارد الاقتصادية نحو الاستخدام الأمثل من بين الاستخدامات الأخرى المتاحة ، ومن ثم زيادة الكفاءة الاقتصادية من خلال إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية في صالح القطاعات ذات المزايا النسبية وفقا لمبدأ الميزة النسبية لريكاردو، الذي يقرر أن على الدول أن تخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تملك فيها مزايا نسبية ، ومن ثم يزيد إنتاج السلع التي تتميز فيها الدولة بإنتاجية أعلى من غيرها، بما يحقق فائضا في إنتاجها عن الاستهلاك المحلي بشكل يسمح بتصدير هذا الفائض بأحسن شروط التبادل التجاري، مما يؤدي في الأخير إلى زيادة رفاهية المستهلكين و زيادة الناتج القومي الحقيقي والدخل القومي الحقيقي ، ومن ثم ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.[1]

2 – الصادرات والتقدم التقني

إن لتحقيق أي تنمية اقتصادية تتطلب بالدرجة الأولى استخدام وسائل التكنولوجيا من الأجهزة الرأسمالية المتطورة والعمالة الماهرة ، كما تتطلب إدخال طرق ووسائل حديثة ومتطورة لوسائل الإنتاج والابتكارات وانتشار الثقافة التنظيمية والإدارية وتطبيق معايير الأخلاق الاقتصادية والتجارية ، كل هذه المتطلبات من شأنها أن ترفع كفاءة إنتاجية عوامل الإنتاج ، وعليه فان الصادرات تلعب دورا بارزا في خلق وإحداث هذه المتطلبات ، فالصادرات تعتبر مصدرا مهما لتوفير الموارد المالية اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية المتطورة ، كما تعد الصادرات مصدرا مهما للتعليم والممارسة واكتساب المهارات والخبرات والتدريب.[2]

[1] عبد الرحمن يسري أحمد، السيد محمد أحمد السريتي، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية الإسكندرية 2007 ص286
[2] عبد الرحمن يسري أحمد، السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق ص 287

وتجدر الإشارة إلى أن المنتجات تصنف حسب كثافة المهارات والتكنولوجيا ورأس المال وكذلك الخصائص المتعلقة بالحجم، وتصنف إلى خمس مجموعات : السلع الأولية ، السلع كثيفة العمالة والموارد ، المصنوعات ذات الكثافة المنخفضة المهارة والتكنولوجيا ، المصنوعات ذات الكثافة المتوسطة المهارة والتكنولوجيا ، المصنوعات ذات الكثافة العالية المهارة والتكنولوجيا يدخل الجهاز الإنتاجي للدولة كله في بيئة المنافسة الدولية ، مما يجعلها مجبرة تحت ضغط التكنولوجيا والابتكارات والبحث والتطوير على مواكبة هذه التغيرات والصمود أمام المنافسة ، هذه الأخيرة تدفع العمال إلى ضرورة تطوير مهاراتها ورفع أداءها و بناء عليه تلعب الصادرات دور المحفز على دفع الدولة نحو اكتساب المزيد من الأسواق الخارجية مما سيدفعها إلى تحسين مستوى تقدمها التكنولوجي بصفة مستمرة ، الأمر الذي ينعكس في صورة مباشرة في رفع معدل النمو الاقتصادي.[1]

3 – الصادرات وزيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج:

تؤدي عملية التوسع في الصادرات إلى ازدياد المنافسة الشديدة بين المشاريع ، وبفعل المنافسة تدخل مشاريع جديدة أفضل نسبيا وتخرج مشاريع أقل كفاءة ، وعليه تزداد بذلك مستويات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج ، فتستفيد المشاريع المحلية المستمرة من وفرات الحجم الكبير، مما يرفع مستوى إنتاجيتها فتزداد الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج لديها ، وبالتالي زيادة الناتج القومي المحلي ورفع معدل النمو الاقتصادي، كما تؤدي الصادرات إلى ربط المشاريع المحلية بالأسواق الدولية للحصول على العملات الأجنبية اللازمة للتمويل ، مما يؤهلها للعمل في بيئة تصديرية ترتبط بشكل مستمر مع الأسواق المحلية والأجنبية.

ثالثا: مساهمة الصادرات في الناتج الداخلي الخام

إن مساهمة التصدير كان ولا يزال عنصر محفز ورئيسي في حركة التجارة الخارجية بشكل عام والنمو الاقتصادي بشكل خاص ، وهذا يعود للأثر التنموي في هذا المجال من خلال حركة الصادرات المتمثلة في السلع والمواد الأولية مثل الغذاء والمواد الخام والمعادن والنفط الخام ، ولكن هذا المحفز ليس بالقوة الكافية التي تجعله قادرا على تحويل مجتمعات مثل المجتمعات النامية لاسيما تلك البلدان التي ما زالت في بداية مراحل التنمية الاقتصادية، أما بالنسبة للأثر التنموي فهو ضئيل إذا ما ارتبط هذا القطاع بروابط قليلة مع بقية قطاعات الاقتصاد الوطني ، فمثلا حالة قطاع التصدير بالنسبة للمعادن الذي يعتبر قطاع منعزل عن أجزاء الاقتصاد، حيث تم تطويره في بعض البلدان خلال القرن التاسع عشر مثلا النحاس في الشيلي والقصدير في ماليزيا من قبل الاستثمار الأجنبي.

[1] يلماظ اكيوز، مرجع سابق ص67

ولقد كانت عملية الإنتاج تتميز بكثافة رأس مال واستخدام عدد قليل من العمال المحليين ومعظم بقية عناصر الإنتاج مثل أدوات العمل والمواد الغذائية كانت تستورد من الخارج ، وكذلك بعض مواقع الإنتاج ،أما الدخل الناتج من قطاع التصدير فقد يحول إلى الخارج من قبل المالكين الأجانب أو يذهب إلى قلة من الطبقة الغنية. [1]

إن معدل حصة الصادرات في الناتج المحلي الخام للبلدان النامية قد ارتفع من 19 % إلى 25 % ولكن حجم البلد النامي له اعتبار مهم في نمو معدل حصة الصادرات في الناتج المحلي الخام . إذن فإن معرفة ما تملكه البلدان النامية من وفرة في عناصر الإنتاج يساعد في توضيح نمط السلع التي يمكن أن تصدرها والموارد الطبيعية تزودنا بحالات واضحة مثل الدول المصدرة للبترول والمصدرة للنحاس ، يضاف إلى هذا أن طبيعة المناخ تعد عنصرا من عناصر الإنتاج لإنتاج السلع مثل القهوة الكاكاو الموز ، كما أن وفرة عنصر العمل في أي بلد تؤدي إلى إنتاج وتصدير سلع بكفاءة عن طريق استخدام ذلك العنصر المتوفر، ولكن يمكن القول أن النقص النسبي في رأس المال المادي والبشري الذي تعاني منه البلدان النامية أو بعضها قد يؤشر لتلك البلدان مما هو متوفر من عناصر الإنتاج بجعل صادرات تلك البلدان تتصف بكونها صادرات من المواد الأولية التي تعتبر مصدرها الرئيسي لتعزيز القدرة الشرائية التي تستطيع الدولة من خلالها الحصول على احتياجاتها من الخارج والتي تساهم في الناتج المحلي الخام.

✓ **مزايا استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير:**

- يسمح التصدير على حسن استغلال مبدأ الميزة النسبية، وهذا من شأنه أن يمكن الدولة من الاستفادة من وفورات التخصص في إنتاج سلعة معينة.
- التغلب على مشكلة صغر حجم السوق المحلي، مما يمكن الدولة النامية من الاستفادة من وفورات الحجم الكبير وهذا العامل هام جدا بالنسبة للدول النامية صغيرة الحجم أو الفقيرة .
- زيادة متحصل الدول من العملات الأجنبية، من خلال أقسام مي ا زن العمليات الجارية وخاصة التجارة الخارجية، وليس من خلال الاستدانة، وما تولده من مواد ذاتية من الصرف الأجنبي يخفض من مديونية هذه الدول.
- تساهم هذه الإستراتيجية في توليد احتكاك بالأسواق الدولية، وهو ما يساعد هذه الدول على التقدم في صناعات التصدير، والحصول على المزيد من المعلومات والتطورات التكنولوجية السائدة في الأسواق العالمية، وبالتالي تولد الرغبة لديها لبذل المزيد من الجهود والسياسات لتطوير جودة المنتجات التصديرية والتحكم في أسعارها.

[1] سالم توفيق نجفي، محمد صالح تركي القريشي مرجع سابق ص180 181

✓ **عيوب إ ستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير**

- قد يصعب على الدول النامية أن تقييم صناعات تصديرية، بسبب شدة المنافسة من جانب الدول الصناعية ذات التاريخ العريق في ميدان التصنيع؛
- إن الدول الصناعية قد تقييم جدار عاليا من الحماية الجمركية، فيما يتعلق بصناعاتها التي تتميز بالبساطة أو باستخدام فنون إنتاجية كثيفة استخدام اليد العاملة مثل الملابس الجاهزة والالكترونيات وغيرها وهذه هي الصناعات التي يمكن أن تتمتع فيها الدول النامية بميزة نسبية في إنتاجها.
- إن الدول التي تعتمد أساسا على تصدير منتجاتها المصنعة، إلى أسواق الدول الصناعية تعاني من وقت لآخر من أي أزمات تمر بها بلدان الدول الصناعية. وقد عانت دول الشرق الأقصى كثيرا من الركود الاقتصادي الذي مرت به الدول الصناعية في غرب أوروبا وشمال أمريكا في السنوات الأولى من الثمانينات.[1]

المطلب الثاني: سياسة الاستيراد وعلاقتها بالنمو الاقتصادي

منذ بداية الحرب العالمية الثانية لجأت العديد من الدول النامية إلى تبني سياسة إستراتيجية التصنيع بقصد إحلال الواردات بسبب انخفاض حصتها من المنتجات الأولية المصدرة في الأسواق الدولية وتزايد العجز في موازين مدفوعاتها ، وأصبحت هذه الإستراتيجية أكثر شعبية ولعبت دورا مهما في المناقشات الأدبية، وارتبطت هذه الإستراتيجية بحجة حماية الصناعات الناشئة.

أولا: أهمية إستراتيجية إحلال الواردات:

تعني كلمة إحلال الواردات هو أن تنتج الدولة منتجات محليا عوض أن تستوردها من الخارج، أو أن تنتج محليا ما تحتاج إليه من سلع بصفة عامة ، ويتم ذلك عن طريق خلق السوق المحلي للصناعة التي تدخل محل الواردات، وخلق الحماية الكافية لهذه الصناعة ، ويتم ذلك عن طريق منع استيراد السلع التي تزيد إحلالها بالإنتاج المحلي، مستخدمين في ذلك إما عن طريق التعريفة الجمركية أو أدوات قيود الاستيراد الأخرى كالحصص .

أما كلمة إستراتيجية إحلال الواردات فتعني إستراتيجية تصنيع ذات توجه داخلي، تعتمد على خليط من القيود الجمركية وغير الجمركية، التي تحول دون منافسة الواردات للإنتاج المحلي الناتج عن جهاز فني ، وعليه يصبح المنتج

[1] - زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر ، دراسة تقييميه، مذكرة ماجستير، كلية العلوم . الاقتصادية، لم يوجد اسم الجامعة،2006ص. 37-38.

المحلي في وضع تنافسي أفضل من المنتج الأجنبي من حيث المنافسة السعرية، فبعد إضافة التعريفة على سعر السلعة المستوردة، تصبح غير قادرة على منافسة السلعة المحلية ، ثم بعدها محاولة إقامة صناعات محلية لإنتاج هذه السلع.[1] ويشترط عند تطبيق هذه الإستراتيجية عدة شروط أهمها:

- تحديد أسواق محلية متميزة بحجم مستوردات كبيرة.
- قدرة القطاع الصناعي المحلي على استيعاب تكنولوجيا متقدمة.
- توفير حماية للصناعة عن طريق فرض ضرائب جمركية أو قيود كمية كحصص الاستيراد.

ومن المعلوم أن إقامة جدار من القيود الجمركية وغير الجمركية سيكون له بعض الآثار أهمها:

أ – جانب الإنتاج: سيحصل أثر ايجابي على سعر السلعة المنتج محليا، حيث ترتفع في السوق المحلي، وهذا يصبح المنتج في وضعية تنافسية أفضل ، لكن سيكون له أثر سلبي على المنتجات النهائية المستوردة ، إذ أن فرض رسوم جمركية على بعض المنتجات المستوردة سيؤدي إلى انخفاض درجة التخصص وتقسيم العمل، نظرا لأن هذه الدول في هذه الحالة لن تنتج السلع التي تتمتع فيها بميزة تنافسية ، حيث يمارس أثر الإنتاج تأثيره من خلال انخفاض حجم الواردات التي يمكن أن تحصل عليها بعض الصناعات الوطنية على الأقل في الأجل القصير. بجانب الاستهلاك: سيحصل أثر سلبي على أثر الاستهلاك ، فينعكس أثره في مقدار الانخفاض في حجم الاستهلاك ، الإنتاج عن ارتفاع الأسعار الداخلية المصاحب لفرض الرسوم ، ومن ثم انخفاض مستوى الرفاهية الاقتصادية التي ينعم بها أفراد المجتمع.

ب–جانب الاستهلاك: سيحصل أثر سلبي على أثر الاستهلاك ، فينعكس أثره في مقدار الانخفاض في حجم الاستهلاك ، الإنتاج عن ارتفاع الأسعار الداخلية المصاحب لفرض الرسوم ، ومن ثم انخفاض مستوى الرفاهية الاقتصادية التي ينعم بها أفراد المجتمع.[2]

[1] جمال الدين لعويسات، العلاقة الاقتصادية الدولية والتنمية، الجزائر دار هومة للطباعة، 2000 ص43

[2] سعيد عبد العزيز على، دور السياسة الصريبية في ترشيد استثمارات القطاع الخاص، دكتوراة جامعة القاهرة 1989 ص.ص 109.107.

ثانيا:آثار إستراتيجية إحلال الواردات

يترتب على إستراتيجية إحلال الواردات آثارا هامة أخذت في الظهور خلال السنوات التي طبقت فيها ويمكن إجمالها في النقاط التالية:

- ✓ أدت هذه إستراتيجية إلى منتصف طريق التصنيع، فلقد حفزت الطلب الداخلي فقط دون أن تنجح في تحفيز الطلب الخارجي على منتجاتها، وشجعت تنمية الصناعات المتجهة نحو تكثيف العمل دون تكثيف أ رس المال.
- ✓ ساهمت في ارتفاع مستويات تكاليف الإنتاج، وتشوه هيكل النفقات وعدم كفاءة قطاع الأعمال وتبديد الموارد الاقتصادية المستعملة في العملية التصنيعية وعدم النجاح في تحقيق الاستخدام الأقصى للطاقات الإنتاجية المتاحة، والذي يعني وجود طاقات إنتاجية معطلة في القطاع الصناعي لعدم القدرة على توفير المدخلات المستوردة من الخارج [1]
- ✓ تدهور جودة السلع المنتجة، وذلك لاختفاء المنافسة الأجنبية، ومن ثم عدم وجود أي دافع يدفع المنتج ؛ المحلي نحو الاهتمام بقضايا الجودة والنوعية والح رص على سمعة السلعة المنتجة أو ا رحة المستهلك [2]
- ✓ تضخم مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية في عقد الثمانيات، حيث شكلت أزمة عالمية أقعدت كثيرا من الدول عن المضي في تبني أهداف طموحة لخطط وبرامج التنمية الاقتصادية، بلغت هذه المديونية في 1990 حوالي 1400 مليار د ولار [3]
- ✓ فشل في إصلاح العجز في موازين المدفوعات، ففي حين انتهجت لتوفير الطلب على الصرف الأجنبي إلا أنها أصبحت بالعكس، مصدرا لتسرب العملة الصعبة في أشكال أخرى مواد أولية، قطع غيار، تجهيزات ، وأكثر من ذلك خدمات وفوائد الديون الخارجية.
- ✓ لجوء هذه الدول إلى صندوق النقد الدولي، تسأله المعونة والمشورة حول كيفية الخروج من أزمتها الاقتصادية من خلال شروطه وإملاءاته حول النهج الاقتصادي وتحرير الاقتصاد وتنشيط قوى السوق وفتح المجال للقطاع الخاص وضرورة تراجع القطاع العام.[4]

[1] -عبد الله موساوي، مكانة التجارة الخارجية في إسترتيجية التنمية عرض حالة الجزائر خلال الفترة: 1989-1999 مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2002 ، ص. 18.

[2]- محمد محروسي إسماعيل، المرجع السابق الذكر، ص. 57

[3]- زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر ، دراسة تقييمية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص.34.

[4] - عبد الله موساوي، مرجع سابق، ص.19.

خلاصة الفصل :

تناول الفصل الجوانب النظرية والمقاربات الفكرية لسياسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، حيث يؤدي بالدولة التي تتبع سياسة الانفتاح التجاري إلى التخفيض من الرسوم الجمركية وإلغاء القيود والحواجز غير الجمركية)نظام الحصص(بين الدول، وزيادة التبادل فيما بينها عن طريق الصاد ا رت والواردات، بما يعود بالمنفعة على كل الأطراف ، كما تكمن أهميتها في العلاقة التي تجمعها مع النمو الاقتصادي، إذ يؤكد العديد من الاقتصاديين أن تحرير التجارة يؤثر إيجابا على معدل النمو الاقتصادي، ومن ثم على المستوى العام للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية معا، باعتبار أن النمو الاقتصادي هدف تسعى إليه التنمية الاقتصادية في كل دول العالم.

إن مؤشرات الانفتاح التجاري هي عبارة عن مجموعة السياسات التجارية المتبناة التي تعبر عن الأداء التجاري للدولة وتسمح لها بمعرفة مدى انفتاح الدولة على العالم الخارجي، كما تستخدم هذه المؤشرات كذلك من أجل ترتيب وتصنيف الدول حسب درجة الانفتاح، و يقاس مؤشر الانفتاح التجاري عادة بحاصل قسمة مجموع الصادرات والواردات على الناتج المحلي الإجمالي، وهو المؤشر الأكثر استخداما.

إن النمو الاقتصادي لا يتحقق بحدوث الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي فقط، بل لابد أن يترتب عليها زيادة في دخل الفرد الحقيقي بما يفوق معدل النمو السكاني، أي حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثل في زيادة نصيبه من الدخل الوطني، كما يعتبر هذا المؤشر أكثر المعايير استخداما عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم الدول وعن طريق هذا المؤشر كذلك يقوم البنك العالمي بترتيب وتصنيف الدول.

هناك عدة أنواع للنمو الاقتصادي، لكن النمو الذي نجده سائدا في الدول النامية، هو النمو الاقتصادي العابر، وذلك استجابة لبعض الظروف الطارئة، كارتفاع أسعار بعض صاد ا رتها، مثل أسعار البترول في الدول النفطية، كما أن هناك عدة نظريات مفسرة للنمو الاقتصادي، ووفقا لنظرية النمو الداخلي يمكن بناء علاقة طويلة الأجل بين سياسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، حيث يساعد تحرير الواردات على نقل التكن ولوجيا باستيراد السلع الرأسمالية، حيث تنقل رؤوس الأموال الاستثمارية الأجنبية التكنولوجيا من الدول الصناعية إلى الدول النامية، وتؤدي إستراتيجية النمو القائمة على التصدير إلى تحقيق نمو مرتفع بسبب التوسع في الإنتاج.

وأخيرا بالنسبة لاختيار السياسات التجارية لتحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية، أن أي إستراتيجية تنموية تقوم بها الدول النامية يجب أن تحقق الأمن الغذائي أولا وبعد ذلك تتجه إلى توسيع الصادرات والانفتاح على العالم الخارجي.

الفصل الثالث

دراسة قياسية لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2019-1990

تمهيد:

في هذا الفصل نقوم بمحاولة بناء نموذج قياسي لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة بين 1990 -2019 ، وذلك بإتباع خطوات منهج الاقتصاد القياسي، معتمدين في ذلك على بعض النظريات الاقتصادية، وعلى الدراسات السابقة، وذلك باستخدام الطرق القياسية والإحصائية، حيث تلعب النماذج القياسية دورا هاما في التحليل الاقتصادي، وذلك من خلال التعرّف على طبيعة المتغيرات الاقتصادية ومدي ارتباطها ببعضها البعض والوقوف على تأثير كل منها على الآخر، ويتطلب بناء نموذج الاقتصاد القياسي فهما عميقا للعلاقات المتداخلة بين متغيرات الاقتصاد، وقد اختلفت مدارس بناء النماذج في ترتيب أولويات التقدير وفحص البيانات، حيث ظهرت العديد من البرامج الخاصة بالاقتصاد القياسي، ومن أمثلة ذلك برنامج E-views كذلك تطور وسائل جمع البيانات وتوفر المعلومات أدى إلى إمكانية تقدير معالم المتغيرات استنادا إلى بيانات واقعية وكذلك تطور وسائل الاتصال أدى إلى تعدد المتغيرات وتداخلها وآنيتها.

كما تعتبر النماذج القياسية وسيلة وأداة هامة في فهم الظواهر الاقتصادية بالاعتماد على العلاقات السببية بين مختلف المتغيرات، وصياغة النموذج وتقديره ثم اختباره من الناحية الاقتصادية والإحصائية والقياسية.

المبحث الأول: واقع سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر

عقب نهاية الثمانينات من القرن الماضي، كان اهتمام الحكومة الجزائرية في مجال التجارة الخارجية، على انتهاج مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية، وخاصة التجارية منها، والتي تعتبر انعكاسا حقيقيا من طرف المؤسسات الدولية، لما تمليه من شروط واتفاقات تُجسّد على أرض الواقع.

المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية ومراحل التحرير التجاري

اولا: الإصلاحات الاقتصادية

1- الإصلاحات الاقتصادية عقب التحول لاقتصاد السوق

1-1 – استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية: بداية من سنة 1988 ، بالضبط من خلال قانون01/88المتعلق بإعادة توجيه وتنظيم المؤسسات العمومية في إطار ما يسمى بالمؤسسات العمومية الاقتصادية، بدأت مساع الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر تظهر في الأفق، حيث أدخلت الجزائر إصلاحات مهمة بداية باستقلال المؤسسات بهدف تحقيق اللامركزية في اتخاذ القرارات وإخضاعها لأحكام القانون التجاري ، ووفقا لهذا القانون رقم 01/88 الصادر بتاريخ 12-01-1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات الاقتصادية الذي يمنح هذه :المؤسسات درجات واسعة من الحرية، وتتمثل في إلغاء الوصاية القطاعية في طبيعة الخدمة العامة- تطبيق القواعد التجارية في أعمالها وفي التسيير- حرية تحديد أسعار منتوجاتها وأجور عمالها؛- إمكانية تحقيق استثمارات بدون المرور بالهيئة المركزية للتخطيط كما كان في السابق.[1]

1-2 الإصلاح المؤسسي لنظام التخطيط: لتسهيل عمليات الانتقال إلى اقتصاد السوق وتجنب معوقات التوجيه الاقتصادي البيروقراطي فإن قانون 88-02 المتعلق بنظام التخطيط، وضع على الطريق إجراء التخطيط المركزي ، حيث يسمح القانون بتوفير للمؤسسات الاقتصادية العمومية إمكانية تحقيق المردودية متحملة كل التبعات بعيدا عن كل القيود الإدارية سواء انطلاقا من مواردها الخاصة أو القروض المصرفية عنها وفق أسس تجارية.

1-3 مراجعة القانون الأساسي للنظام الإنتاجي الفلاحي بالقانون رقم 87/19 و الصادر في 18-12-1987

والمتعلق بإعادة تنظيم القطاع الفلاحي العام، والإستغلالات الفلاحية المتعلقة بهذا القطاع تم تقسيمهاوتخصيصها، حيث قامت الحكومة بتقسيم حوالي 3500 مزرعة حكومية كبيرة إلى تعاونيات خاصة صغيرة. ومزارع فردية تتمتع باستغلال طويل الأجل، وفقا للتشريع الجديد المتعلق باستقلالية القطاع العام الإنتاجي [2]

1-4 **تعزيز مكانة أكثر لأهمية القطاع الخاص الوطني**:وهذا حسب نص القذانون رقم 85/88 المؤرخ في 12-07-1988 فأن سقف الاستثمارات المثبتة في قانون 11/82 المؤرخ في 21-08-1982 وصل إلى 30مليون دينار جزائري ؛ كما أعطيت

[1]- ناصر دادي عدون، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية، الجزائر، 2003 ، ص. 113.
[2]- صورية مساني، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساتها على الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1 سنة 2011-2012 ص 138.

أهمية كبيرة للقطاع الخاص، وخاصة فيما ذا يتعلق بتشجيع الاستثمار، وتحويل الأموال إلى الخارج لضمان التمويل، وهذا ما تجسد في القانون 10/90 الخاص بقانون النقد و العرض.

2- الإصلاحات الاقتصادية في ظل الاتفاقات المبرمة مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي

إن الأزمة البترولية التي حلت بالجزائر سنة 1986 وما نتج عنها من اختلالات عميقة على مستوى مؤشرات التوازنات الاقتصادية الكلية، حاولت السلطات الجزائرية القيام بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية المذكورة سابقا، لكن هذه المحاولات لن ترق للمستوى المطلوب، ونظرا للظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة وعجزه عن توفير السيولة اللازمة لدفع أعباء الدين الخارجي، تطلب على الجزائر اللجوء لكل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للحصول منهما على قروض ومساعدات ميسرة لسد العجز الخارجي من العملات الأجنبية.

2-1 الاتفاق الائتماني الأول ماي 1989لقد تعهدت الحكومة الجزائرية بتنفيذ برنامج التكييف والاستقرار في الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي لأول مرة في ماي 1989 والاتفاقيات المبرمة مع البنك الدولي في سبتمبر من نفس السنة، ونظرا لحساسية الوضع آنذاك فقد وقعت الجزائر على هذا الاتفاق بكل سرية، حيث تم الحصول على أقساط مرتفعة في إطار اتفاق التثبيت قدرت ب 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة DTS ، كما استفادت كذلك من مبلغ 360 مليون دولار أمريكي، أو ما يعادل 315.2مليون (DTS).واستجابة لشروط صندوق النقد الدولي أصبح من الضروري إحداث تغيير على مستوى المنظومة التشريعية لتتماشى والتوجهات الجديدة لسياسة الإصلاح الاقتصادي المتبعة، ، بدأت مفاوضات أخرى بين صندوق النقد الدولي والجزائر في سبيل الحصول على قرض آخر لمساعدتها على مواصلة الإصلاحات الاقتصادية[1].

2-2 الاتفاق الائتماني الثاني جوان 1991امتد هذا الاتفاق الائتماني الثاني لمدة 10 أشهر من جوان 1991 إلى مارس 1992 ، تحصلت الجزائر من خلاله على قرض بمبلغ 400 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 300 مليونDTS وقسم هذا القرض ،على أربعة شرائح الشريحة الأولى في جوان 1991 ، والثانية في سبتمبر 1991 ، أما الثالثة فقد قدمت في ديسمبر 1991 ، لكن الشريحة والتي كان من المقرر أن تقدم في مارس 1992 لم تتحصل عليها الجزائر جراء الانحرافات التي عرفتها الأجور في الفصل الأول من سنة 1992 ، وهذا الاتفاق كان يهدف حسب رسالة النية المرسلة من قبل السلطات الجزائرية ا يوم 27 أفريل 1991 إلى تحرير التجارة والوصول إلى أكبر قابلية لتحويل الدينار، وكذا إصلاح النظام الجمركي وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية، والجبائية بإدخال(TVA)ومواصلة الانزلاق التدريجي الم ا رقب لسعر الصرف، إلى غيرها من الأهداف المرجوة. كما جاء في رسالة النية كذلك التقليص من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والعمل على ترقية النمو الاقتصادي لدى المؤسسات

العمومية والخاصة لا سيما هذه الأخيرة التي يجب عليها أن تنوع صادراتها قصد تقوية هشاشة التوازنات الماليةالخارجية، وكذلك ترشيد الاستهلاك والادخار. ولقد وجه لهذا الاتفاق انتقادات لاذعة وهذا ما يدل على أن الوجهة الجزائرية كانت مرفوضة في الأسواق العالمية آنذاك، عندها قامت الحكومة بعدة إجراءات منها مواصلة سياسة تحرير الأسعار كما قامت بتقليص الإعانات

[1] - حداد بسطالي أثر سياسة الانفتاح التجاري على نمو اقتصاديات الدول النامية دراسة حالة الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص: علوم اقتصادية جامعة محمد بوضياف– المسيلة 2019/2018 ص110

المباشرة وغير المباشرة على المواد الطاقوية لتقارب أسعارها أسعار الأسواق العالمية وكان ذلك في أكتوبر 1991 ، كذلك قامت بالتطهير المالي للمؤسسات حيث وافق بنك الجزائر على تنظيم سوق نقدي لتفادي لجوء البنوك التجارية لإعادة الخصم، أما فيما يخص سعر الصرف كان أمام السلطات خيارين:

-تحرير سعر صرف الدينار وبداية تعويمه في أوت 1991 رغم قلة الاحتياطات الخارجية وكذا الانعكاسات التي سيفرزها هذا الإجراءات على جل القطاعات.

- تخفيض قيمة الدينار مع مراعاة أن لا يتعدى الفرق بين السعر الرسمي والسعر في السوق الموازي 25% .

2-3 الاتفاق الائتماني الثالث أفريل 1994شهد الاقتصاد الجزائري مع نهاية 1993 وبداية 1994 أزمة مالية داخلية وخارجية، وعدم المقدرة على الدفع، وثقل عبئ خدمة الدين كنتيجة لانخفاض أسعار البترول، مما حث بالسلطات الجزائرية على صياغة برنامج شامل للتصحيح بمساعدة صندوق النقد الدولي، وترتب على ذلك اللجوء إلى إعادة جدولة الديون الخارجية مع الالتزام بتنفيذ برنامج استقرار في إطار استعداد ائتماني مدته سنة ابتداء من أفريل 1994 إلى مارس 1995 وقد عقد اجتماع بين السلطات الجزائرية والدول الرئيسية الدائنة لإعادة جدولة الديون الخارجية المقدرة ب 17 مليار$ وإعادة ترتيب آجال السداد على مدى ستة عشر عاما منها فترة سماح من الدفع مدتها أربع سنوات مع إعادة جدولة خمسة ملايير دولار كمرحلة أولى من الدين الرسمي. ويرمي الإصلاح القائم منذ 1994 :إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية :

- دفع معدل النمو الاقتصادي بغية استيعاب الزيادة في اليد العاملة وخفض البطالة تدريجيا
- الإسراع في تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائدة في الج ا زئر مع المعدلات السائدة في الدول لصناعية.
- خفض التكاليف الانتقالية للتصحيح الهيكلي على القطاعات السكانية الأكثر تضررا .
- استعادة قوة مي ا زن المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد الأجنبي.

2-4 الاتفاق الائتماني الرابع (اتفاق التمويل الموسع) 1995-1998بعد التقارير الايجابية عن مدى تطبيق الجزائر لشروط الاتفاق الائتماني لسنة 1994 ، وبعد أن عرف الناتج المحلي الحقيقي معدل سلبي بلغ 0.4 % سنة 1994 عكس ما كان منتظر في البرنامج والذي قدر ب 3%قدم صندوق النقد الدولي قرض للجزائر بقيمة1169.38 مليون وحدة حقوق وذلك بتاريخ 22 ماي 1995 الى 21 ماي 1998 وبعد الموافقة على هذا القرض سحبت الجزائر ما قيمته 325.28 DTS كقسط أول على ان يتم سحب باقي المبلغ844.10 مليون DTS أي على أقساط قبل تاريخ استنفاذ القرض في 21 ماي1998.

ومن بين ما كان يهدف إليه هذا الاتفاق في مجال السياسة المالية هو مواصلة النهج المتشدد والذي أعطى آثارا إيجابية من خلال اتفاق 1994 فعمدت السلطات إلى الوصول إلى فائض وتجاوز عجز الميزانية وذلك ابتداء من سنة 1996-1997 . كما كرست سياستها الحد من الارتباط الوثيق بالمحروقات الذي تحدد أسعاره في الأسواق الدولية، كما كان الهدف توفير ادخار داخلي لضمان استثمارات ضرورية بغية الوصول إلى أهداف نمو متوسط المدى، كما عملت على تخفيف العبء على الميزانية وذلك بتقليص الأجور وإ لغاء الدعم المطبق على بعض السلع، وتم توسيع مجال تطبيق الضريبة ليشمل قطاعات أخرى

كالمصارف، التأمينات والمنتجات البترولية، بالإضافة إلى الاعتماد على نظام ثنائي لمعدلي الضريبة وهما 7% و 17 % أما فيما يخص سياستها النقدية فلقد سعت السلطات إلى تطهير السوق النقدي وزيادة رؤوس أموال البنوك عن طريق اشتراك القطاع الخاص في تمويلها، كما أدى تراجع التضخم وتحرير أسعار الفائدة إلى ظهور معدلات فائدة حقيقية موجبة وذلك بداية من سنة 1996 مما يجعله دافعا للمستثمرين وعن نظام الصرف وتحرير المبادلات الخارجية فقد جاء في رسالة النية في إنشاء سوق بين البنوك للعملة الصعبة، وكذا إنشاء مكاتب الصرافة للنقد الأجنبي وتحرير سعر صرف الدينار للوصول به إلى سعر صرف مرن يعمل وميكانيزمات السوق كما سمح للبنوك التجارية بتحويل مبالغ معينة لأغراض معينة كالعلاج، الدراسة بالخارج...الخ

ثانيا: اهم المحطات للإصلاحات الاقتصادية

على ضوء الاتفاقيات الموقعة مع صندوق النقد الدولي، بدأت أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية، حيث برزت العديد من الإجراءات والقوانين التي أعدتها الحكومة، والتي تعمل على تحرير التجارة الخارجية، متبعة في ذلك سياسة تدريجية من أجل تفادي الانعكاسات السلبية والمفاجئة لهذه العملية الانتقالية الصعبة، وخاصة ما يتعلق بحماية الإنتاج الوطني من التجاري، إلا أنه لم يكن تحرير تام للتجارة، ونستطيع القول أن مراحل تحرير التجارة الخارجية مرت على مرحلتين، وذلك تبعا للإجراءات والقوانين الصادرة في ذلك الوقت.

1- : مرحلة التحرير المقيد التدريجي للتجارة الخارجية خلال الفترة 1990-1993

حيث تم في هذه الفترة سن مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية المحددة لكيفيات وشروط ممارسة عمليات الاستيراد والتصدير، وفيما يلي أهم الإجراءات و النصوص [1].

الاجراء الأول: يتمثل في سن القانون 90-04 حول النقد والقرض والمنظم لحرية الاستثمار الأجنبي في الجزائر والمتمم في شهر سبتمبر بتعليمة من البنك المركزي تحدد فيها الكيفيات والنمط المناسب لذلك.

الإجراء الثاني: كان في شهر أوت 1990 والمتمثل في القانون 90-16 المؤرخ في 07 أوت 1990 والمتمثل في النظام الخاص بعمل تجار الجملة والوكلاء، والمتمم بالتعليمة رقم 63 لقانون المالية التكميلي لسنة 1990والصادر عن وزارة الاقتصاد بتاريخ 20/08/1990 والمتعلق بشروط عمل هؤلاء الوكلاء وتجار الجملة، ومن خلال فحص هذه القوانين نستنتج أنها: - توحي بعدم إمكانية مساعدات بنكية لتمويل العمليات التجارية مع الخارج؛ - وجود قائمة سلعية مرخصة للاستيراد من طرف الدولة وقابلة لإعادة البيع بالعملة الصعبة؛ - إجبار الوكلاء الأجانب بالقيام بعمليات الاستثمار محليا في مجال الإنتاج.

الإجراء الثالث: كان في مارس 1991، والمتمثل في صدور المنشور التنفيذي رقم 91-37 المؤرخ في 13/02/1991 ، والمتعلق بإزالة احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما تؤكد تعليمة البنك المركزي رقم 91-03 المؤرخة في 21/04/1991 على شروط وطرق عمليات تمويل التجارة الخارجية، والتي تنص على ما يلي:

[1] - الصادق بوشنافة، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية، حالة مجمع صيدال، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، . الجزائر 2007 ، ص ص 202.203.

– إلغاء ميزانية العملة الصعبة (Budgets- devises) للمؤسسات العمومية.

– تلزم المستوردين على الاستفادة من إمكانيات التمويل الخارجي ذو الاستحقاق أكثر من 18 شهرا، وتلزمهم بوضع مقابل ذلك للواردات بالعملة الوطنية.

– تمنع عمليات التسديد بالعملة الصعبة في السوق المحلي بالنسبة للمنتجات المستوردة من طرف الوكلاء وتعويضها بالدينار الجزائري.

– تلزم الأعوان الاقتصاديون الذين يبرمون صفقات استيراد بدون دفع بأن يبينوا حقوقهم وتحديد مكان صفقاتهم لدى أحد البنوك.

فمن خلال هذه النصوص التشريعية وتواريخ صدورها نستنتج أن عملية تحرير التجارة الخارجية كانت تتم بطريقة تدريجية، وأن هذه الإجراءات والأنظمة الجديدة جاءت بتغييرات هامة تتمثل في:

– في مجال تموين الاقتصاد الوطني، فإن نظام الرخص العامة للاستيراد قد عوض بمخطط التمويل، تحت إشراف ومراقبة البنك المركزي الجزائري

– أصبح البنك المركزي الوحيد الذي يضمن التناسق بين عمليات الاستيراد، بمنحه الاعتمادات ومراقبة التدفقات المالية عن طريق مخطط التمويل الحسابات بالعملة الصعبة المفتوحة لديه.

– إقحام البنوك التجارية في مجال التجارة الخارجية بالحصول على أفضل الشروط للاقتراض من الأجانب بغية تمويل الواردات.

– إضفاء نوع من الديناميكية على نشاط البنوك التجارية في مجال التجارة الخارجية.

– وضع معايير محددة للحصول على العملة الصعبة وضمان تسيير محكم للمواد المالية بالعملة الصعبة.

أما في مجال تنظيم سعر الصرف فإن سعر صرف الدينار الجزائري كان دائما في انخفاض مستمر منذ سنة 1987، حيث كان 1 دج = 2 فرنك فرنسي سنة 1985، ليصل إلى 1 فرنك = 1.415 دج سنة 1990كما انخفض الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 103% من31/12/1987 إلى 31/12/1990 ونتيجة لذلك قامت السلطات الجزائرية باعتماد نظام الصرف الدينار يرتكز على محورين هامين هما:

– نظام الصرف الرسمي: وهو المحدد رسميا من طرف إدارة البنك المركزي، وبموجب قانون المالية التكميلي السنة 1990 والخاص بعمليات تمويل التجارة الخارجية للمؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة في مجال استيراد المواد الموجهة لتلبية الحاجات الأساسية للسكان، أو الموجهة لضمان تموين الجهاز الإنتاجي الوطني؛

– سعر الصرف الموازي : وهو متعلق بتسيير العملة الصعبة الحرة المخصصة لتمويل الواردات بدون دفع أي استعمال العملة المتواجدة في السوق الموازي والتي تمثل المصدر الوحيد لتمويل مثل هذه العمليات.

رغم هذه الإجراءات التي اتخذتها السلطات العمومية لغرض الانفتاح على التجارة الخارجية، اصطدمت بتغير الحكومة، أدى إلى تعطيل السير الحسن البرنامج التحرير، فلقد اتخذت الحكومة الجديدة برئاسة السيد بلعيد عبد السلام، إجراءات مغايرة للأولى، فأصدرت تعليمة رقم 625 في 18 أوت 1992، تعمل على إنشاء لجنة مختصة و مكلفة بمنح الاغلفة المالية بالعملة الصعبة للمستوردين من القطاع العام والخاص. وتهدف هذه التعليمية إلى تأطير عمليات التجارة الخارجية من خلال إدارة وسائل الدفع الخارجي، حماية الإنتاج الوطني من المنتوجات الأجنبية ومحاربة كل أشكال التبذير؛ وجاءت هذه التعليمة لتضع حدا للمعايير السابقة المتعلقة بالحصول على التمويل والتي لم تعد من صلاحيات البنك بل من صلاحيات اللجنة

(**AD-HOC**) كما تم إعادة النظر في مجموعة من القوائم المتعلقة بالمواد المرخص في استيرادها حيث وضعت ثلاثة قوائم وهي: [1]

– **القائمة الأولى**: المواد الإستراتيجية: تشمل كل ما يتعلق بالمحروقات و المواد الاستهلاكية الأساسية و كذا عوامل الإنتاج، هذه القائمة تستفيد من الحصول على العملة الصعبة بالدرجة الأولى.

– **القائمة الثانية**: المواد المتعلقة بالإنتاج والاستثمار: وتستفيد من العملة الصعبة عن طريق قروض حكومية.

– **القائمة الثالثة**: المواد الممنوعة من الاستيراد: وتضم هذه القائمة المواد التي لا يمكنها الاستفادة من الحصول على عملة صعبة إلا باستعمال الحساب الخاص بالعملة الصعبة، كالشاحنات والآلات الكهرومنزلية، و مواد أخرى لا يمكن استيرادها ولو باستعمال حساب العملة الصعبة الخاص كالفواكه، الجبن واللعب وغيرها .

2– : مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية منذ 1994

بدأت عملية رفع الحواجز غير التعريفية مع مطلع سنة 1994، باستثناء قائمة واحدة للسلع المستوردة، بغية السماح للمنتج الوطني بالتأقلم مع ظروف المنافسة الخارجية، لكن مع مطلع سنة 1995 فإن عملية التحرير شملت كل الواردات.

فبعد التغيير الحكومي ورحيل عبد السلام بلعيد وتولي السيد مقداد رئاسة الحكومة، أكد التزامه باحترام ما جاء في اتفاق ستاند باي (STAND-BAY) والمتضمن تهيئة الاقتصاد الوطني للانفتاح أكثر على العالم الخارجي، من خلال تحرير التجارة الخارجية، ومن ثم فتح الحدود في وجه السلع الأجنبية وغيرها، ولهذا جاءت التعليمة الحكومية رقم 13 الصادرة في 12 أفريل 1994 تلقي التعليمة رقم 625؛ حيث أصبحت عملية استيراد البضائع مسموح بها دون أي قيد إداري، وهذا انطلاقا من تاريخ 01 جانفي 1995، حسب ما جاء في القرار الوزاري الصادر في 26 ديسمبر 1994.

وفيما يتعلق بالحواجز الجمركية، فإنها بدأت في الانخفاض بداية من سنة 1992، حيث خفضت التعريفة الجمركية من الحد الأقصى لها والمقدر ب120% إلى 60% وفي ظل المفاوضات الجارية مع المؤسسات المالية الدولية تم الاتفاق على تخفيض المعدل الأقصى للتعريفة إلى 50% منة 1996، ليصل إلى 45% سنة 1997، ثم 40% سنة 1998؛ وفي سنة

[1]- مراد زايد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، . 2006 ، ص. 162.

1997، بلغ معدل الحماية الاسمي 24.3 %، والمعدل المتوسط المرجح نسبة 18%، وبقي معدل التعريفة 40% مرشحا للانخفاض خاصة في إطار المفاوضات الخاصة بالانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

أما في مجال الصرف، فبحلول عام 1995 أزيلت كل الضوابط على أسعار الصرف في تجارة السلع، وكان من المقرر إلغاء القيود على مدفوعات السلع غير المنظورة (الخدمات) على مراحل ابتداء من الصحة، التعليم ثم بقية الخدمات. وبذلك أصبحت البنوك تمتلك حرية تقديم النقد الأجنبي للمستوردين بناء على طلبات موثوقة، وأنهى البنك المركزي توفير الغطاء الأجل على النقد الأجنبي والذي كان يمنح للمؤسسات الاقتصادية، كما ألغيت القيود النهائية على المدفوعات بالنسبة للمعاملات الجارية المتبقية بما في ذلك السفر لأغراض السياحة، وقبلت بذلك الجزائر الالتزامات التي تنص عليها المادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي في شهر سبتمبر 1997.

وفي 2001، تم إصدار الأمر رقم 01/02 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بإنشاء تعريفة جمركية، تشمل التعريفة العامة المطبقة على البضائع التي يكون منشؤها البلدان التي تمنح الجزائر معاملة الدولة الأكثر تفضيلا، وتحدد نسبتها كما يلي: – الإعفاء وهو خاص بمنتجات الحبوب، وبعض المنتجات الصيدلانية مثل الحقن؛ – معدل منخفض 5%، يخص المواد الأولية، وبعض السلع الاستهلاكية أو سلع التجهيز؛ – معدل 15% يخص المنتجات نصف مصنعة ومختلف السلع الوسيطية؛

– معدل أقصى 30% يخص كل المنتجات الاستهلاكية النهائية. كما حدد تاريخ دخول التعريفة الجمركية حيز التنفيذ ابتداء من أول جانفي 2002، غير أن هذه التعريفة قوبلت بانتقادات من طرف المتعاملين الاقتصاديين، حيث تم اعتبارها تعريفة معاقبة للإنتاج الوطني، لذا عدل هذا الأمر بالمرسوم رقم 02/02 المؤرخ في 25 فيفري 2002، بإجراء تعديلات لتخفيض الحقوق الجمركية مست 264 وضعية فرعية، كما تم تخفيض المعدل من 15% إلى 5% بالنسبة للمنتجات النصف مصنعة المستعملة كوسيط في الفروع الصناعية.

كما تم تحديد شروط تصدير بعض المنتجات والمواد والبضائع في سنة 2007، وكذلك في سنة 2010، أو 2015، وتحديد الإعفاءات الجمركية والمتعلقة أساسا بمناطق التجارة الحرة العربية، أو بدخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي، أو تلك المتعلقة بالمفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة.[1]

ثالثا: البرامج التنموية المسطرة في ظل سياسة الانفتاح التجاري.

مر الاقتصاد الجزائري بثمانية برامج تنموية، وهذا خلال فترة الدراسة 1990-2019؛ حيث اتخذت فيها الحكومة الجزائرية العديد من الإصلاحات، وتتمثل هذه البرامج التنموية في:

1- برنامج التثبيت الاقتصادي الأول 1989 1990 في ظل هذا البرنامج القصير المدى تم فيه مايلي:[2]

[1] حداد بسطالي مرجع سابق ص ص123.124.
[2] حداد بسطالي مرجع سابق ص ص130-132.

- ✓ إصدار قانون النقد والقرض 90-04 ، والذي يعتبر خطوة هامة في تاريخ الاقتصاد الجزائري؛ حيث يهدف إلى الحد من زيادة القروض للمؤسسات العمومية مع استقلالية البنك المركزي للإصدار النقدي ومراقبة المنظومة البنكية.
- ✓ رفع الدعم التدريجي على المواد المدعمة وتطبيق الأسعار الحقيقية على السلع والخدمات مع تناقص التزامات الخزينة العمومية في تمويل المؤسسات العمومية.
- ✓ تراجع حجم الاستثمارات، مع تخلي الدولة عن دعم وتمويل المؤسسات العمومية.
- ✓ ارتفاع فرض الضرائب الجبائية مما أدى إلى ارتفاع الإيرادات الجبائية بالنسبة للناتج الداخلي الخام من 27.6% في سنة 1989 إلى 28.4% في سنة 1990.

2- برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني 1991- 1992تفاقم الوضع الاقتصادي نتيجة البرنامج الاقتصادي الأول، مما أدى إلى الاستمرار في البحث عن التوازن الاقتصادي بإصلاحات جديدة في برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني من خلال :

- ✓ إصلاح النظام الضريبي والجمركي
- ✓ استمرار تحرير أسعار السلع و الحد من تدخل الدولة و ضبط عملية الدعم للسلع .
- ✓ تشجيع الاستثمار الخارجي وبداية فتح السوق المحلي على المنافسة الأجنبية خاصة في قطاع المحروقات.
- ✓ تبني سياسة نقدية صارمة تدعوا إلى التخلي عن السياسة المالية التوسعية لأنها مصدر العجز في الموازنة مع زيادة التضخم نتيجة انخفاض إيرادات الصادرات من المحروقات، وارتفاع معدل البطالة إلى 33 بالمائة سنة 1994.
- ✓ تضاعفت الصدمات الخارجية التي زادت الوضع الاقتصادي تأزما، مع ضعف التأطير والإصلاح الذاتي مما أدى إلى الاستعانة بأيدي العون الخارجية مما دفع الاقتصاد الجزائري للدخول الفعلي في الانفتاح التجاري وتحرير السوق.

3- برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث 1994- 1995ما يميز هذا البرنامج القصير الأجل هو الاتفاق الائتماني مع صندوق النقد الدولي، والذي فرض مجموعة من الشروط والالتزامات لابد القيام بها من طرف الحكومة الجزائرية، والذي أدى إلى:

- ✓ تأزم الوضع الاقتصادي آنذاك، وخاصة فيما يتعلق بترخيص بيع وحدات المؤسسات العمومية.
- ✓ تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ إعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية.
- ✓ ترسيخ قواعد اقتصاد السوق بشكل فعلي.
- ✓ الترخيص للقطاع الخاص بالمشاركة في رأسمال المؤسسات العمومية في حدود 49%.

4- برنامج التعديل الهيكلي 1995- 1998في ظل برنامج التصحيح الهيكلي، سعت فيه الحكومة الجزائرية إلى توجيه الاقتصاد نحو التصدير، وذلك تماشيا مع تخفيض قيمة الدينار الجزائري، وإنشاء بنوك للرأسمال الأجنبي، مع تحرير أسعار منتجات القطاع العام، وكذلك تحرير أسعار المواد الوسيطية في الفلاحة؛ إلا أن هناك انعكاسات وخيمة على الاقتصاد الجزائري وتتمثل في : انكماش القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع الصناعي، كما تتجلى في تخفيض عدد العمال، حيث

وصل في السداسي الأول سنة 1998 إلى 212970 عامل، وكذلك هبوط مؤشر الإنتاج الصناعي بأكثر من 11 نقطة مابين 1994 و 1997.

5- برنامج دعم النمو الاقتصادي 2001- 2004تم في هذا البرنامج تخصيص غلاف مالي يقدر ب 7ملايير دولار أمريكي أولي، لأجل إنشاء مشاريع استثمارية، ليصل إلى 16 مليار دولار بغية إضافة مشاريع إضافية جديدة؛ كما تمت في هذه الفترة إعادة | استئناف المفاوضات لأجل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، من خلال إعادة النظر والتغير في السياسة الجبائية والجمركية وبالتالي توسيع درجة الانفتاح التجاري وزيادة تحرير السوق نحو التنافسية العالمية. كذلك في هذه الفترة كان الانفتاح التجاري المنتهج هو انفتاح من جانب واحد، أي في ظل وجود حماية للصناعة الناشئة وبعض الاستثناءات للتخفيض الجمركي، حيث كان حجم قائمة السلع المستثناة من تخفيض الرسوم الجمركية، بشكل كبير من خلال فرضتعريفة جمركية على القيمة سميت)(Droit additionnelleprovisoireلحماية المنتجات التحويلية المصنعة، استمرت قائمة المنتجات الخاضعة إلى DAP لأجل سلع التجهيزات المصنعة محليا، ثم بدأ بالانخفاض من 48 بالمائة لسنة 2002 إلى 36 بالمائة في 2003 ، إلى 24 بالمائة في سنة 2004

6- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009 -2005 Pcscبعد النتائج الايجابية المترتبة عن تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وجب على القائمين على تسطير السياسة الاقتصادية بالجزائر مواصلة استخدام الأدوات المختلفة لسياسة الإنعاش الاقتصادي، وعلى رأسها برامج التنمية لكن هذه المرة تستوجب إطلاق برامج ضخمة، ومن هنا جاء الإعلان عن برنامج جد طموح يهدف إلى تعزيز معدلات النمو الاقتصادي، وكان البرنامج المنطلق بالتالي هو البرنامج التكميلي لدعم النمو

وقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي يقدر ب 114 مليار دولار، ليصل إلى 130 مليار دولار سنة 2009؛ كما يهدف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي إلى:

- ✓ تحسين المستوى المعيشي للأفراد.
- ✓ تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانب الاقتصادي والاجتماعي.
- ✓ رفع معدلات النمو الاقتصادي الذي يعتبر الهدف الرئيسي للبرنامج.
- ✓ تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتبارها أهم عوامل النمو الاقتصادي.
- ✓ تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير الشرعية التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة .
- ✓ مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهل أداة الإنتاج أو الإصلاح المالي والبنكي .
- ✓ استكمال الإطار التحفيزي والاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شنها أن تتم الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الوطني الخاص.

كما لا ننسى سبل التوجه نحو زيادة حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث انضمت الجزائر إلى منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى سنة 2009، حيث كان هناك التزام بالتخفيضات الجمركية.

7- برنامج توطيد النمو الاقتصادي PCCE، 20142010 خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدر ب 286 مليار دولار، وهذا في إطار مواصلة المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في البرنامجين السابقين، والذي من شأنه تعزيز الجهود التي تشرع فيها منذ عشر سنوات لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ ولقد شمل هذا البرنامج تحقيق ما يلي:

- ✓ استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار؛
- ✓ إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار. كذلك خلال فترة هذا البرنامج انخفضت الديون الخارجية من 5.681 مليار دولار إلى 3.010 مليار دولار في سنة 2014.

المطلب الثاني: تحليل تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1990-2019.

الملاحظ على الاقتصاد الجزائري، أنه اقتصاد ريعي، أي أن الجزائر يغلب في صادراتها منتوج واحد وهو البترول، بالرغم من أن الصادرات تعتبر عنصر جوهري في سياسة الانفتاح التجاري، وفي المقابل نجد أن الجزائر تستورد تقريبا كل شيء وخاصة أثناء البحبوحة المالية، فهي تستورد بكميات كبيرة المواد الغذائية والمواد الخام والسلع النصف مصنعة وسلع التجهيز، وغيرها من السلع.

أولا: تطور الصادرات وتوزيعها الجغرافي

1- تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990-2019.

يوضح الشكل الموالي تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1989- 2019، والذي نحاول من خلاله معرفة الفترات الايجابية التي أدتها الصادرات الجزائرية وكذا العوامل المؤثرة في كبحها، من خلال الشكل.

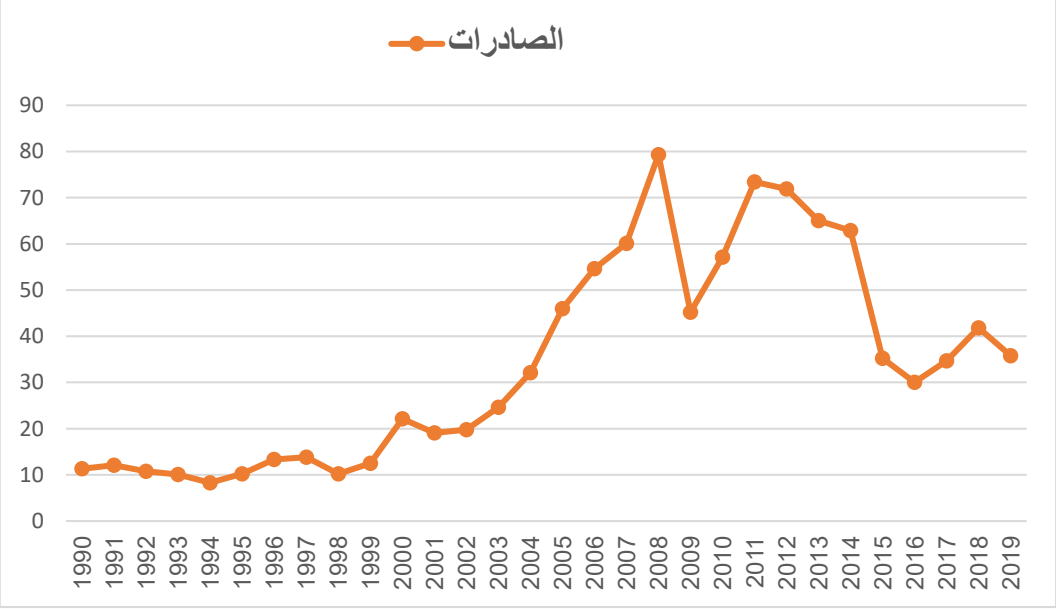

الشكل رقم(03): تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990- 2019

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الاحصائيات الواردة في الملحق 01

من خلال الشكل رقم (03)، نلاحظ أن الصادرات الجزائرية تميزت بالتذبذب خاصة خلال الفترة 1990- 2002، مرة بالارتفاع ومرة بالانخفاض، وهذه الفترة يمكن اعتبارها بالمرحلة الحرجة في الاقتصاد الجزائري، نظرا للإصلاحات الاقتصادية وكذا التوجه نحو الانفتاح التجاري، بداية من 1994، ثم ترتفع من سنة 2002 وتستمر في الارتفاع حتى سنة 2008 أين بلغت 79298 مليون دولار مسجلة أعلى قيمة لها، لتنخفض إلى 45194 مليون دولار سنة 2009، ثم بقيت متذبذبة إلى غاية 2019، وهذا الانخفاض والارتفاع تتحكم فيه أسعار البترول بالدرجة الأولى، إضافة إلى التقلبات الخارجية على المستوى العالمي الأزمة المالية العالمية ولكن لن تتأثر بشكل كبير؛ وهذا ما يدل على أن الجزائر مازال اقتصادها يعتمد على عائدات النفط دون مساهمة غيره من القطاعات الإنتاجية لمختلف السلع في تمويل الاقتصاد.

2- التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990- 2019

يبين التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية الزبائن الرئيسيين للجزائر، والشكل الموالي يمثل التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990 - 2019.

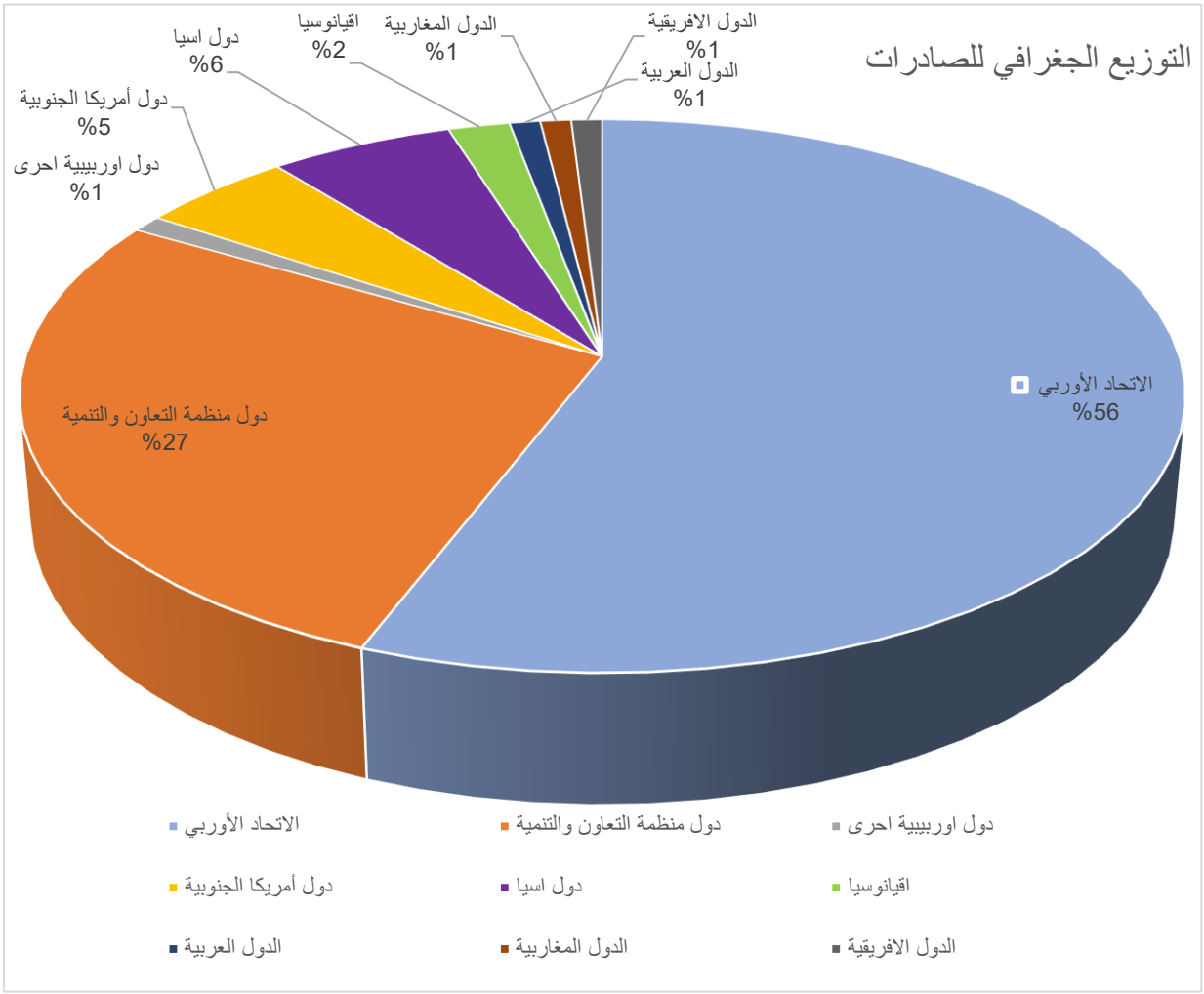

الشكل رقم(04): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990- 2019

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الاحصائيات الواردة في الملحق 02

من خلال الشكل نلاحظ أن الاتحاد الأوربي يحتل الصدارة، ويمثل الشريك التجاري الأول، حيث يهيمن على 56 %، من إجمالي الصادرات الجزائرية، ثم دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي تستحوذ على 27%، تليها في المرتبة الثالثة والرابعة كل من دول آسيا ودول أمريكا الجنوبية بنسبة 6% و5% على الترتيب، ثم باقي دول العالم التي لا تتجاوز نسبة 6%.

ويرجع السبب الرئيسي في هيمنة الاتحاد الأوربي على الصادرات الجزائرية إلى طبيعة الصناعة في دول الاتحاد الأوربي والتي تهيمن عليها المحروقات، وهي الميزة الرئيسية للصادرات الجزائرية باعتبار ما يفوق 97%محروقات، بدون ما ننسى تكاليف النقل التي أصبحت تؤرق معظم اقتصاديات دول العالم، إضافة إلى اتفاق الشراكة الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2002؛ حيث قدرت أعلى قيمة للصادرات الجزائرية نحو دول الاتحاد الأوربي سنة 2013 ب 41277 مليون دولار، ثم سجلت انخفاضا إلى النصف سنة 2017 بقيمة 20386 مليون دولار.

أما بالنسبة للشريك الثاني، وهو دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فقد سجلت تطورا وارتفاعا في قيمة الصادرات ابتداء من سنة 1990 وإلى غاية 2011، أين سجلت أعلى قيمة لها لهذه الدول قدرت بقيمة 24059 مليون دولار، ثم بدأت بالانخفاض خلال الفترة 2012- 2018، لتصل أدنى مستوى لها سنة 2015بقيمة 5288 مليون دولار.

أما بالنسبة للدول العربية ودول المغرب العربي التي تبقى فيها النسبة ضئيلة جدا، وهذا ما يفسر ضعف المبادلات التجارية بين بلدان الاتحاد الأسباب مختلفة جوهرها سياسي، حيث لا تتعدى نسبة 2% ، كما ترجع الأسباب داخلية تتعلق بطبيعة السلع المصدرة والتي تشترك فيها معظم الدول العربية وتشابه الهيكل الإنتاجي.

ثانيا: تطور الواردات وتوزيعها الجغرافي

1- تطور قيمة الواردات الجزائرية خلال الفترة 1990- 2019

يوضح الشكل ادناه تطور قيمة الواردات الجزائرية خلال الفترة 1990- 2019.

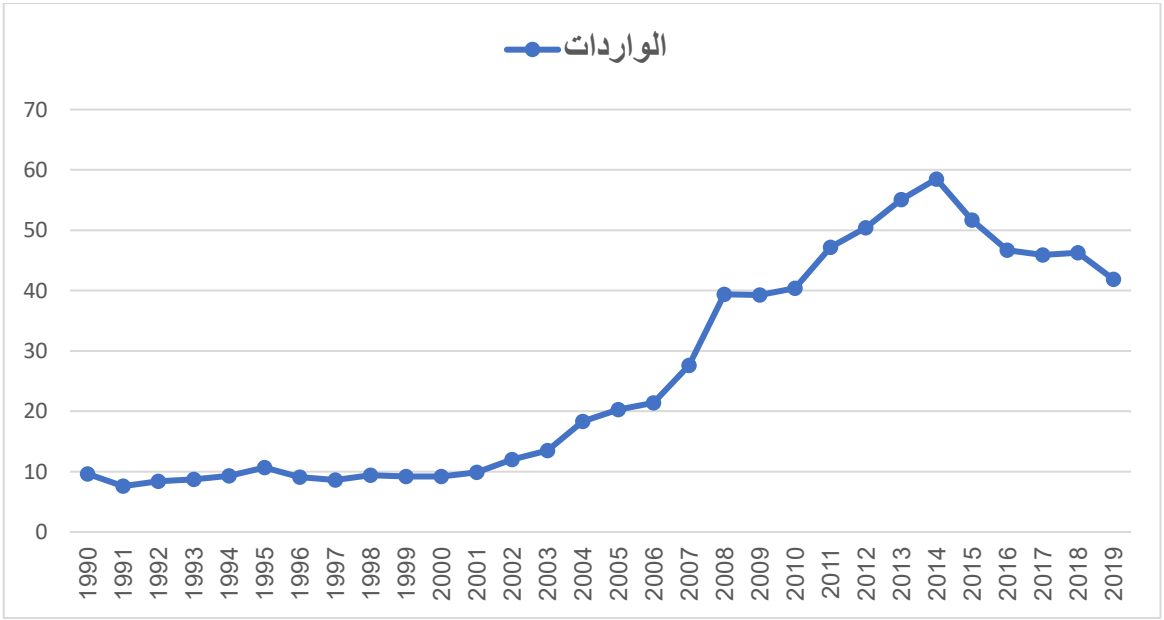

الشكل رقم (05) تطور قيمة الواردات الجزائرية خلال الفترة 1990- 2019

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الاحصائيات الواردة في الملحق 01

من خلال الشكل رقم (05)

نلاحظ من خلال المنحنى البياني أن الواردات الجزائرية بصفة عامة لم تعرف تذبذبا عكس الصادرات، وتطورت بشكل مستمر بداية من 1990 إلى غاية سنة 2014، أين بلغت أقصى قيمة لها مسجلة 58580 مليون دولار، ويرجع الارتفاع المستمر في قيمة الواردات إلى الزيادة في أجور العمال، وبالتالي زيادة الطلب على السلع وخاصة السيارات، كذلك ارتفاع المواد الاستهلاكية الأساسية المستوردة كالقمح وبودرة الحليب، والسكر، أما في السنوات الأخيرة من 2015 إلى غاية 2019 يرجع السبب الرئيسي في انخفاض الواردات إلى الصدمة البترولية التي عصفت بالاقتصاد الجزائري، والتي كانت لها انعكاسات مباشرة، من خلال قرار الحكومة في كبح قيمة الواردات، والمتمثل في تسقيف العديد من السلع والمواد المستوردة، من خلال وضع رخص الاستيراد، فوصلت قيمتها سنة 2019 إلى 41930 مليون دولار، مسجلة أقل قيمة منذ سنة 2011.

2- التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1990- 2019

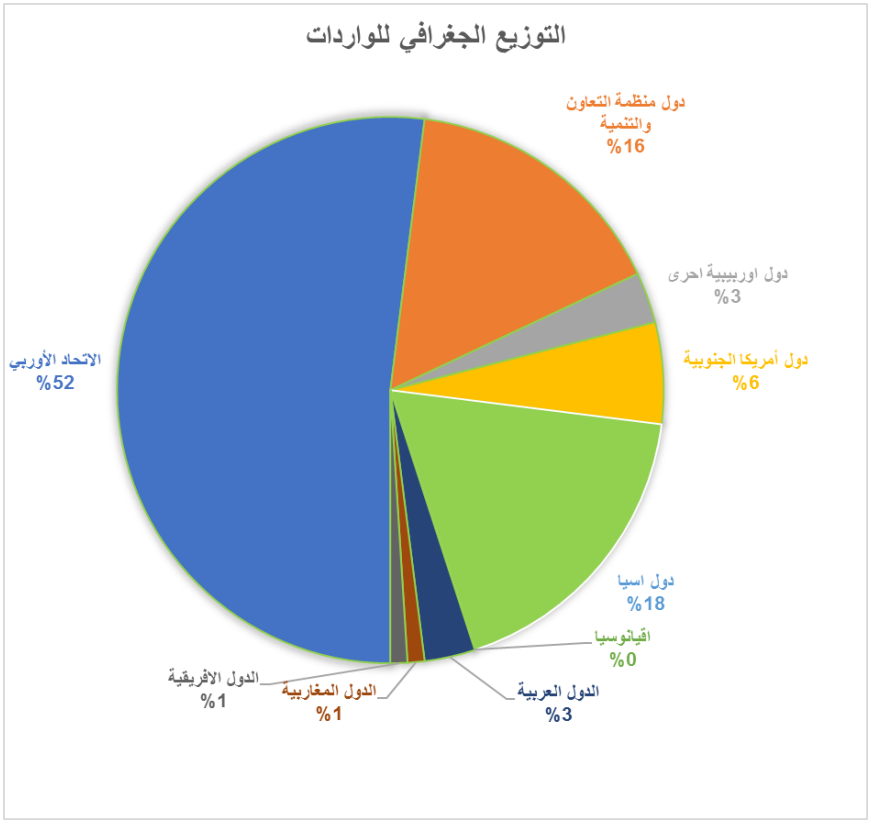

الشكل رقم (06): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1990- 2019

المصدر: من إعداد الطلبة، اعتمادا على الإحصائيات الواردة في الملحق رقم 02

الشكل اعلاه يمثل التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1990- 2019، فمن خلاله نلاحظ أن أهم الشركاء التجاريين الثلاثة هم: دول الاتحاد الأوربي في المرتبة الأولى بنسبة 52%، تم تليها الدول الآسيوية بنسبة 18%، ثم في المرتبة الثالثة دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بنسبة 16%، كما هو موضح.

ما يلاحظ من الشكل، نجد أن الواردات الجزائرية تخطوا نفس خطوات الصادرات، حيث نجد في المرتبة الأولى الاتحاد الأوربي، وهو الشريك الأول بالنسبة للمبادلات التجارية سواء الصادرات أو الواردات، حيث يستحوذ على أكثر من نصف إجمالي الواردات الجزائرية، فبالرجوع للملحق رقم 03، نجد أن الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوربي عموما سجلت تطورا خلال فترة الدراسة من 1990إلى غاية 2014، حيث قدرت سنة 1990 بحوالي 5583 مليون دولار، وسنة 2014 باعتبارها سجلت فيها أعلى قيمة ب 29684 مليون دولار، لتنخفض في السنوات الموالية ووصلت إلى أدنى قيمة 20298مليون دولار سنة 2017، وهذ يرجع بطبيعة الحال إلى الأزمة التي عصفت بالاقتصاديات البترولية عموما سنة 2014، ولجوء السلطات العليا إلى كبح الواردات والتضييق عليها.

أما بالنسبة للشريك الثاني والمتمثل في الدول الآسيوية فالملاحظ أن الواردات الجزائرية كانت لا تتعدى 607 مليون دولار سنة 1990، لترتفع إلى 12619 مليون دولار سنة 2014 مسجلة أعلى قيمة لها، والملاحظ أن فاتورة الواردات من هذه الدول لم تنخفض بشكل كبير بعد الأزمة البترولية 2014، حيث سجلت 11557مليون دولار سنة 2018، وهذا ما يفسر اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على هذه الدول خاصة فيما يتعلق باستيراد قطع الغيار المستعملة في تركيب السيارات الأسيوية، بعد منح رخص التركيب لرجال الأعمال الجزائريين.

وأما الشريك الثالث والمتعلق بدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فكانت مساهمتها في الواردات الجزائرية مساهمة معتبرة خلال الفترة 1990 وإلى غاية 2008، حيث كانت خلال هذه الفترة الشريك الثاني بعد الاتحاد الأوربي وكانت قيم الواردات أكبر من نظيرتها في الدول الآسيوية حيث بلغت أعلى قيمة 7245 مليون دولار سنة 2008، ثم سلكت مسار الانخفاض خلال الفترة 2009- 2018، لتصل قيمة 5837 مليون دولار سنة 2018.

أما باقي دول العالم فكانت مساهمتها في الواردات الجزائرية خلال هذه الفترة لا تتعدى 14%، وهي مساهمة ضئيلة جدا، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى الهيكل الإنتاجي للدول النامية والتي معظمها مواد أولية، وخاصة التجارة البينية بين الدول المغاربية والدول العربية.

من خلال تحليل البيانات الإحصائية السابقة يتضح لنا أن الجزائر تابعة شبه كليا للاتحاد الأوربي سواء في مجال الصادرات أو الواردات، وربما يرجع السبب في ذلك إلى العلاقات التاريخية الموجودة لما بين ضفتي المتوسط الشمالية والجنوبية، وكذا لقرب المسافة، حيث تعتبر مصاريف النقل محدد رئيسي لاتجاه المبادلات التجارية الدولية، وكذلك اتفاق الشراكة الأورو جزائرية، والذي تم فعلا ودخل حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005، والتوجه نحو إقامة منطقة تجارة حرة.

ثالثا: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990– 2019

تميزت الفترة مابين1990 و2019 بصفة عامة، بتحقيق فائض في الميزان التجاري، باستثناء سنتي 1994 و1995 ، والسنوات الخمسة الأخيرة 2015، 2016، 2017، 2018، و2019، حيث عرف عجزا بقيمة 1025 مليون دولار و521 مليون دولار على التوالي، خلال سنتي 1994 و1995، ووصل قيمة العجز سنة 2019 إلى 6110 مليون دولار، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

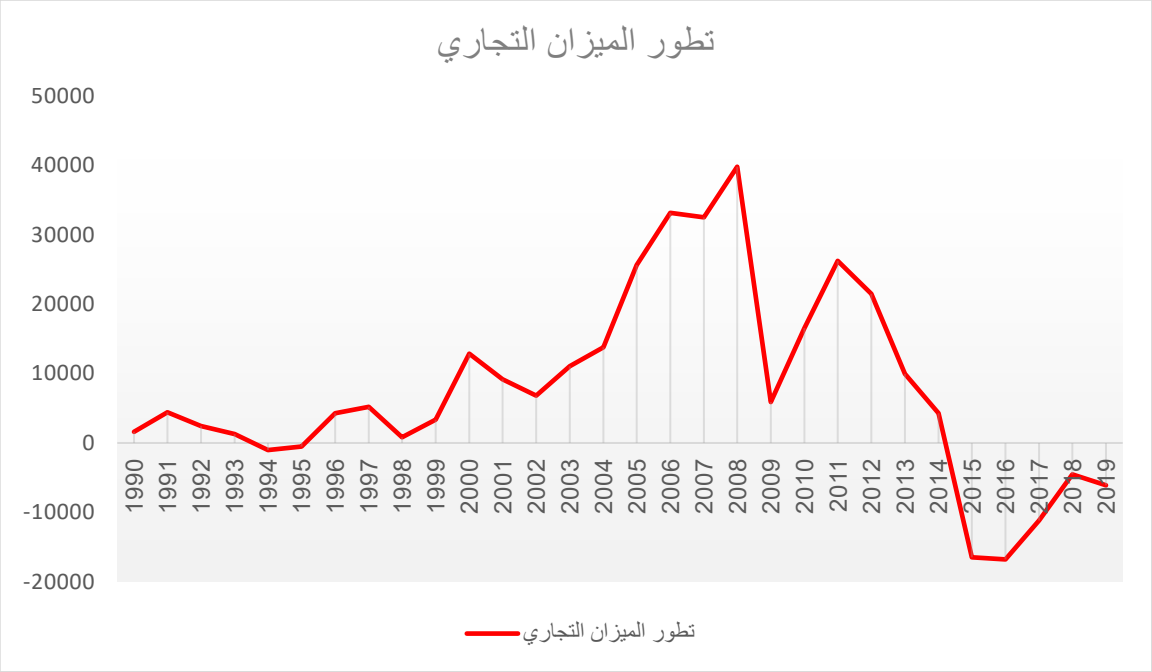

الشكل رقم (07) تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1990– 2019

المصدر: من إعداد الطلبة، اعتمادا على الإحصائيات الواردة في الملحق رقم 1

من خلال الشكل السابق يظهر الميزان التجاري الجزائري متذبذبا خلال الفترة 1990- 2019، حيث شهد فائضا ملحوظا في سنة 1991، ثم ينخفض بعدها تدريجيا خلال الأربع سنوات الموالية من 1992 إلى 1995 أين يسجل الميزان التجاري عجزا بلغت قيمته 1025- مليون دولار، و 521 مليون دولار في سنتي 1994 و1995، وهو تاريخ بداية تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي للاستقرار الكلي والذي مدته سنتين، والذي كان الهدف منه استعادة التوازن الميزان المدفوعات، ويرجع سبب العجز إلى ارتفاع حصة الواردات من المواد الأولية وسلع التجهيز الصناعي، نتيجة الانفتاح التجاري وتخفيض الرسوم الجمركية، وهو ما دفع بوجود مؤسسات الاستيراد والتصدير التابعة للخواص إلى تكثيف العمليات في مجال الاستيراد بهدف تعظيم الأرباح وبالمقابل لا يوجد نشاط للتصدير، ليرتفع من جديد بشكل طفيف في سنتي 1996 و 1997، معاودة الانخفاض في سنة 1998، أما بداية من 1999 فأصبح الميزان التجاري يسجل فائضا كبيرا خصوصا في الخمس سنوات الأخيرة ب: 644 25 مليون دولار،157 33 مليون دولار، 532 32 مليون دولار، 819 39 مليون دولار، خلال السنوات 2005، 2006، 2007، 2008، على التوالي، حيث سجل أكبر فائض له في سنة 2008 حيث قدرت قيمته 39819 مليون دولار، مقارنة بسنة 1998 أي قبل 10 سنوات بالتحديد، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية بالدرجة الأولى؛ ثم يستمر الميزان التجاري في تسجيل فوائض قليلا في سنة 2010 بفائض بلغ 580 16 مليون دولار أي بمعدل

نمو قدره حوالي 181 %، أي معاودا الارتفاع خلال السنوات الأربع الموالية ليسجل أكبر قيمة سنة 2011، ب 26233 مليون دولار، ثم عاد في الانخفاض، ليسجل سنة 2014 قيمة تقدر ب 4306 مليون دولار، ليبقى متدهورا في السنوات الموالية 2015، 2016، 2017، 2018، و2019، برصيد سلبي، ويرجع السبب الرئيسي إلى انخفاض أسعار البترول خاصة سنة 2014 التي وصل فيها سعر البرميل إلى 49 دولار أو ما دون ذلك، وفي أواخر سنة 2019، بلغ متوسط سعر البرميل الواحد في حدود64.20دولار، وهذا دلالة على أن الاقتصاد الجزائري ذو هشاشة كبيرة أمام التقلبات الخارجية في أسعار البترول، خاصة وأن الصادرات الجزائرية تقارب أو تفوق95 بالمائة من المحروقات.

المبحث الثاني: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية

المطلب الأول : تطور مؤشر الانفتاح التجاري و تذبذب معدل النمو الاقتصادي في الجزائر و العلاقة بينهما خلال الفترة 1999-2019

أولا :تطور مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2019

من خلال الجدول الوارد في الملحق رقم 01 ، يتضح لنا أن مؤشر الانفتاح التجاري الجزائري والذي تم حسابه بواسطة مجموع إجمالي الصادرات والواردات نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، قد عرف تغيرات عدة خلال فترة الدراسة 1990-2019، ويمكن توضيح ذلك جليا في الشكل الموالي:

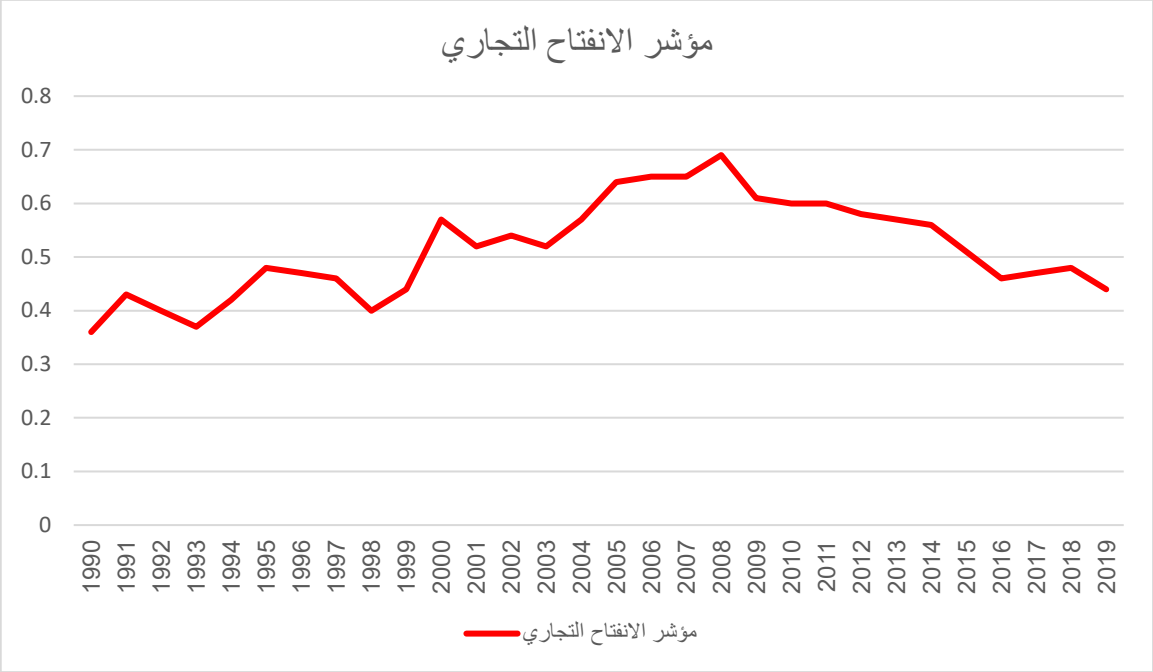

الشكل رقم (08) تطور مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2019

المصدر: من إعداد الطلبة، اعتمادا على الإحصائيات الواردة في الملحق رقم01

من خلال الشكل السابق يظهر مؤشر الانفتاح التجاري الجزائري حيث شهد ارتفاعا ملحوظا في سنة 1991 ، ثم ينخفض بعدها تدريجيا خلال السنتين المواليتين 1992 و 1993 مسجلا ما قيمته 40.36%،و 37.75%، على التوالي، ثم ليرتفع من جديد بشكل طفيف في سنتي 1994 و 1995 ويرجع ذلك السبب إلى الاتفاق الائتماني الموقع مع صندوق النقد الدولي، وسن بعض القوانين لتحرير التجارة الخارجية، معاودا الانخفاض إلى غاية سنة 1998 ، أما بداية من 1999 فقد سجل مؤشر الانفتاح التجاري ارتفاعا ملحوظا وهذا يرجع إلى العائدات البترولية خصوصا في الخمس سنوات خلال 2005 و 2006 و 2007 و 2008 على التوالي، حيث سجل أكبر مؤشر له في سنة 2008 حيث ارتفع بمعدل 69.45% ثم عاد من جديد في الانخفاض إلى ، غاية سنة 2019 يرجع السبب في ذلك إلى الأزمة المالية لسنة 2008 ، وما انجر عنها من انعكاسات وآثار على المستوى العالمي، حيث لوحظ في هذه الفترة عودة السياسات الحمائية مما انجر عنها فرض قيود على التجارة الخارجية وهو ما

يؤثر بشكل مباشر على مؤشر الانفتاح التجاري، بدون ما ننسى أسعار البترول باعتبار الاقتصاد الجزائري ذو تبعية بترولية محضة، باعتبار مداخيل المحروقات المتذبذبة في كل الأحوال هبوطا . وارتفاعا وخاصة سنة 2009 ، و 2014 ، وأواخر سنة 2019.

ثانيا: تذبذب معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1999-2019.

يمكن توضيح تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة من خلال الشكل الموالي.

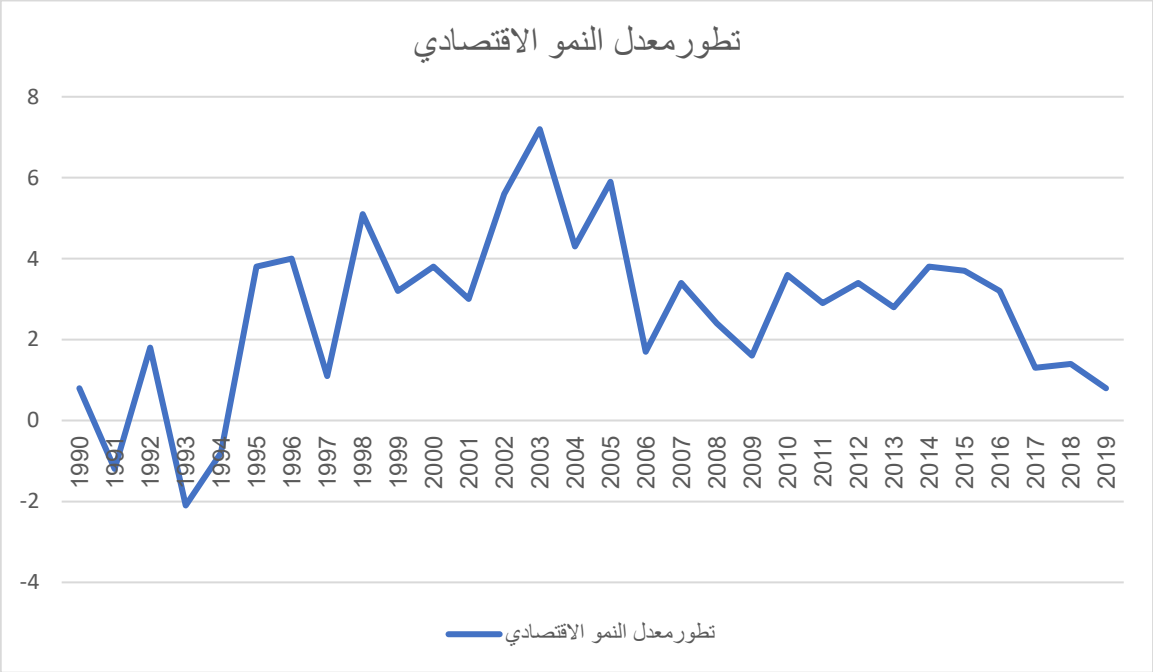

الشكل رقم (09) تذبذب معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1999-2019

المصدر: من إعداد الطلبة،اعتماداعلى الإحصائيات الواردة في الملحق رقم01

من خلال الشكل نلاحظ معدل النمو الاقتصادي سجل معدل سلبي سنوات 1991-1993-1994حيث شهد ارتفاعا ملحوظا سنة 1992، وكذلك سنة 1995وسنة 1996 ، ويمكن تفسير ذلك بزيادة معتبرة فينمو الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار البترول خلال حرب الخليج بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراقوانسحاب هذه الأخيرة من السوق العالمية للبترول مما أدى إلى انخفاض عرض هذه المادة، في نفس الوقتسجلت الواردات معدل نمو سالب أما بعدها أي في سنة 1993 فقد شهد انخفاضا ثم ليرتفع خلال الفترة من1994إلى غاية 2003، ولكن بشكل متذبذب، حيث تم إدخال نظام شركات الامتياز وشركات البيع بالجملةحيز التطبيق، وهو ما ساعد بقدر كبير على تفكيك الاحتكار التي كانت تمارسه المؤسسات العمومية في مجالالاستيراد ، وكذلك نتيجة الانتقال إلى التحرير الكلي للتجارة الخارجية ابتداء من 1994 أما الفترة الممتدة من2004وإلى غاية 2019 فقد شهد تذبذبا مرة بالارتفاع ومرة بالانخفاض، تماشيا مع أسعار البترول، إضافة إلىارتفاع في إيرادات الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية، والتي وصلت إلى أقصى قيمة لهافي جويلية 2008ب: 147دولار للبرميل، ثم ينخفض من جديد في سنة 2009إلى حوالي 60دولار للبرميللليستقر بعدها في حدود 80دولار للبرميل، لينخفض مرة أخرى

سنة 2014 ووصل إلى حوالي 49 دولار ثمأعاد الكرّة سنة 2019؛ مما نستنتج أن الاقتصاد الجزائري مرتبط بالصدمات البترولية التي تطرأ على مستوىالأسواق العالمية.

ثالثا: علاقة الانفتاح التجاري بمعدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1999-2019

يمكن توضيح علاقة مؤشر الانفتاح التجاري بمعدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الد راسة من خلال الشكل الموالي.

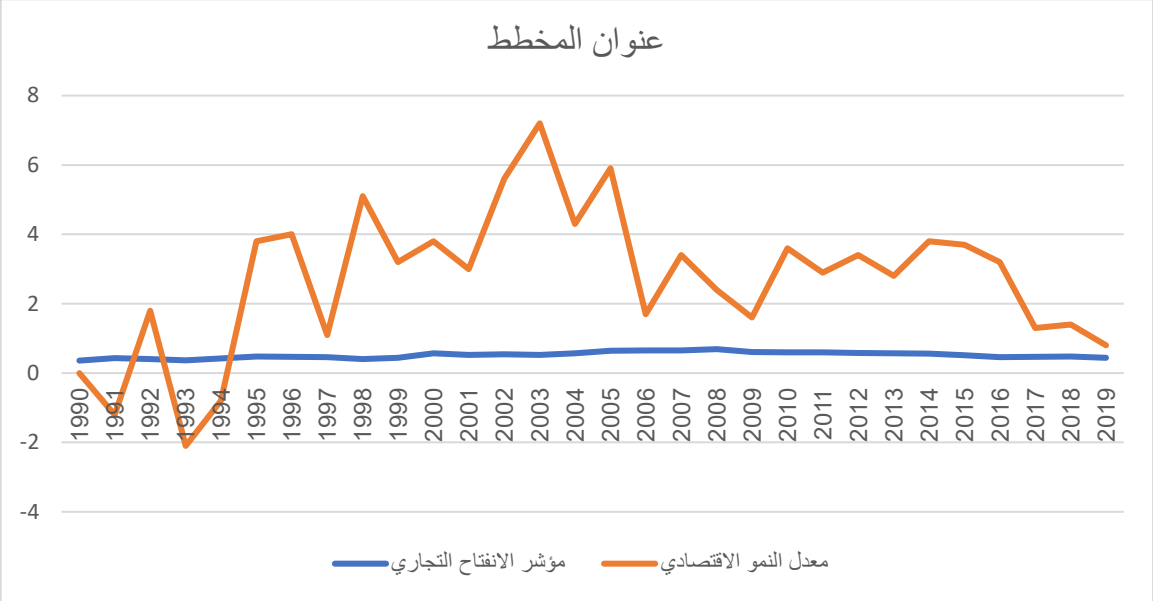

الشكل رقم (10) علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1999 – 2019

المصدر: من إعداد الطلبة، اعتمادا على الإحصائيات الواردة في الملحق رقم01

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن مؤشر الانفتاح التجاري قد ارتفع خلال الفترة 1990-1993 عكس معدل النمو الاقتصادي الذي عرف انخفاضا خلال هذه الفترة، أما الفترة التي تليها من 1994 وإلى غاية 1998 ، فعرف كل من مؤشر الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي تذبذبا واضحا، وذلك يرجع للأحداث السياسية التي مرت بها الجزائر والتي أثرت على الاقتصاد الجزائري آنذاك بشكل مباشر؛ ثم واصل النمو الاقتصادي ارتفاعه إلى غاية سنة 2005 باستثناء سنوات 1999و 2001 وسنة 2004 أما مؤشر الانفتاح التجاري فسجل ارتفاعا ملحوظا إلى غاية سنة 2008 ، لينخفض مجددا على خلاف النمو الاقتصادي الذي واصل في التذبذب مرة بالارتفاع ومرة بالانخفاض، خاصة الانخفاض الملحوظ سنتي 2018 و 2019 ، وهذا كله رجع لارتفاع وانخفاض أسعار البترول، وخاصة الانخفاض الرهيب في الأسعار سنة 2014 ؛ لكن ما نستنتج في الأخير عدم وضوح العلاقة بين مؤشر الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي في الج ا زئر، وهذا ما يقودنا لدراسة هذه العلاقة قياسيا.

المطلب الثاني: اهم القطاعات الاقتصادية المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

أولا: مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

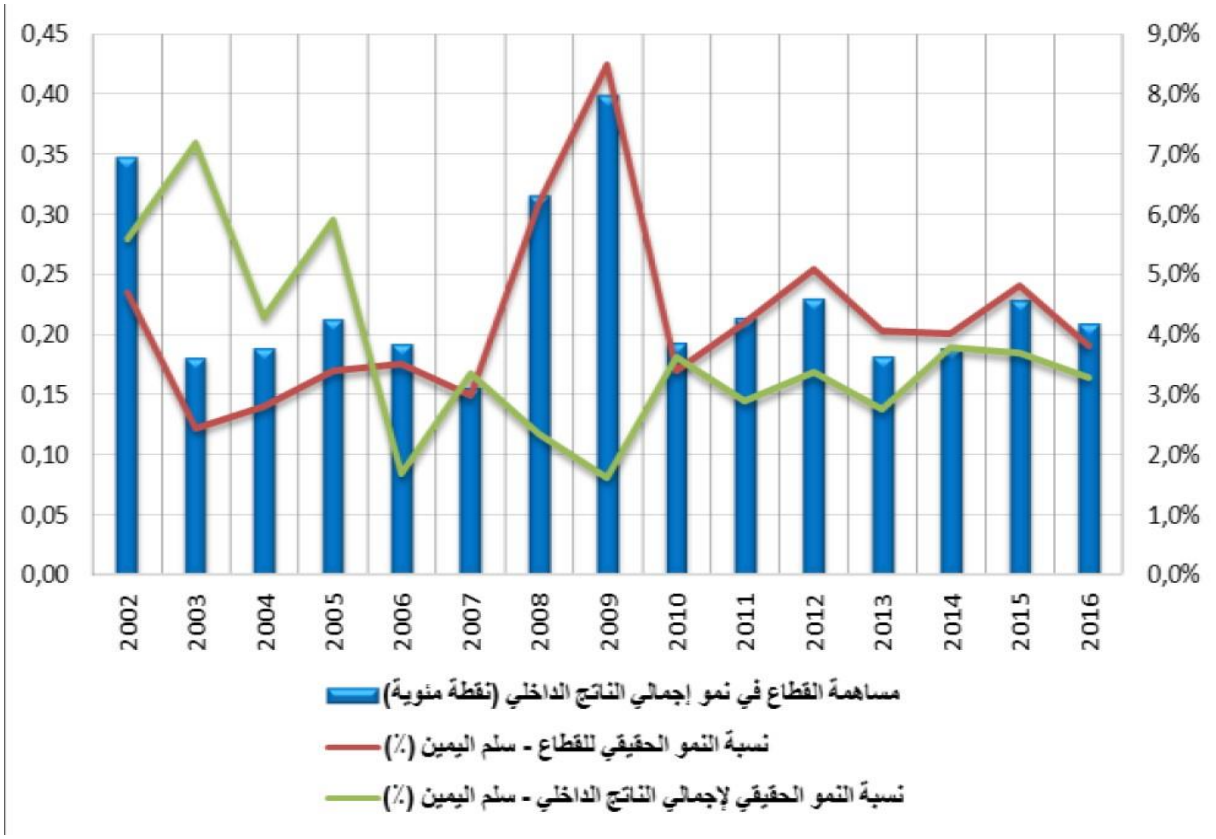

الشكل رقم 11 مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة 2002 – 2016

المصدر: بنك الجزائر التقريرالسنوي 2016 التطور. الاقتصاديوالنقديللجزائر سبتمبر 2017 ،ص 2

بعدما كانت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام في حدود 18٪ سنوات السبعينيات نلاحظ ومن خلال الشكل السابق تذبذب تطور حيث مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام في السنوات الأخيرة سجلت هذه النسبة أعلى قيمة لها سنة 2009 بنسبة 10.3 ٪ لتنخفض النسبة سنة 2010 ، لتعاود الارتفاع سنة 2012 ، ثم الانخفاض سنة 2013 ،والارتفاع سنة 2014 ، والانخفاض سنتي 2015 و 2016 . ويعود هذا إلى تقلص عدد المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة بما فيها الصناعية الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتجدر الإشارة إلى أن الوزارة سطرت برنامجا للرفع من معدل هذه . المساهمة إلى نسبة تتراوح ا بين 8 إلى 10 ٪ في آفاق 2020.

ثانيا: مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

تختلف نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الإجمالي من دولة إلى أخرى وهذا حسب الأهمية التي يوليها هذا القطاع ومدى السعي في تطويره،حيث هذا الأخير يعتبر من أهم المؤشرات التي تبين حقيقة النمو الاقتصادي لأي بلد، والجدول التالي يوضح تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر

السنة	القيمة المضافة في قطاع الزراعة (مليار دج)	السنة	القيمة المضافة في قطاع الزراعة (مليار دج)
2001	1.412	2010	3.1015
2002	2.417	2011	2.1183
2003	3.515	2012	7.1421
2004	5.580	2013	1.640
2005	6.581	2014	2.1772
2006	3.641	2015	1.1935
2007	1.708	2016	3.2140
2008	4.727	2017	1.2219
2009	3.931	2018	9.2426

Source: **https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.CN?locations=DZ**

جدول رقم (01)القيمة المضافة في قطاع الزراعة تكوين الناتج المحلي الإجمالي

من خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ أن القطاع الفلاحي يشهد تطورا ملحوظا حيث انتقل من 1.412مليار دينار في سنة 2001 الى ما يقارب 9.2426مليار دينار في سنة 2018 أي ارتفع حوالي نسبة 18 % وفي المقابل خلال نفس الفترة إرتفع الناتج المحلي الاجمالي حوالي بنسبة 25 % ليصل في سنة 2017 إلى ما يقارب 18906.6 مليار دينار وهو ما يوضح لنا ارتفاع نسبة النمو في إجمالي الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بنسبة نمو القطاع الفلاحي حيث حسب الشكل رقم (01) فان نسبة نمو القطاع الفلاحي كانت أكثر من40% وهذا نتيجة جهود الحكومة في ترقية القطاع الفلاحي من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2008/2000، كذلك تطبيق المخطط الخماسي 2013/2009 والمتعلق ببرنامج التطوير الفلاحي والتجديد الريفي.

ثالثا: مساهمة القطاع الخدماتي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

من خلال الشكل التالي سنحاول معرفة مدى مساهمة قطاع الخدمات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين 2017-2020

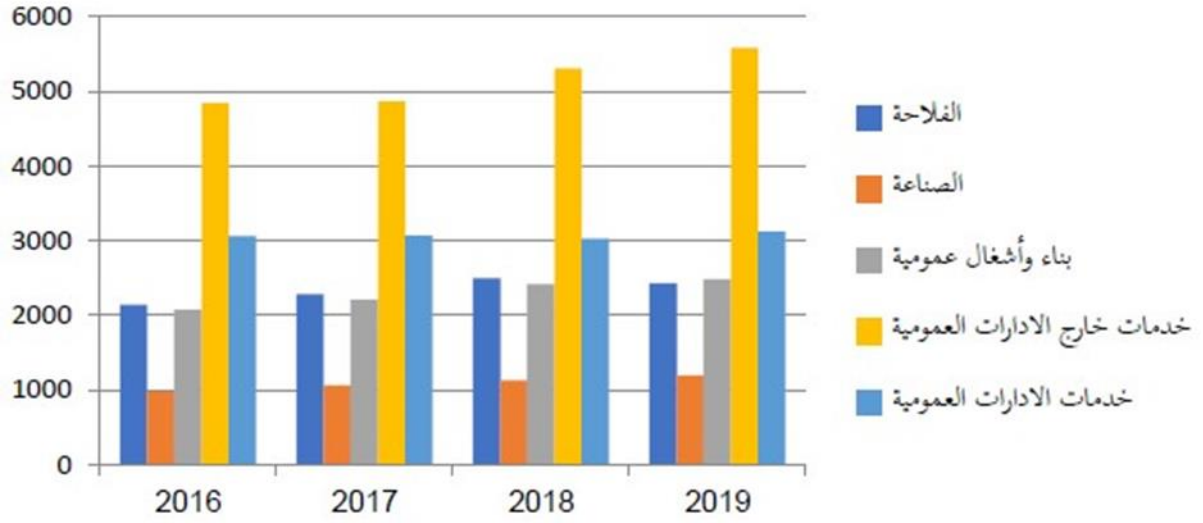

شكل رقم (12): توزيع الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات للفترة ما بين 2016-2019 (المليار دولار)

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: النشرة الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، 2020، صفحة 26)

من خلال شكل توزيع الناتج الداخلي الخام حسب مجموعة من القطاعات نلاحظ أن الخدمات خارج الادارات العمومية في المرتبة الأولى من حيث تكوين الناتج المحلي الإجمالي الخام، حيث شهد نموا معتبرا خلال الفترة ما بين 2016 إلى 2019، وهذا باعتبار أن الخدمات تنمو بمعدلات أسرع وأكبر وأكثر مرونة، ومن بين الأسباب المؤدية إلى هذا النمو تعاظم خدمات التوزيع والنقل، تليها خدمات الادارات العمومية والتي تعتبر قيمتها متقاربة من سنة 2016 إلى سنة 2019، هذا ما يفسر زيادة تدخل الخدمات في الاقتصاد الوطني، وتشجيع للقطاعات الخدماتية من أجل بناء استراتيجية للتنويع الاقتصادي ومواكبة التطور الذي فرضته الساحة الدولية، وتهية قطاع الخدمات لمواكبة المعايير العالمية للإيفاء بمتطلباتها.

كما يوضح الشكل الموالي أهم القطاعات الخدماتية الفعالة التي تندرج ضمن قطاع الخدمات في الجزائر وهي بمثابة الهيكل الخدماتي الذي يساهم في الناتج المحلي الإجمالي:

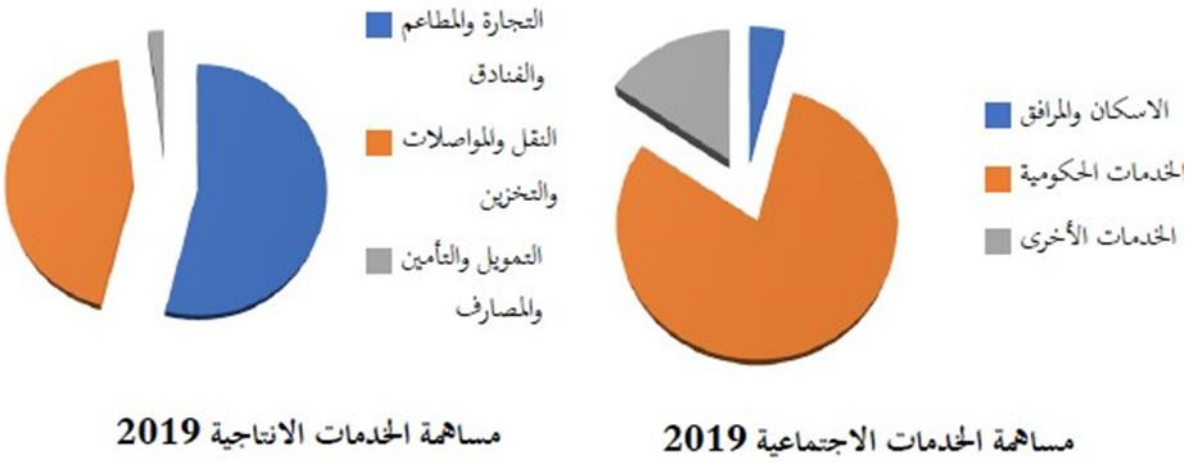

شكل رقم (13): مساهمة الخدمات الانتاجية والاجتماعية في الناتج المحلي الاجمالي سنة 2019 (المليون دولار)

المصدر: من اعداد االطلبة بالاعتماد على: (الملاحق الإحصائية لصندوق النقد العربي لسنوات.، 2016، 2017، 2018. 2019)

من خلال الشكل أعلاه والذي يوضح مساهمة الخدمات الانتاجية والاجتماعية في الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2019، نلاحظ أنه في القطاعات الانتاجية أكبر مساهم في الناتج هو قطاع التجارة والمطاعم والفنادق بقيمة23.234مليون دولار، وهذا باعتبار أن التجارة في الخدمات تنمو بمعدلات أسرع وأكبر وأكثر مرونة. ويأتي قطاع النقل والمواصلات والتخزين كثاني مساهم بقيمة

18.864مليون دولار، أما قطاع التمويل والتأمين والمصارف كأقل المساهمين في الناتج. ونلاحظ في مساهمة القطاعات الخدمية الاجتماعية أن الخدمات الحكومية تعتبر كأكبر مساهم في الناتج بقيمة 24.023

مليون دولار، تليها الخدمات الأخرى ليأتي قطاع الاسكان والمرافق كآخر مساهم.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية

سنحاول من خلال ما تم عرضه سابقا بناء نموذج قياسي يفسر لنا أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي بالجزائر، وباستخدام تحليل السلاسل الزمنية خلال السنوات (*1990-2019*)؛ إذ سنستخدم نموذج قياسي يعتمد على بيانات سنوية رسمية تغطي مدة الدراسة، حيث يكون متغير معدل الدخل الفردي معبر عنه بتعادل القوة الشرائية (*GDPPC*) متغيرا تابعا ومتغير الانفتاح التجاري (*OPEN*)متغيرا مستقلا .

المطلب الأول: النموذج العام للدراسة ومتغيراتها

استخدمت هذه الدراسة المتغيرات الاقتصادية الآتية:

- الانفتاح التجاري (*OPEN*): وتمثل مجموع الصادرات والواردات لدولة معينة.

(الصادرات +الواردات /الناتج المحلي الاجمالي)

- معدل الدخل الفردي معبر عنه بتعادل القوة الشرائية (*OPEN*): وهو عبارة عن حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي،ويستعمل معدل الدخل الفردي في هذه الدراسة كمتغير تمثيلي للنمو الاقتصادي.

وليتم في هذه الدراسة أيضاً إجراء التحليل ومناقشة النتائج على شكل الدالة النموذج التالية:

$$\mathbf{GDP = F\ (OPEN)} \quad \ldots\ldots (01)$$

ولغايات تحقيق الدراسة تكتب المعادلة المفصلة كما هو موضح في المعادلة (02):

$$\mathbf{GDP}=\beta_0+\beta_1\mathbf{OPEN}+\mathbf{u}_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (02)$$

حيث أن:

المتغير	التعريف	المصدر
GDP	**نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي**	البنك الدولي
OPEN	**مؤشر الانفتاح التجاري**	**-إحصائيات المركز الوطني للإعلام وإحصائيات الجمارك الجزائرية -التقارير السنوية الخاصة ببنك الجزائر**
Ut	الخطأ العشوائي: أما معلمات النموذج التي سيتم تقديرها فهي: β_0,β_1.	

الجدول رقم (02): متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

المصدر: من إعداد الطلبة.

المطلب الثاني: بناء النموذج:

ولتقدير معلمات النموذج تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى، وبالاعتماد على برنامج Eviews10 وبعد القيام بالتعديلات المناسبة، ظهرت نتائج تقدير النموذج الخطي كالتالي:

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 05/31/22 Time: 21:46
Sample: 1990 2019
Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1783.840	1341.872	-1.329367	0.1945
OPEN	9392.818	2542.095	3.694913	0.0009

R-squared	0.327770	Mean dependent var	3106.502
Adjusted R-squared	0.303761	S.D. dependent var	1451.256
S.E. of regression	1210.941	Akaike info criterion	17.10052
Sum squared resid	41058586	Schwarz criterion	17.19394
Log likelihood	-254.5079	Hannan-Quinn criter.	17.13041
F-statistic	13.65238	Durbin-Watson stat	0.190717
Prob(F-statistic)	0.000946		

الجدول رقم (03): النموذج الخطي

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على مخرجات EViews12.

وعليه تقدر المعادلة كما يلي:

$$GDP = -1783.840 + 9392.818^{*}\ OPEN$$
$$\mathbf{Tc}\ (-1.329367)\ (3.697913)$$
$$\mathbf{R^2}=0.3277\quad \mathbf{F}=13.652\quad \mathbf{DW}=0.190717\quad \mathbf{n}=30\quad \alpha=0.0009$$

حيث: GDP نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

اولا: الدراسة الإحصائية للنموذج

معامل التحديد: $R^2= 0.32$ والتي تدل على أن 32% من بعض التغيرات الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي سببها التغير الحاصل في مؤشرات الانفتاح التجاري (OPEN)، في حين تعد نسبة 68% تفسرها متغيرات أخرى خارج النموذج؛ ومنه النموذج ليست لديه القدرة الكافية على تفسيرية الجيد للنموذج، أي أن النموذج مقبول نسبياً.

1- اختبار المعنوية:

1-1 اختبار معنوية المعالم:

- اختبار ستودنت (T-test):

من خلال الشكل رقم (14) نلاحظ أن قيمة ستودنت لمعلمات المتغيرات أكبر من القيمة الجدولية، حيث أن N=30ومستوى المعنوية 0.05، كما أن احتمال الخطأ للمتغيرات أقل من 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بوجود علاقة بين مؤشرين كل من الانفتاح التجاري وإجمالي نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

2-1 اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

- اختبار فيشر(F-test):

والهدف من هذا الاختبار هو اختبار الانحدار ككل، حيث نقوم بمقارنة قيمة فيشر المحسوبة بالمجدولة عند مستوى معنوية 0.05، ودرجتي حرية$\alpha1=k,\alpha2=n-k-1$، حيث k1= وn30=، وبالتالي:

نلاحظ بأن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، فهذا يدل على أن معادلة التمثيل جيدة وأن قيمة معامل التحديد التي حصلنا عليها هي قيمة موضوعية وتصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية تمثيل معادلة الانحدار للعلاقة المدروسة.

2- تشخيص النموذج:

2-1-اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

-اختبار دربن واتسون (Durbin-Watson)DW):

عندما يكون حد الخطأ في فترة زمنية مرتبطا طرديا مع حد الخطأ في فترة الزمنية السابقة عليها، فإننا نواجه مشكلة الارتباط الذاتي؛ وهذا شائع في تحليل السلاسل الزمنية ويؤدي إلى أخطاء معيارية .

ونقوم بدراسة الارتباط الذاتي للأخطاء عن طريقة إحصائية دربن واتسون (DW) وهذا الاختبار صالح لاختبار الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى فقط، أي أن الخطأ يكتب على الشكل التالي:

$$\varepsilon_t = \rho\varepsilon_{t-1} + v_t$$ ،

حيث: $|\rho| < 1$

و v_t عبارة عن حد عشوائي يحقق الفرضيات الكلاسيكية. إذا نختبر الفرضية الصفرية$H0:\rho = 0$ مقابل الفرضية البديلة $H_1:\rho \neq 0(\rho < 0\ ou\ \rho > 0)$ ولتنفيذ هذا الاختبار نستعين بإحصائية دربن واتسون التي تعطى بالعلاقة التالية:

$$dw = \frac{\sum_{t=2}^{n}(e_t e_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^{n} e_t^2}$$

ثم نعتمد على المخطط التالي في اتخاذ القرار، حيث:"d_U"و "d_L"تأخذ من جدول "درين واتسون":

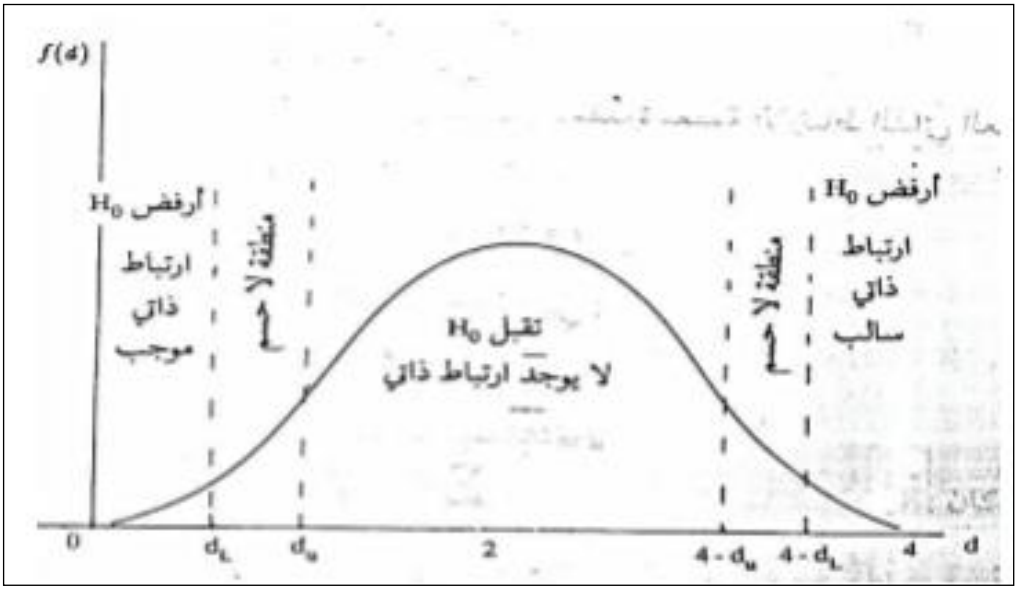

الشكل رقم (14): حدود اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

المصدر: عبد المعين أحمد محمد أحمد، 2017، ص: 28.

بما أن:d_U وd_L حسب جدول "درين واتسون" عند k'=3 و n=30 :(1.49=dU ؛1.35=Dl)

وقد أظهر الشكل (14): بأن قيمة *DW=0.3277* ، أي تقع في مجال [4-dU،dU]=[0،1.35]، هذا يعني في مجال نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

إلا أن هذا الاختبار (DW) يعاني من عدة عيوب؛ بحيث يمكن إعطاء نتائج غير حاسمة، كما يمكن إعطاء نتائج غير قابلة للتطبيق عند استخدام إبطاء المتغير التابع، وقد يعطي نتائج أيضا نأخذ بالاعتبار درجات أعلى للارتباط الذاتي، لذا نلجأ لاستعمال اختبار أخر أكثر استخداما وسهولة ودقة يعرف بـ:

.(Autocorrelation,Breusch-godfreycorrelation LM test)

-اختبار **Breusch-godfrey**:Autocorrelation, Breusch-godfreycorrelation LM test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	55.00028	Prob. F(2,26)	0.0000
Obs*R-squared	24.26473	Prob. Chi-Square(2)	0.0000

الجدول رقم (04): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على مخرجات EViews 12

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن القيمة غير معنوية سوى من خلال (F-statistic أو Obs*R-squared) حيث أن قيمتهما 0.0000 و0.0000 على التوالي أقل من 0.05 أي أننا نرفض فرض العدم (الصفرية:H_0) أي وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء؛ وبالتالي النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

-اختبار عدم ثبات التباين: للكشف عن عدم ثبات التباين نستخدم الاختبار الموضح في الجدول التالي:

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	1.115565	Prob. F(1,28)	0.2999
Obs*R-squared	1.149452	Prob. Chi-Square(1)	0.2837
Scaled explained SS	0.343374	Prob. Chi-Square(1)	0.5579

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/31/22 Time: 22:18
Sample: 1990 2019
Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	40439.26	1274928.	0.031719	0.9749
OPEN	2551019.	2415273.	1.056203	0.2999

الجدول رقم (05): نتائج اختبار عدم ثبات التباين

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على مخرجات EViews12

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القيمة غير معنوية سوى من خلال

(F-statistic أوObs*R-squared أوScaledexplainedSS) حيث أن قيم: 0.2999 و0.2837 و0.5579 على التوالي أكبر من 0.05 أي أننا نقبل فرض العدم (الصفرية:H_0)؛ وبالتالي النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

3- جودة واستقرارية النموذج:

3-1 جودة النموذج:

من أجل دراسة مدى جودة النموذج لابد من مقارنة القيم الحقيقية بالمقدرة من خلال الشكل التالي:

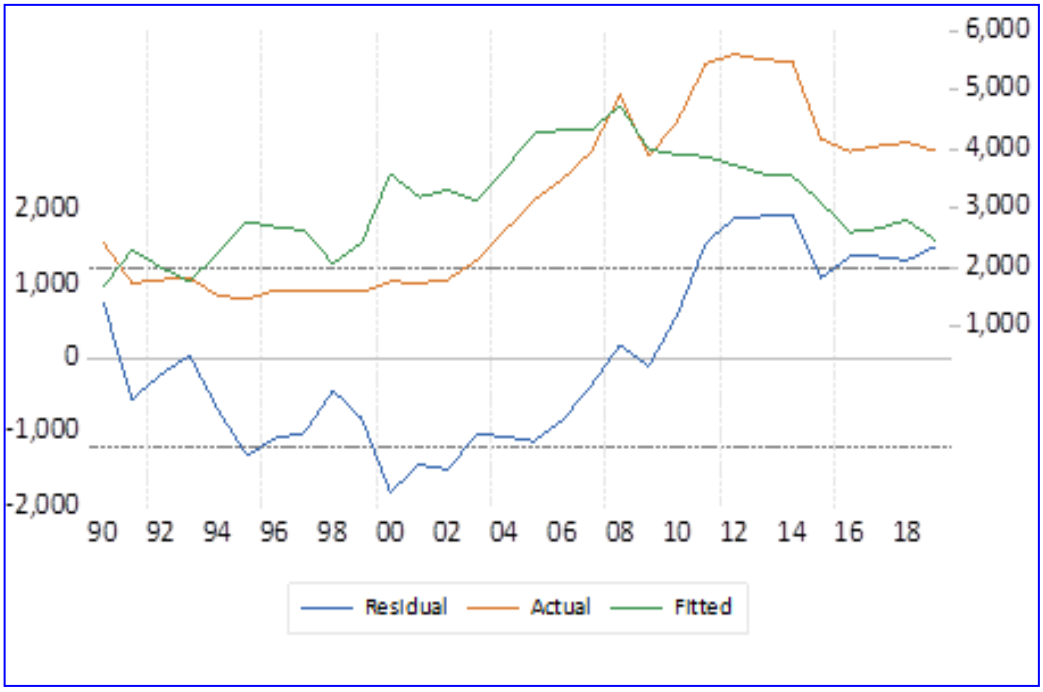

الشكل رقم (15): القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج)

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على مخرجات EViews 12.

نلاحظ من خلال الشكل تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

3- 2اختبار استقراريه معالم النموذج (Stability Test):

من الضروري التأكد من عدم وجود تغيير هيكلي (Structural Change) في بيانات النموذج خلال فترة الدراسة، وذلك بالاعتماد على إجراء اختبار الاستقرارية، حيث يقصد بالاستقرارية هنا عدم وجود قفزات مفاجئة في البيانات مع مرور الزمن، في هذا المجال سيتم الاستعانة باختبار(CusmTest (CumulativeSum Test الذي نتائجه موضحة في الشكل الآتي:

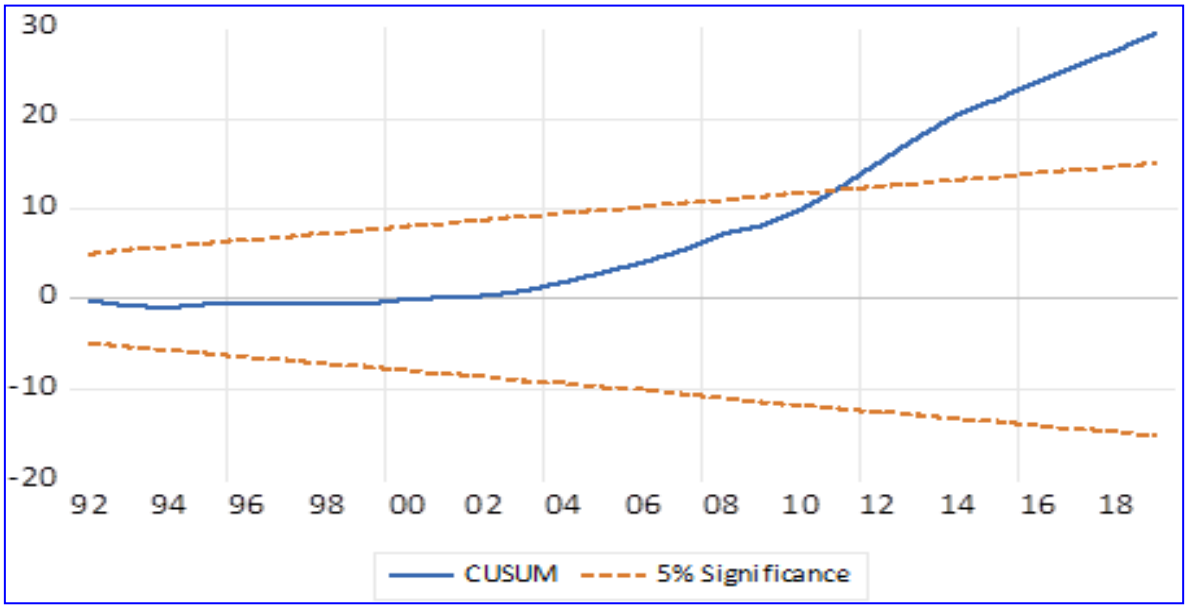

الشكل رقم (16): اختبار استقرارية معالم النموذج

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على مخرجات EViews 12

نلاحظ من خلال الشكل (16) أن منحنى البواقي يقع ما بين خطي الانحراف المعياري من بداية الفترة إلى غاية سنة 2011، مما يثبت صحة وجود استقراريه لمعالم النموذج خلال الفترة الأولى وعدم استقرار خلال الفترة الثانية التي تمتد من 2012 إلى غاية نهاية الفترة، وبالتالي يجب الاعتماد على الفترة الأولى فقط في الاختبارات الموالية مع ضرورة تجزئتها.

ثانيا: الدراسة الاقتصادية للنموذج (تفسير النموذج):

يمكن الآن من خلال الاختبارات الإيجابية التي أجريت سابقاً على النموذج من تفسير النتائج بعد التأكد من أن النموذج يصلح لتفسير أثر العلاقة بشكل جيد بين متغيرات النموذج والذي تكون معادلته كتالي:

$$GDP = -1783.840 + 9392.818^{*}\ OPEN$$

تم تقدير النموذج باستخدام برنامج EViews12، باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) وباستخدام طريقة Enter وقد كانت النتائج كما موضح في مخرجات برنامج EViews10:

نلاحظ من خلال قيمة (Prob) أن المتغيرات ذات دلالة معنوية إحصائية عند 0.05 أي أنها مقبولة معنويا وهذا ما يعكس بخصوص التفسير المرتبط بإشارة المتغيرات تُسجل إيجابية الإشارة بالنسبة لمتغير الانفتاح (OPEN) وهو ما يؤشّر على طردية العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل في النموذج، لجانب من الاعتبار أن ارتفاع معدل الدخل الفردي معبر عنه بتعادل القوة الشرائية الذي يقيس حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي يعكسه زيادة الانفتاح التجاري بالجزائر؛ أي أن زيادة الانفتاح التجاري بوحدة واحدة يؤدي معدل الدخل الفردي بـ 9392.8 وحدة .

خلاصة الفصل

تم في هذا الفصل دراسة العلاقة الموجودة بين الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 .

حيث تطرقنا الى اهم محطات الإصلاحات الاقتصادية ومراحل التحرير التجاري من مرحلة التحرير المقيد سنة 1990-1993 للتجارة الخارجية الى مرحلة التحرير التام سنة 1994 وفحوى البرامج التنموية المسطرة في ظل سياسة الانفتاح التجاري والتي تنعكس على تطور بعض المؤشرات الاقتصادية وعلاقة الانفتاح التجاري بمعدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة كما تطرقنا الى اهم القطاعات الاقتصادية المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي كالقطاع الصناعي و الزراعي و الخدماتي

و باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط أظهرت نتائج الدراسة القياسية التأثير الإيجابي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي للجزائر خلال فترة الدراسة 1990-2019 حيث ان نسبة 32% من التغير الحاصل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سببها التغير الحاصل في مؤشر الانفتاح التجاري OPEN

تناولت هذه الدراسة؛ أثر سياسة الانفتاح التجاري على نمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر.

ففي ظل التطورات الاقتصادية العالمية التي نعيشها، نجد أن سياسة الانفتاح التجاري تحظى باهتمام كبير، من قبل المفكرين الاقتصاديين، وحكومات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، حيث حدث تعزيز وتقوية سياسة الانفتاح التجاري فيما بين الدول وكذا توحيد هذه السياسات على المستوى العالمي، وخاصة في منتصف العقد الأخير من القرن الماضي، بعد ميلاد المنظمة العالمية للتجارة، حيث اكتملت الأضلاع الثلاثة للنظام الاقتصادي العالمي، إلى جانب كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وأصبحت سياسة الانفتاح التجاري ضرورة حتمية لاقتصاديات الدول النامية التي تسعي لمسايرة الاندماج في الاقتصاد العالمي، فعملت على تحرير التجارة الخارجية وفتح المجال أمام المنافسة الحرة وميكانيزمات السوق .

توصلت معظم الدراسات التطبيقية وأثبتت أن تحرير التجارة يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية؛ ولكن لا ننسى لكل دولة خصوصياتها الاقتصادية وبالتالي لا بد من مراعاة درجة الانفتاح التجاري، وخاصة فيما يتعلق بحماية الصناعات الناشئة، فمن الدول النامية التي جنت ثمارها وحققت معدلات نمو مرتفعة، وبدأت تحذو حذو الدول المتقدمة، وخصوصا تلك الدول التي انضمت في تكتلات تجارية قوية، ومنها تجربة النمور الآسيوية، وعلى عكس النقيض من الدول النامية التي أغرق كاهلها الأزمات الاقتصادية، والديون الخارجية بسبب البرامج والإصلاحات الهيكلية لاقتصادياتها المفروضة من المؤسسات والهيآت الدولية، مما أدى إلى استمرار واتساع الفجوة بين الاقتصاديات النامية والاقتصاديات المتقدمة.

أما بالنسبة للجزائر فقد قامت بالعديد من الإصلاحات الهيكلية التي مست الاقتصاد الوطني، وذلك بغرض تحسين معدل نموّها الاقتصادي، وتسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي، فكان على الجزائر سوى السعي نحو التعامل مع هذه المؤسسات الدولية والرضوخ لشروطها حتميا وليس اختياريا منها، وذلك نظرا للأحداث والآثار البالغة التي شهدها العالم في أواخر الثمانينات، من خلال الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1986 وما انجر عنها من انخفاض لأسعار النفط، وانخفاض عائدات الجزائر من العملة الصعبة، وبذلك تم التخلي عن احتكار الدول للقطاع الاقتصادي وانتهاج اقتصاد السوق كخيار استراتيجي نتيجة للظروف المحلية، وكذا شروط كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وبذلك تم تحرير قطاع التجارة الخارجية بشكل تدريجي مع بداية تسعينيات القرن الماضي، وتم إصدار العديد من المراسيم والتي تجسد تحرير التجارة الخارجية، والذي تم تحريره بشكل تام بداية من سنة 1994 ، وبذلك تم تخفيض الحواجز الجمركية والتخلي على نظام الحصص، وإنشاء العديد من الهيئات بغرض تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وابرام اتفاقيات الشراكة، والسعي نحو الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

بعد تناولنا لهذا الموضوع فإنه تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر يقاس من خلال درجة انفتاح تجارتها على العالم الخارجي، حيث كان هذا الانفتاح على مرحلتين، انفتاح تدريجي منذ 1990 حتى 1994، ثم انفتاح تام منذ 1994 ، لكن هذا الانفتاح لم يجني ثماره كما كان متوقعا بسبب التركيز على قطاع واحد وعم التنويع بالنسبة للصادرات.

2- سعت الحكومة الجزائرية إلى توجيه الاقتصاد نحو التصدير، تماشيا مع سياسة الانفتاح التجاري، وتم تسطير وإطلاق العديد من البرامج التنموية الضخمة، بهدف تعزيز معدلات النمو الاقتصادي إلا أن هناك انعكاسات وخيمة على الاقتصاد الجزائري وتتمثل أساسا في انكماش القطاع الصناعي.

3- أن طبيعة الأهداف الرئيسية التي حددت للبرامج التنموية تجعل من الصعب تحقيقها، إذ أن تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي وتخفيف نسبة البطالة والفقر يتطلب من الحكومة إتباع استراتيجية واضحة وطويلة الأجل.

4- بالرغم من سن العديد من التشريعات والقوانين من أجل جلب الاستثمار، بقي هناك تدهور في المناخ الاستثماري خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر وقاعدة 50/49 التي تعرقل المستثمر الأجنبي.

5- من خلال تحليل الأداء التجاري تبين أن الميزان التجاري الجزائري، كان متذبذبا خلال فترة الدراسة، والسبب الرئيسي يرجع للصدمات البترولية، وهذا دلالة على أن الاقتصاد الجزائري ذو هشاشة كبيرة أمام التقلبات الخارجية في أسعار البترول، خاصة وأن الصادرات الجزائرية تفوق 95 بالمائة من المحروقات.

6- إن سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر لم تكن مدروسة بالشكل الذي تسعى فيه الجزائر إلى تحقيق الأهداف المرجوة من ذلك، وخلقت في العديد من المشاكل كإغراق السوق الجزائرية ببعض المنتجات الأجنبية المصنعة –خاصة الصينية منها–، مما أدي إلى الاضرار الجسيمة في بعض الصناعات المحلية الناشئة.

7- يتوقف معدل النمو الاقتصادي في الجزائر بالدرجة الأولى على ارتفاع الصادرات النفطية، الناتجة عن ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية.

8- في ظل سياسة الانفتاح التجاري التي تبنتها الجزائر، وفي إطار توقيع وانضمام الجزائر إلى العربية الحرة سنة 2009، وكذلك اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي دخل حيز التنفيذ منذ سبتمبر 2005، لم يقوى الاقتصاد الجزائري على الصمود في وجه المنافسة الأجنبية، حيث تراجع حجم إنتاجه عموما وانخفضت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

9- توصلت نتائج الدراسة القياسية على أن أثر الانفتاح التجاري على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر طردي ومعنوي.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1- احمد فاروق غنيم، حول تحرير التجارة الخارجية، مركز المشروعات الدولية، واشنطن 2002 .

2- إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات- نماذج- استراتيجيات)، الطبعة الاولى، دار – أسامة للنشر والتوزيع ، عمان، الاردن، 2012 .

3- الأشقر احمد، "الاقتصاد الكلي"، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن 2002 .

4- أمين سمير، "التطور غير المتكافئ – دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطة- "، الطليعة للطباعة والنشر، بيروت،1974 .

5- أمين عبد الوهاب، "التنمية الاقتصادية"، دار حافظ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2000 .

6- أمين عبد الوهاب، "التنمية الاقتصادية"، دار حافظ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية 2000 .

7- جمال الدين لعويسات، العلاقة الاقتصادية الدولية والتنمية، الجزائر دار هومة للطباعة، 2000 .

8- جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة 1992 .

9- جون هد سوف، العلاقات الاقتصادية الدولية ،دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية 1987 .

10- خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية، دار المناهج عمان 2006 .

11- دباغ أسامة بشير، " مقدمة في الاقتصاد الكلي "، دار المناهج للنشر والتوزيع، مصر،2003 .

12- زايري بلقاسم، اقتصاديات التجارة الدولية، دار الاديب للنشر والتوزيع، وهران طبعة 2006 .

13- سالم توفيق نجفي، محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في إقتصاد التنمية، دار الكتاب للطباعة و النشر جامعة الموصل العراق 1988 .

14- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب ، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2005 .

15- عبد الرحمن يسري أحمد، السيد محمد أحمد السريتي، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية الإسكندرية 2007 .

16- عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسيات، دار المسيرة-الأردن 2007 .

17- العبسي نزار سعد الدين، " الاقتصاد الكلي – مبادئ وتطبيقات-" ، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن،2006 .

18- عجمية محمد عبد العزيز، عبد الرحمن يسرى، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الابراهيمية- الإسكندرية 1999 .

19- عجمية محمد عبد العزيز، محمد الليثي، التنمية الاقتصادية، الإسكندرية، مؤسسة الشهاب الجامعة، 1996

20- عريقات حربي محمد موسى، " مبادئ الاقتصاد -التحليل الكلي-"، دار وائل للنشر، الأردن، 2006 .

21- على عباس، إدارة الاعمال الدولية، دار حامد الأردن 2003 .

22- عوض الله زينب حسين، الاقتصاد الدولي، الإسكندرية دار الجامعة الجديدة للنشر 1999 .

23- عوض الله زينب حسين، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية ، مطابع الامل-بيروت 200 .

24- فليح حسن خلف، " التنمية والتخطيط الاقتصادي "، دار الجدار للكتاب العالمي، الأردن 2006 .

25- مجدي محمود شهاب، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006 .

26- محمد عبد العزيز عجمية، علي الليثي محمد، " التنمية الاقتصادية- مفهومها، نظرياتها، سياساتها "، الدار الجامعية، مصر،2004

27- محمد عثمان مصطفى، اقتصاديات التجارة الخارجية دار المختار للنشر 1984 .

28- مدحت القريشي التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر الأردن 2007 .

29- مدحت مصطفى محمد، أحمد عبد الطاهر سهير، " النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية "، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر1999.

30- ناصر دادي عدون، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية، الجزائر، 2003

31- النحفي سالم توفيق، القريشي محمد صالح تركي، " مقدمة في اقتصاديات التنمية "، العراق،1989 .

32- وفاء عبد الباسط، النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي نظريات النمو الذاتي "دراسة تحليلية نقدية"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000

33- يلماظ اكيوز، الدول النامية والتجارة العالمية: الأداء والافاق المستقبلية ، دار المريخ للنشر 2008 .

الرسائل و الاطروحات:

1- باريك مراد، التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي، ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان الجزائر 2013/2012

2- بدر شحدة، سعيد حمدان، " تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني "، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، فلسطين.

3- بدر شحدة، سعيد حمدان، 2012 ، " تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني "، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، فلسطين.2012 .

4- برويس منى، خياط هبة، اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر مذكرة ماستر علوم التسيير المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة – الجزائر 2020/2019 .

5- بن صوشة رياض، " البحث التنمية البشرية والنمو الاقتصادي" ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3 .

6- حايد حميد، أثر السياسات الصناعية على النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير، المدرسة العليا للاقتصاد والاحصاء التطبيقي، 2010 /2011 .

7- حداد بسطالي أثر سياسة الانفتاح التجاري على نمو اقتصاديات الدول النامية دراسة حالة الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص: علوم اقتصادية جامعة محمد بوضياف– المسيلة 2019/2018 .

8- حمزة مرداسي، دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010/2009.

9- دليلة طالب، الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر أطروحة دكتوراه جامعة ابي بكر بلقايد- تلمسان – الجزائر 2015/2014 .

10- زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر ، دراسة تقييمية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، 2006 .

11- سعيد عبد العزيز على، دور السياسة الصريبية في ترشيد استثمارات القطاع الخاص، دكتوراة جامعة القاهرة 1989 .

12- الصادق بوشنافة، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية، حالة مجمع صيدال، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، . الجزائر 2007.

13- صورية مساني، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساتها على الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1 سنة 2011-2012.

14- طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2012/1970 - أطروحة دكتوراه جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان الجزائر، 2014/2013.

15- عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2003 2002.

16- عبد الله موساوي، مكانة التجارة الخارجية في إسترتيجية التنمية عرض حالة الجزائر خلال الفترة: 1989-1999 مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2002 .

17- عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول، أطروحة دكتوراه في اقتصاد التنمية جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان – الجزائر 2011/2010 .

18- عزة فؤاد نصر إسماعيل، اثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الاقتصاد النامي، رسالة ماجستير جامعة القاهرة 2005/2004 .

19- الغرباوي شادي جمال، " أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين "، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاديات . التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين،2015 .

20- الغرباوي شادي جمال، "اثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاديات التنمية، جامعة الإسلامية، غزة فلسطين 2014-2015 .

21- مراد زايد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2006.

22- مولحسان آيات الله، " المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية -دراسة حالة الجزائر-مصر . أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر 2011/2010 .

المقالات:

1- أحمد فارس مصطفى، العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1982 .

2- البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، قياس أثر التكنولوجي على النمو الاقتصادي -حالة الجزائر- منتدى الاقتصاديين المغاربة بدون تاريخ .

3- سامي السيد، الاقتصاد الدولي مركز، جامعة القاهرة 2005 .

4- عجمية محمد عبد العزيز، ناصف إيمان عطية، "التنمية الاقتصادية —دراسات نظرية وتطبيقية قسم الاقتصاد-"، كلية التجارة بالإسكندرية، مصر 2002 .

5- غربي مريم، آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013 2012 .

6- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية "دراسة نظرية وتطبيقية"، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2000.

7- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، جامعة البلقاء الأردن، 2007 .

8- ناجي تواتي، السياسات التنظيمية لقطاع الخدمات، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت 2001 .

9- وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، الواقع والتحديات، جامعة ورقلة العدد2001/01 .

10- يوسفات علي، " عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر"، مقال منشور في مجلة الباحث، العدد 99 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،2012 .

المراجع باللغة الفرنسية:

1- Delalande, Daniel, Croissance Economique, Les Cahier Français, Découverte de l'économie, 1. Concepts et mécanismes, La documentation francaise, n° 279, 1997.

2– Guellec, Dominique et Ralle, Pierre, Les nouvelles théories de la croissance, édition la découvert, Paris, 1996.

3– Henin, Pierre- Yves et Ralle, Pierre, les nouvelles théories de la croissance, Revue économique, hors série, 1994.

4– Muet, Pierre-Alain, Croissance et Cycles : Théories contemporaines, Paris, Economica, 1993..

5– Philippe aghion, petre howitt, Théorie de la croissance endogène, traduit par fabrice mazerolle, , Paris, 2000.. Dunod

6– Robert J.Barro, Xavier Sala-I-Martin, op cit

فهرس الجداول
والاشكال

قائمة الاشكال		
الرقم	العنوان	الصفحة
01	نموذج الفجوة التكنولوجية	18
02	دورة حياة المنتج	19
03	تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990– 2019	82
04	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990– 2019	83
05	تطور قيمة الواردات الجزائرية خلال الفترة 1990– 2019	84
06	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 1990– 2019	85
07	تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1990– 2019	87
08	تطور مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990–2019	89
09	تذبذب معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1999–2019	90
10	علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1999 – 2019	91
11	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة 2002 – 2016	92
12	توزيع الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات للفترة ما بين 2016–2019 (المليار دولار)	94
13	مساهمة الخدمات الانتاجية والاجتماعية في الناتج المحلي الاجمالي سنة 2019 (المليون دولار)	95
14	حدود اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	99
15	القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج)	101
16	اختبار استقرارية معالم النموذج	102

قائمة الجداول		
الرقم	العنوان	الصفحة
01	القيمة المضافة في قطاع الزراعة (مليار دج)	93
02	متغيرات الدراسة ومصادر البيانات	96

03	النموذج الخطي	97
04	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	99
05	نتائج اختبار عدم ثبات التباين	100

الملاحق

الملحق رقم 01 : إحصائيات كل من إجمالي الصادرات، إجمالي الواردات، الناتج المحلي الإجمالي، معدل النمو الاقتصادي، ومؤشر الانفتاح التجاري ، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

الوحدة مليون دولار

السنة	معدل النمو الاقتصادي	مؤشر الانفتاح التجاري	إجمالي الواردات	إجمالي الصادرات	معدل التغطية	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	الناتج PIB المحلي الإجمالي
1990	0,800001	0,36679	9.684	11. 304	116.73%	2 408,69	62,05
1991	-1,200001	0,43401	7.681	12.101	157.54%	1 731,61	45,72
1992	1,800002	0,40361	8.406	10.837	128.92%	1 776,04	48,00
1993	-2,100001	0,3775	8.788	10. 091	114.83%	1 807,33	49,94
1994	-0,899997	0,4263	9.365	8.340	89.05%	1 507,87	42,54
1995	3,799995	0,48504	10. 761	10.240	95.16%	1 452,27	41,76
1996	4,099998	0,47698	9.098	13.375	147%	1 603,94	46,94
1997	1,100000	0,46979	8.687	13.889	159.88%	1 619,81	48,18
1998	5,100004	0,40784	9.403	10.213	108.80%	1 596,00	48,19
1999	3,200002	0,44686	9.164	12.522	136.64%	1 588,35	48,64
2000	3,800000	0,57076	9.173	22.031	240.17%	1 764,97	54,79
2001	3,000000	0,52805	9.940	19.132	192.47%	1 740,64	54,74
2002	5,600000	0,5415	12. 009	18.825	156.76%	1 781,84	56,76
2003	7,200000	0,52373	13.534	24.612	181.85%	2 103,41	67,86
2004	4,300000	0,57976	18.308	32.083	175.24%	2 609,95	85,32
2005	5,900000	0,64302	20.357	46.001	225.97%	3 113,10	103,20
2006	1,700000	0,65001	21.456	54.613	254.53%	3 478,65	117,03
2007	3,400000	0,65043	27.631	60.163	217.74%	3 950,52	134,98
2008	2,400000	0,69459	39.479	79.298	200.86%	4 923,63	171,00
2009	1,600000	0,6156	39.294	45.194	115.02%	3 883,26	137,21
2010	3,600000	0,60497	40.473	57.053	140.97%	4 480,80	161,21
2011	2,900000	0,60364	47.247	73.489	155.54%	5 455,85	200,02
2012	3,400000	0,58476	50.378	71.866	142.65%	5 592,26	209,06
2013	2,800000	0,57202	55.028	64.974	118.04%	5 499,58	209,76
2014	3,800000	0,56764	58.580	62.886	107.35%	5 493,03	213,08
2015	3,700000	0,518212	51702	35.219	68.12%	4 177,89	165,87
2016	3,200000	0,464548	46.727	29.943	64.08%	3 946,44	159,05
2017	1,300000	0,473790	45.953	34761	75.64%	4 044,28	167,60
2018	1,400000	0,487686	46.330	41.790	90.20%	4 114,72	178,30
2019	0,800000	0,449994	41.930	35.820	85.43%	3 948,34	172,78

المصدر: من إعداد الطلبة، اعتمادا على الإحصائيات في المراجع التالية:

1) إحصائيات المركز الوطني للإعلام وإحصائيات الجمارك الجزائرية.
2) التقارير السنوية الخاصة ببنك الجزائر.
3) WDI, Excel 3. بيانات البنك الدولي.
4) المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والديوان الوطني للإحصائيات.

ملحق رقم 02 التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة: 1990-2019

الوحدة بالمليون دولار

السنة		الاتحاد الأوربي	دول منظمة التعاون والتنمية	دول أوربية أخرى	دول أمريكا الجنوبية	دول آسيا	أقيانوسيا (دول المحيط الهادي)	الدول العربية	الدول المغاربية	الدول الإفريقية	المجموع
1990	الصادرات	7595	2317	375	238	190	-	56	238	295	11304
	الواردات	5583	2531	411	274	607	-	78	153	47	9684
1991	الصادرات	8657	2593	214	286	108	-	33	192	18	12106
	الواردات	4663	2188	167	216	161	-	41	172	70	7680
1992	الصادرات	7890	1943	220	377	168	-	2	227	12	10838
	الواردات	5318	2118	102	180	352	-	98	217	21	8406
1993	الصادرات	6952	1931	246	520	235	-	15	167	12	10091
	الواردات	5118	2539	109	160	517	-	83	213	42	8788
1994	الصادرات	5734	1867	140	226	118	-	7	231	17	8340
	الواردات	5232	2772	157	216	558	-	125	257	47	9365
1995	الصادرات	6638	2521	325	294	195	-	18	226	18	10240
	الواردات	6394	2785	271	368	576	-	133	198	45	10761
1996	الصادرات	8059	3276	470	734	186	-	16	251	13	13375
	الواردات	5689	2000	223	357	499	-	131	124	75	9098
1997	الصادرات	8663	2702	150	897	227	-	21	215	14	13889
	الواردات	4930	2181	423	517	155	-	336	24	121	8687
1998	الصادرات	6643	2538	109	726	34	-	22	136	05	10213
	الواردات	5397	2320	400	185	643	-	265	24	169	9403
1999	الصادرات	8059	3095	78	903	145	-	80	127	36	12522
	الواردات	5152	2074	485	340	771	-	160	36	146	9164
2000	الصادرات	12792	5835	181	1672	210	-	55	254	42	12522
	الواردات	5256	2194	603	142	599	64	144	52	119	9173
2001	الصادرات	12344	4549	87	1037	476	23	315	275	26	19132
	الواردات	5903	2125	636	269	579	179	93	72	85	9940
2003	الصادرات	14096	7098	296	1235	529	-	327	248	7	23836
	الواردات	7954	2242	855	567	1206	47	418	120	125	13534
2004	الصادرات	18325	10068	10074	1480	699	-	604	337	26	31713
	الواردات	10097	3071	1097	1166	1952	56	525	169	175	18308
2005	الصادرات	25593	14963	15	3124	1218	-	621	418	49	46001
	الواردات	11219	3506	1088	1248	2504	-	387	217	148	20357
2006	الصادرات	28750	20546	7	2398	1792	-	591	515	14	54613
	الواردات	11729	3738	777	1281	3055	-	493	235	144	21456
2007	الصادرات	26833	25387	7	2596	4004	55	479	760	42	600163
	الواردات	14427	5363	715	1672	4318	-	621	284	231	27631
2008	الصادرات	41246	28614	10	2875	3765	-	797	1626	365	79298
	الواردات	20985	7245	659	2179	6916	-	705	395	395	39479
2009	الصادرات	23186	15326	7	1841	3320	-	564	857	93	45194
	الواردات	20772	6435	728	1866	7574	2	1089	478	350	39294
2010	الصادرات	28009	20278	10	2620	4082	-	694	1281	79	57053
	الواردات	20704	6519	388	2380	8280	-	1262	544	396	40473
2011	الصادرات	37307	24059	102	4270	5168	41	810	1586	146	73489
	الواردات	24616	6219	579	3931	8873	-	1760	691	578	47247
2012	الصادرات	39797	20029	36	4228	4683	-	958	2073	62	71866
	الواردات	26333	6160	1652	3590	9538	-	1555	807	741	50376
2013	الصادرات	41277	12210	52	3211	4697	-	797	2639	91	64974
	الواردات	28724	6965	1213	3466	10623	-	2414	1069	594	55028
2014	الصادرات	40378	10344	98	3183	5060	-	648	3065	110	62886
	الواردات	29684	8436	866	3815	12619	-	1962	738	440	58580
2015	الصادرات	22976	5288	37	1683	2409	71	572	1550	82	34668
	الواردات	25483	7363	1225	2822	11850	-	1918	680	359	51702
2016	الصادرات	16739	6251	80	1678	2331	-	385	1368	51	28883
	الواردات	22179	6295	909	2857	11618	-	1934	697	238	46727
2017	الصادرات	20386	6465	40	2530	3595	71	799	1273	103	35191
	الواردات	20298	5953	1910	3209	12369	-	1542	592	186	46059
2018	الصادرات	23386	6950	40	2660	5351	-	712	1669	132	41168
	الواردات	21099	5837	1542	3546	11557	-	1904	546	166	46197

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على الإحصائيات الموجودة في المراجع الموثّقة في الملحق رقم01.